جـامـعة سـعد دحـلب بالبلــيدة
كلية الآداب و العلوم الاجتماعية
قسم اللغة العربية و آدابها

مذكرة ماجستير

التخصص :لغوي

الاختصاص في نظرية العامل

من طرف

محمد خريبش

أمام اللجنة المشكلة من :

عمَّار ساسي	أستاذ التعليم العالي، جامعة البليدة	رئيسا
مخلوف بن لعلام	أستاذ محاضر،جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
نصرالدِّين بوحساين	أستاذ محاضر،جامعة البليدة	عضوا مناقشا
لعبيدي بوعبد الله	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، جانفي، 2008

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا البحث، و بعد:

أسجل عظيم شكري و امتناني لأستاذي المشرف الدكتور مخلوف بن لعلام على ما أولانيه من رعاية صادقة و توجيه سديد كان لها الأثر البالغ في وصول البحث إلى ما هو عليه الآن.

كما أشكر الأستاذين حاجي عميروش و نور الدين غرداوي على مساعدتهم لي في تصحيح البحث.

كما لا يفوتني في هذه العجالة أن أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث و لو بكلمة صادقة تشحذ الهمم. و أخص بالذكر زملائي الأساتذة : محمد بن حجر، سعدودي الشاذلي، محمد مكاكي، العربي حسين،خالد تومي، وعمرو رابحي .

محمد خريبش

قائمة الجداول

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	رافع المبتدأ و الخبر	19
02	رافع الفعل المضارع	20
03	عامل الابتداء	65
04	الصفة المشبهة العاملة عمل فعلها	105
05	الصفة المشبهة العاملة عمل فعلها	105
06	الاسم العامل عمل الفعل	106
07	التناظر الحاصل بين الفعل التام بفاعله وتمام الاسم	111

الفهرس

ملخص
شكر
قائمة الجداول
الفهرس
مقدمة.....10
1.الفصل01:مدخل إلى نظرية العامل.....13
1.1.مفهوم العامل وأنواعه وأصوله.....13
1.1.1.تعريف العامل.....14
1.1.1.1.لغة.....14
2.1.1.1.اصطلاحا.....15
2.1.1.أقسام العامل وأنواعه.....16
1.2.1.1.العامل اللفظي.....16
1.1.2.1.1.العامل السماعي.....16
2.1.2.1.1.العامل القياسي.....17
3.1.2.1.1.العامل الأصلي.....17
4.1.2.1.1.العامل الفرعي.....17
5.1.2.1.1.العامل المعلّق.....17
6.1.2.1.1.العامل الملغى.....18
7.1.2.1.1.العامل المفرد.....18
8.1.2.1.1.العامل المركب.....18
2.2.1.1.العامل المعنوي.....18
1.2.2.1.1.رافع المبتدأ والخبر.....18
2.2.2.1.1.رافع الفعل المضارع.....19
3.2.2.1.1.العامل بالنيابة.....20

3.1.1.أركان نظرية العامل.....20
1.3.1.1.العامل.....21
2.3.1.1.المعمول.....21
3.3.1.1.الإعراب.....21
4.1.1.أصول نظرية العامل.....22
2.1.طبيعة العامل عند النحاة.....26
1.2.1.العامل علامة وأمارة دالة على مواقع الإعراب.....27
2.2.1.العامل مؤثر على الحقيقة.....30
3.1.الخلاف بين النحاة في تحديد العوامل.....33
4.1.نظرية العامل بين التأييد والاعتراض.....46
1.4.1.المعترضون على نظرية العامل.....46
2.4.1.المؤيدون لنظرية العامل.....56
2.الفصل02:الاختصاص.....58
1.2.مفهوم الاختصاص.....58
1.1.2.تعريف الاختصاص.....58
1.1.1.2.لغة.....58
2.1.1.2.اصطلاحا.....59
2.2.ما يختص بالأسماء.....65
3.2.ما يختص بالأفعال.....73
4.2.ما يختص في الأصل ولا يعمل لعلة.....87
1.4.2.ما تنزل منزلة الجزء من الكلمة.....87
2.4.2.ما فقد الاختصاص لعلة أخرجته من بابه.....88
5.2.ما لا يختص في الأصل ويعمل لعلة.....97
6.2.ما لا يختص لاباسم ولا بفعل فلا عمل له.....113
3. الفصل03:الاختصاص والتلازم بين العامل والمعمول والعلة والمعلول.....118
1.3.في مفهوم التلازم.....118
1.1.3.تعريف التلازم لغة.....119
2.1.3.مفهوم التلازم اصطلاحا.....119
3.1.3.مفهوم التلازم في بعض العلوم.....120

1.3.1.3.عند أهل المناظرة.....120
2.3.1.3.عند المناطقة.....121
3.3.1.3.عند الأصوليين.....122
2.3.في طبيعة التلازم وأنماطه.....122
1.2.3.تعريف العلة لغة.....122
2.2.3.مفهوم العلة في النحو.....122
3.2.3.التلازم النحوي بين العامل والمعمول.....123
4.2.3.مفهوم العلة عند الفقهاء.....125
5.2.3.التلازم بين العلة والمعلول في أصول الفقه.....126
6.2.3.مفهوم العلة في الفلسفة.....127
7.2.3.التلازم بين العلة والمعلول في الفلسفة.....127
3.3.في بيان الفرق بين العامل والعلة.....129
1.3.3.الفرق بين العامل والعلة الطبيعية.....129
2.3.3.الفرق بين العامل والعلة الفقهية.....131
3.3.3.الفرق بين العامل والعلة الكلامية.....132
خاتمة.....141
قائمة المراجع.....142

مقدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتّقين، وقائد الغُرِّ المحجّلين، سيدنا ومولانا محمّد بن عبد الله بعثه الله رحمة وهدى وبشرى للمؤمنين، وعلى اله و صحبه أجمعين، وعلى كل من نهج طريقه إلى يوم الدين.

أمّا بعد، فلا مراء أن النحاة الأوائل لم يبلغوا في حديثهم عن نظرية العامل ما بلغوه، إلا بعد أن طال تأملهم في ظواهر اللغة وامتد بهم أمد الاستقراء، فاهتدوا إلى أن نظرية العامل هي الركن الأساس الذي قام عليه صرح النحو العربي، خصوصا وأنها تتداخل في أغلب أبواب النحو في كتاب سيبويه.

ثم قادهم هذا التأمل في ظواهر اللغة إلى أن قوام هذه النظرية يكمن في ذلك التلازم الموجود بين العامل والمعمول، لأن العامل يقتضي معموله معنى، ليدل على ما يوجد به من معان نحوية كالفاعلية و المفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال و التمييز والنعت ، ولأجل هذه المعاني النحوية فإن العامل يقتضي معموله لفظا،وهو الإعراب ليدل الرفع على الإسناد أو ما حمل عليه ، وليدل النصب على المفعولية أو ما حمل عليها ،وليدل الجر على الإضافة أو ما حمل عليها ،فاهتدوا إلى أن الأثر الإعرابي الناجم عن اقتران العامل بمعموله دليل على هذا التلازم بين العامل ومعموله.

ولا جرم أن النحاة الروّاد لم يقفوا عند مفهوم هذه النظرية فحسب بل عكفوا على تقعيدها فوضعوا لها أصولا، هي ما عرف بأصول نظرية العامل، وكان من ضمنها أن العامل لا يعمل إلا إذا كان مختصًّا.

ولعل هذا ما يفسّر عناية الخليل وسيبويه- رحمهما الله- بهذا الأصل الهام في نظرية العامل، واعتماده كمسلك من مسالك نظرية العامل في التحليل الإعرابي إلى جانب الموضع والإضمار والتقدير.

وعلى هذا الأساس كان تركيزي منصبا على تتبع هذا المسلك الهام في نظرية العامل- وهو مسلك الاختصاص- فهو يمس الأفعال والحروف والأسماء مع اختلاف في قوة العمل، لأن النحاة جعلوا العمل أصلا في الأفعال فرعا في الحروف والأسماء.

ولمّا لاحظت أن قاعدة الاختصاص مردّها فكرة اللزوم، أي أن العامل يتلازم مع معموله، فلا يدخل إلا عليه لأنه مختص به،ومثل ذلك اختصاص حروف الجرّ بالاسم فلا تدخل إلاّ عليه لانفرادها به ولزومها إيَّاه لفظا ومعنى ازداد عزمي أكثر لخوض غمار هذا البحث.

أما فيما يخص الدراسات والبحوث المتعلقة بنظرية العامل،فهي كثيرة ومتنوعة،أما الدراسات المتعلقة بمسلك الاختصاص ، فلم يفرد له أحد بحثا- في حدود اطلاعي- ،سوى ما ألفيتة في رسالة ماجستير أعدها الأستاذ مخلوف بن لعلام بعنوان:- نظرية العامل نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب- والتي أفدت الكثير منها.

وعليه فالإشكالية التي شغلت ذهني هي: هل اعتمد النحاة الرواد الاختصاص كمسلك من مسالك التحليل الإعرابي في نظرية العامل؟ وهل يمكن ردُّ قاعدة الاختصاص إلى فكرة اللزوم؟ وهل التلازم الموجود بين العامل والمعمول هو تلازم علة بمعلول؟أو محض تلازم واقتران اقتضته طبيعة اللغة وحكمة واضعها؟وهل هو تلازم لفظي أو معنوي أم هما معا ؟وهل تطرد قاعدة الاختصاص على الدوام في لغة العرب؟ .

وبناء على هذه الإشكالية المطروحة كان الموضوع بعنوان:مسلك الاختصاص ومبدأ التلازم في نظرية العامل .

ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالية عقدت بحثي على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، أما المقدمة فتناولت فيها طرح الإشكالية وعرض فصول البحث ومباحثه، أما الفصل الأول فارتأيت أن أتناول فيه نظرية العامل بالدرس والتحليل فكان بمثابة المدخل إلى البحث فتعرضت لنشأتها ، ثم تعرضت لمفهوم العامل وأنواعه وأقسامه وأركانه، وأهم أصول نظرية العامل، ثم فرغت لتناول طبيعة العامل عند النحاة، ثم انتقلت إلى بحث أسباب اختلاف النحاة في تحديد العوامل، وختمت هذا الفصل بعرض مفصَّل لموقف النحاة القدامى وبعض البنويين ودعاة تيسير النحو من نظرية العامل. لأنتقل بعد ذلك إلى الفصل الثاني لدراسة مفهوم الاختصاص، ونظرا لأهميته خصصت له فصلا كاملا تناولت فيه مفهوم الاختصاص في اللغة والاصطلاح- على الرغم- من قلّة اهتمام سيبويه وغيره من النحاة الأوائل بحدّ هذه المفاهيم التي لها صلة وثيقة بنظرية العامل كالتقدير والموضع والإضمار، لذلك فقد استعنت ببعض نصوص الكتاب وخطاباته العلمية التي تضمر استدلالاته على العوامل المختصة دون أن يشير صراحة لمفهوم الاختصاص في الكتاب، كما رجعت إلى نصوص بعض النحويين الذين أضاءوا وشرحوا أفكار الخليل وسيبويه كابن السراج والأستراباذي والسهيلي وابن يعيش، الذين يشكلون المدرسة الخليلية القديمة كما يرى ذلك الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح. ثم تعرضت للعوامل المختصة بالأسماء كحروف الجرّ، والعوامل المختصة بالأفعال كالنواصب والجوازم، والعوامل التي تختص في الأصل ولم تعمل لعلّة كأل

التعريف والسين وسوف وقد، ثم العوامل التي لا تختص في الأصل ولكنها صارت عاملة لعلة كاسم الفاعل والصفة المشبهة، وأخيرا الألفاظ التي لا تختص لا باسم ولا بفعل لأنها تدخل على الأسماء والأفعال وبالتالي فلا اختصاص لها بأحد القبيلين كحروف العطف وحرفي الاستفهام.

أما الفصل الثالث فارتأيت أن أتناول فيه الاختصاص والتلازم بين العامل والمعمول والعلّة والمعلول، لأبيِّن أن قاعدة الاختصاص مردها فكرة اللزوم، وأن هذا التلازم الموجود بين العامل والمعمول هو محض تلازم واقتران اقتضته طبيعة اللغة وحكمة واضعها، وليس تلازم علة بمعلول لأن العلة موجدة للمعلول، ولأن التلازم الموجود بين العلة والمعلول يخضع لقانون العليّة بخلاف العامل النحوي، فإنه موجب إعراب المعمول وليس موجدًا للعلامة الإعرابية، لأن الرفع والنصب والجر للمتكلم وهو محكوم في ذلك بقوانين النحو.

فتعرضت في هذا الفصل لمفهوم التلازم في اللغة والاصطلاح، ثم تناولت في المبحث الثاني طبيعة التلازم وأنماطه ، وخلصت في الأخير إلى بيان الفرق بين العامل والعلة، لأتناول في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها،وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن أنهج فيه منهجا وصفيا تعليليا مقارنا.

ولا شك أن تنوع المادة العلمية المعروضة في هذا البحث هو ما اقتضى منا العودة إلى مصادر ومراجع متعددة كان في مقدمتها كتاب سيبويه باعتباره أول وأقدم كتاب شامل في النحو وصل إلينا، وفيه تظهر نظرية العامل كأداة منهجية استخدمها الخليل وسيبويه في التحليل الإعرابي، كما اعتمدت كتب النحو الأخرى كالمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، وشرح المفصل لابن يعيش، والأشباه والنظائر للسيوطي... كما رجعت إلى بعض كتب الفلسفة وعلم الكلام وأصول الفقه لسبب اقتضته طبيعة البحث.

بيد أن هذا البحث وكغيره من بحوث اللغة والنحو لا يخلو من صعوبات، وكان من جملة ما واجهني قلّة اعتناء النحاة بحدِّ مصطلح الاختصاص، وعدم عثوري - في حدود ما اطلعت عليه- على بحوث ودراسات مقارنة تتعلق بالتلازم الموجود بين العامل والمعمول في النحو العربي والعلّة والمعلول في بعض العلوم العقلية كالفلسفة وعلم الكلام، لكن بفضل الله وعونه، ثم النصائح القيمة والتوجيهات السديدة التي أسداها لي الأستاذ المشرف عملت على تجاوز عقبة هذه الصعوبات. والله الموفّق والهادي إلى سبيل الرشاد.

الفصل 1
مدخل إلى نظرية العامل

1.1. مفهوم العامل وأنواعه وأصوله.

يجمع الدارسون على أنَّ أول وأقدم كتاب شامل في النحو وصل إلينا هو كتاب سيبويه وفيه تظهر نظرية العامل كأداة منهجية استخدمها الخليل وسيبويه في التحليل الإعرابي، وتحديد العوامل و المعمولات لضبط قوانين الإعراب، خاصة إذا علمنا أنها تتداخل مع أغلب أبواب النحو، وفي هذا الصدد يقول الدكتور شوقي ضيف:"فتتداخل نظرية العامل في كل أبواب النحو وفصوله النحوية، بل لا تغلو إذا قلنا إنّها دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو،وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب ، فقد عقّب على حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، أو بعبارة أخرى عن أنواع الإعراب والبناء للكلماتَ" [01] ص 64.

وقد تنبه القدامى إلى أن الأصول والمسائل النحوية الواردة في الكتاب ، هي من إبداع الخليل ، وأن سيبويه قد برع في الإبانة عنها ، قال السيرافي:"عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل أستاذه ، وكلَّما قال سيبويه: وسألته أو قال من غير أن يذكر قائله فهو الخليل ."[02] ص31.

ويرجِّح بعض الدارسين المحدثين ومنهم الدكتور شوقي ضيف "أنَّ الخليل هو من ثبَّت أصول نظرية العوامل، ومد فروعها وأحكم إحكامها." [01] ص38.

ويعتقد الدكتور محمد عيد في كتابه "أصول النحو العربي" أن الخليل هو مؤسس نظرية العامل، ولكنه لا يقدم دليلا قاطعا يثبت به ذلك [03] ص240.

ويقول الأستاذ مخلوف بن لعلام مبيِّنا دور الخليل في تأسيس نظرية العامل :"مما يقوي عندي الاعتقاد بأنَّ هذه النظرية هو مؤسسها ومنظرها على الوجه الذي أسفرت عنه في الكتاب، وإن كان سيبويه كذلك قد حذق أصول هذه النظرية وطرائقها في التحليل الإعرابي وانتهجها في معظم مسائل النحو في كتابه ،إلا أنه كان تلميذ الخليل وعنه أخذ النحو على وجه الخصوص ،فكان سيبويه يقتفي طرائق الخليل في التحليل والاستدلال ويسأله عما أشكل عليه من مسائل النحو وظواهر اللغة العربية ، حتى إنه كان يروي لنا آراءه في معظم أبواب الكتاب ، وقلَّما كان يخالفها ، وكان عندما يروي عن

الخليل آراءه كثيرا ما يتصدره بقوله : (وسألته) أو (وقال) دون أن يذكره باسمه ، وكأنه كان يتمثل الخليل أستاذه حاضرا أمامه في أغلب ما جاء في الكتاب ، وكأن آراء أستاذه هي محور الكتاب ومصدره الأساسي".[04] ص20.

ولا أدلُّ على ذلك من أن الكثير من أصناف العوامل سبق غيره إلى القول بها،وهو ما يدل عليه ما رواه عنه سيبويه من آراء نحوية في الكتاب.

وصفوة القول أنَّ الخليل بن أحمد هو مؤسس نظرية العامل على أرجح التقديرات،نظرا لما أثِرَ عنه من مصطلحات ومفاهيم ورد ذكرها في الكتاب كالإجراء على الموضع والإضمار والتقدير والاختصاص،فكانت مصدره الأساسي في إجراء التحليل الإعرابي وتحديد العوامل و المعمولات.

1.1.1.تعريف العامل.

1.1.1.1. لغة.

ورد في معجم القاموس المحيط ما يلي: "العمل محرَّكة، المهنة، والفعل جمع أعمال، وعَمِلَ كفَرِحَ وأعمله واستعمله غيره، واعتمل عَمِلَ بنفسه وأعمل رأيه وآلته، واستعمله عَمِلَ به، ورجل عَمِلٌ ككَتِفٍ، وصبور ذو عَمَلٍ أو مطبوع عليه، والعَمِلَةُ بكسر الميم العَمَلُ، وما عُمِلَ كالعَمِلَة بالكسر والعِمْلَةُ أيضا هيئة العمل، وباطنة الرجل في الشّر وأجر العمل كالعُمْلَةِ بالضم والعَمَالَةُ مثله وعَمَّلَهُ تَعميلاً أعطاه إيّاه، والعَمَلَةُ محرّكة العاملون بأيديهم وبنو العمل المشاة وعامله سَامَهُ بعمل وعمِل به العِمِلّينْ بكسرتين مشددة اللاَّم أو كَغِسْلِيْنْ أو كرِجْلِيْنْ، أي: بَالغ واليَعْمُلَةُ النَّاقَةُ النَّجِيبَةُ الْمُعْتَمَلَةُ المطبوعة، والجَمَل يعمل ولا يُوصف إنما هما اسمان، وناقة عَمِلَةٌ كَفَرِحَة بَيِّنَةُ العَمَالَة فَارِهَةٌ، وقد عَمِلَتْ كفَرِحَ وعَمِلَ البرق أيضا دام فهو عَمِل، والشّيء في الشّيء أحدث نوعا من الإعراب، والنّاقة بأذُنيها أسرعت وعُمِّلَ فلان عليهم بالضم تعميلا أمَّر والعوامل الأرجل." [05] ج4 ص24 - 25 .

وجاء في معجم لسان العرب ما يلي: "العامِل: هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل: للذي يَستخرج الزكاة: عامل. والعمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملا، وأعمله غيره، واستعمله، واعتمل الرجل: عِمل بنفسه.

والعامل في العربية: ما عمِل عملا ما فرفع أو نصب أو جّر كالفعل والنّاصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل التي من شأنها أن تعمل أيضا، وقد عمل الشّيء في الشّيء أحدث فيه نوعا من الإعراب." [06] ج9 ص 400 -401.

2.1.1.1. اصطلاحا.

عرَّفه الدكتور فخر الدين قباوة بقوله:" هو ما يقتضي كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" [07] ص133.

وهذا التعريف -كما يبدو- تنقصه الدقَة لأنه ركَّز على تأثير العامل في معموله لفظا وأهمل تأثيره في معناه النحوي، لأن العامل يقتضي معموله معنى فيقتضيه لفظا، ليدل ذلك اللفظ وهو الإعراب على تلك المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت.

وعرَّفه الشّريف الجرجاني بقوله:" ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" [08] ص145.

وهذا التعريف غير دقيق أيضا، لأنه ركز على تأثير العامل في معموله لفظا وأهمل تأثيره في معناه النحوي، لأن العامل يقتضي معموله معنى فيقتضيه لفظا، ليدل ذلك اللفظ على تلك المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت.

وعرَّفه الدكتور صبيح التميمي بقوله:" هو ما يؤثر في اللفظ تأثيرا تنشأ عنه علامة إعرابية ظاهرة أو مضمرة ترمز إلى معنى خاص" . [09] ج2 ص17.

وهذا التعريف وإن ركز على تأثير العامل في معموله لفظا وما يلحقه به من تغيير في الحركة الإعرابية التي قد تكون ظاهرة أومضمرة ، فإنه لم يبيِّن طبيعة هذا المعنى النحوي الذي ينجم عن اقتران العامل بمعموله.

وعرَّفه الدكتور جعفر دك الباب - رحمه الله- بقوله:" هو الذي يعمل في غيره فيؤثر في حركة آخره إن كان معربا وفي محلّه إن كان مبنيا." [10] ص130.

وهذا التعريف أيضا لم يبيِّن طبيعة المعنى النحوي الناجم عن اقتران العامل بمعموله،لأن العامل يقتضي معموله معنى فيتطلبه لفظا،ليدل ذلك اللفظ على ما يوجد به من معان نحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان نحوية فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت.

وعرَّفه البركوي بقوله: "هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، والمراد بالواسطة مقتضى الإعراب، وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها، فإنها أمور خفيّة تستدعي علائمَ ظاهرة لتُعرف، مثلا إذا قلنا: ضرب زيدٌ غلامَ عمرو، فضرب أوجب كون

آخر زيد مضموما، وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية على زيد، والمفعولية على غلام بسبب تعلق ضَرب بهما، وأوجب غلام أيضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الإضافة عليه، أي: كونه منسوبا إليه الغلام " [11] ص430-431 .

وهذا التعريف أقرب إلى تعريف ابن الحاجب للعامل،لأنَّه دلَّ على أن العامل يقتضي معموله معنى فيقتضيه لفظا، ليدل ذلك اللفظ وهو الإعراب على تلك المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت .

وعرَّفه ابن الحاجب بقوله :" هو ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب" [12] ص331.

وهذا التعريف –كما يبدو- أكثر دقة في الدلالة على مفهوم العامل من التعاريف المذكورة سابقا، لأنه بيَّن هذه المعاني النحويه الناجمة عن اقتران العامل بمعموله،لأن العوامل محدثة لمعان نحوية في معمولاتها وحركات الإعراب دوال عليها.

2.1.1.أقسام العامـل وأنواعـه.

1.2.1.1.العامل اللفظي.

عرَّفه البركوي بقوله: " هو ما يكون للسان فيه حظ".[11] ص432 أي: هو العامل الملفوظ به في الجملة كالفعل الذي يعمل في الفاعل ونائبه والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له...وكالحروف المختصة بما أصله مبتدأ وخبر مثل: "إن وأخواتها".

والعامل اللفظي على ضربين: سماعي وقياسي.

1.1.2.1.1.العامل السّماعي.

هو الذي يتوقف إعماله على السماع، كالجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وهو أيضا على نوعين: عامل في الاسم، وعامل في الفعل المضارع، والعامل في الاسم أيضا على قسمين: عامل في اسم واحد كحروف الجر، وعامل في اسمين، أي فيما أصله مبتدأ وخبر، ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبرا له "[11] ص432.

2.1.2.1.1.العامل القياسي.

" هو ما يمكن أن يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور، ولا يضرُّه كون صيغته سماعية. نحو: كل صفة مشبهة ترفع فاعلا. " [11] ص432.

ونستخلص من هذا التعريف أن العامل القياسي هو ما يعمل عمل العامل الأصلي، لكونه محمولا عليه، ومثال ذلك: اسم الفاعل، فانه يصاغ من الثلاثي على وزن فاعل مثل صياغة اسم الفاعل من الفعل (يقوم) فنحصل على (قائم)، ويصاغ من غير الثلاثي على وزن فاعل مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، مثل صياغة اسم الفاعل من الفعل (ينطلق) فنحصل على (منطِلق)، فأنت ترى أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله استنادا إلى القياس، فالأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، ولكنه لما أشبه الفعل المضارع شبها لفظيا ومعنويا عمل عمله فرفع فاعلا، فهو مثله في الدلالة على الحدث وفاعله ، وهو مثله أيضا في الشكل اللفظي فإذا قلت: إني لمكرم أصحاب المروءة، وقارنت بين (مكرم) و(أكرم) بدا الشبه واضحا في اللفظ والمعنى.

أما من حيث البنية اللفظية لا ترى بين الكلمتين خلافا إلا تلك الميم المضمومة التي حلت محل حرف المضارعة ومن حيث المعنى ، فإنَّ كليهما دال على الحدث، وفاعله المضمر فيه، وعلى الزمن.

ويمكن تقسيم العامل اللفظي إلى عامل أصلي وعامل فرعي.

3.1.2.1.1.العامل الأصلي.

هو ما يعمل بالأصالة كالفعل و حروف الجر فإنها تجر الأسماء بالأصالة.

4.1.2.1.1.العامل الفرعي.

هو ما يعمل بالفرعية، ومثال ذلك اسم الفاعل فإنه يعمل عمل الفعل المضارع لأنه محمول عليه، وإن كان الأصل فيه أن يكون معمولا، لأنه اسم والأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة،ومثل ذلك أيضا "ما " الحجازية فإنها فرع في العمل عن" ليس"، نحو قوله تعالى:« مَا هَذَا بَشَراً» [13] الآية 31. ويمكن تصنيفه أيضا إلى عامل معلق وعامل ملغى.

5.1.2.1.1.العامل المعلَّق.

هو ما يعمل في الموضع ولا يعمل في اللفظ، نحو تعليق عمل الفعل القلبي (علمت) بلام الابتداء كقولنا: علمت لزيدٌ قادمٌ.

6.1.2.1.1. العامل الملغى.

هو ما لا يعمل في الموضِع ولا في اللفظ، نحو: إبطال عمل أفعال القلوب إذا توسطت أو تأخرت عن معموليها كقولنا: زيدٌ قائمٌ ظننتُ.

ويمكن تصنيف العامل اللفظي من حيث بساطته و تركيبه إلى عامل مفرد و مركب.

7.1.2.1.1.العامل المفرد.

هو ما كان من كلمة واحدة مثل: حَضَرَ زَيْدٌ، فالفعل حضر يمثل عاملا مفردا.

8.1.2.1.1.العامل المركَّب.

هو ما تركَّب من أكثرَ من كلمة واحدة، بحيث إنه قد يتركب من عامل ومعمول نحو: ظننتكَ مسافراً، فاللفظ (ظننت) تركب من الفعل (ظن) وفاعله التاء، وهما عامل ومعمول وهما معا عامل ناسخ نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

2.2.1.1.العامل المعنوي.

عرَّفه مصطفى الغلاييني بقوله:« هو تجرد الاسم والفعل المضارع من مؤثر فيهما ملفوظ، والتجرد هو من عوامل الرفع." [14] ج3 ص597

ويبدو أن الغلاييني قد جعل التجرد من العوامل اللفظية عاملا في الاسم والفعل المضارع على حد سواء، إلا أن هناك فرقا بين رافع المبتدأ والخبر ورافع الفعل المضارع، فرافع المبتدأ والخبر هو عامل الابتداء، وهو التعري من العوامل اللفظية عند كثير من البصريين، بخلاف ما هو سائد عند الكوفيين فقد أجازوا ترافع المبتدأ والخبر، كما أن رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم عند البصريين، والتجرد من النواصب والجوازم عند الكوفيين.

وينقسم العامل المعنوي إلى قسمين:

1.2.2.1.1.رافع المبتدأ والخبر،

وهو التجرد من العوامل اللفظية لأجل الإسناد نحو قولنا: زيدٌ قائمٌ.

2.2.2.1.1. رافع الفعل المضارع،

وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم، نحو قولنا: زيدٌ يضربُ، فيضرب واقع موقع ضارب، وذلك الوقوع إنما يكون إذا تجرد من النواصب والجوازم". [11] ص448.

ونستخلص مما سبق أن العامل المعنوي هو عامل غير ملفوظ به في الجملة، ولكنَّ أثره وهو الإعراب المنتظم يظهر في الجملة، فرفع المبتدأ أثر لعامل معنوي لا يظهر وإنما هو خانة بيضاء أوعلامة عدمية في مدرج الكلام، وكذلك رفع الفعل المضارع أثر لعامل معنوي لا يظهر في الكلام.

غير أن التجرد من الناصب والجازم هو رافع الفعل المضارع عند الكوفيين، وإن كان عاملا معنويا إلا أنه غير العامل الذي يقول به البصريون وهو وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، ويبدو أن البركوي قد جعل رافع الفعل المضارع ورافع المبتدأ والخبر عاملا واحدا، وهو التجرد من العامل اللفظي كما هو ظاهر في قوله.

والجدولان الحمليان الآتيان يوضحان الفرق بين رافع المبتدأ والخبر ورافع الفعل المضارع.

جدول رقم 01: رافع المبتدأ و الخبر.

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
Ø	السمـــاءُ	صافيـــةٌ
كانت	السمـــاءُ	صافيـــةً
إنَّ	السمـــاءَ	صافيـــةٌ
ظننت	السمـــاءَ	صافيـــةً

فثمة خانة فارغة تناظر النواسخ، وهي العامل المعنوي الذي أحدث الرفع في المبتدأ والخبر وهو عند البصريين التعري من العوامل اللفظية.

جدول رقم 02: رافع الفعل المضارع .

العامل	المعمول الاول	المعمول الثاني
Ø	يحضرُ	زيدٌ
لم	يحضرْ	زيدٌ
لن	يحضرَ	زيدٌ

وثمة ملاحظة هامة مفادها أن الفعل المضارع معمول من جهة وعامل من جهة أخرى، لأن الفاعل في الجملة السابقة معمول للفعل، ولأن الفعل يقتضيه معنى ولفظا .[15] ص216.

3.2.2.1.1.العامل بالنيابة.

هو العامل الذي ينوب عن فعله وجوبا عند حذفه كحروف النداء التي تلازم المنادى، فالحرف (يا) هو العامل النائب عن معنى النداء، أي الفعل (أنادي) في نحو قولنا: يا زيدُ تمهل، بدليل أنَّ النداء لا يصح إلا بهذه الأداة أو أخواتها، وإذا حذفت (ياء النداء) فإنها تكون مقدرة، ولولا التقدير لم يجز أن تحذف، فدلَّ هذا على اطراد وجودها، فانتصب المنادى بعدها بفعل مضمر وجوبا تقديره (أنادي) أو (أدعو).[15] ص217.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ حروف النداء عوامل مختصة بالاسم، لأنها نائبة مناب الفعل[16] ج02 ص381 واختاره الجرجاني [17] ص20 -21و السَّكَّاكي [18] ص101-102.

والسبب الذي دعاهم إلى اعتبارها عواملَ هو أنهم قدَّروها نائبة عن الفعل المحذوف، بخلاف ما هو سائد عند أكثر النحاة، لأنهم يرون أن العامل فيه هو الفعل المضمر وجوبا كما هو الحال عند سيبويه[16] ج02 ص381 وابن هشام [19] ج01 ص517 و بالتالي فهي حروف غير مختصة بدليل خروجها للتنبيه.

3.1.1. أركـان نظريـة العامـل.

تقوم نظرية العامل على ثلاثة أركان أساسية.

1.3.1.1.العامل: وهو ما يؤثر في لفظ المعمول وفي معناه النحوي، فتنشأ عنه علامة إعرابية ظاهرة أومقدَّرة.نحو: فهمَ الطالبُ الدرسَ، فيتضح لنا أن الفعل (فهم) اقتضى معموله معنى فاقتضاه لفظا، فدلَّ الرفع في الفاعل على معنى الفاعلية والنصب في المفعول به على معنى المفعولية.

2.3.1.1.المعمول. هو ما يؤثر فيه العامل لفظا ومعنى فيلحق به أثرا إعرابيا ظاهرا أو مقدرا نحو: درسَ زيدٌ النحوَ. فيتضح لنا أن (زيدا) و(النحو) هما معمولان للفعل درس، لأن الفعل (درس) يقتضيهما معنى ولفظا، فدل الرفع في المعمول الأول على معنى الفاعلية، والنصب في المعمول الثاني على معنى المفعولية.

3.3.1.1.الإعراب. وهو الأثر الإعرابي الناجم عن اقتران العامل بمعموله، إذ إنَّ دخول العامل على معموله يقتضي منه رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه، لتكون هذه الحركات الإعرابية دوالا على معاني المعمول النحوية من فاعلية و مفعولية وإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت.

4.1.1.أصول نظرية العامل.

ذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى أن النحاة دونوا للعامل شروطاً وأحكاماً هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية، وما سيأتي ذكره هو بمثابة أصول نظرياتهم في العامل إذ قالوا:

- العامل قد يعمل مضمرا وظاهرا وكل علامة من علامات الإعراب فهي أثر لعامل، فإن لم تجده في الجملة وجب تقديره، وقد يكون هذا العامل واجب الحذف، ولكنَّه من الواجب تقديره[20] ص23.

- لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فإذا وجد ما ظاهره أنه سُلّط عاملان على معمول، جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ، وللآخر التأثير في الموضع كما في "بحسبكَ قولُ السوءِ" و"رُبَّ ضَارَةٍ نَافِعَةٍ" فَلِرُبَّ والباء العمل في اللفظ، والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلا للابتداء [20] ص24.

- الأصل في العمل للأفعال وهي تعمل في الأسماء فقط، فترفعها وتنصبها، ولكنها لا تجر، ولا ترفع إلا اسما واحدا، وتنصب اسما أو أكثر، وتعمل الرفع والنصب معا.

- كلَّما كان الفعل أمكن في باب الفعلية كان أوفر من العمل حظا، فالفعل الجامد عامل ضعيف لا يعمل فيما يتقدمه، وقد لا يعمل إلا بشروط تحدُّ عمله، كفعل التعجب ونعم وبِئْسَ، لا يرفع الأول إلا ضميرا مستترا واجب الاستتار لمرفوع نعم و بئس من الشروط ما هو مبين في بابه، وكذلك الفعل الناقص

محدود العمل لا يعمل إلا في المبتدأ والخبر، وقد يشترط لعمله شروط كسبق النفي وغيره [20] ص24-25.

ونستخلص مما سبق أن الأفعال المتصرفة أكثر تصرُّفا في العمل من الأفعال الجامدة لذلك جاز فيها تقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل،كما أن الأفعال المتصرفة تدلّ على الحدث والزمن، كقولنا: ضربَ زيدٌ عمرًا، ، فالفعل ضرب دلَّ على فعل الضرب المقترن بزمن الماضي فأثّر في الفاعل والمفعول معا، بخلاف الأفعال الجامدة كنعم و بئس فإنها لا تعمل إلا فيما تأخر عنها، كقولنا: زيدٌ نعمَ الرَّجُلُ، فلفظ (الرجل) مرفوع على أنه فاعل نِعْمَ، والحكم ذاته ينطبق على الأفعال الناقصة فإنها لا تعمل إلا فيما أصله مبتدأ و خبر، ومثال ذلك "كان وأخواتها" فإنها أنقص من الفعل في الدلالة على الحدث، فاسمها مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول، ومنها ما يشترط لعمله شروط كسبق النفي نحو: زال وبرح وفتئ وانفك، فهذه الأفعال تعمل عمل كان إذا سبقت بنفي كقولنا: ما زالَ الجوُّ غائمًا.

- الأصل في الاسم أن يكون معمولا لأنه وإن عمل فلشبه بالفعل، إذ يقربه منه ويؤهله لحكمه، كما هو الحال في اسم الفاعل، واسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة، ويأخذ نصيبه من العمل بحضه من شبه الفعل، فيكون أقوى عملا إذا اتصل به ما يقربه من الفعل، ويتم شبهه به، كاعتماد اسم الفاعل على نفي أو استفهام أو وقوعه صلة لـ "أل"، ويكون أضعف عملا إذا طرأ له ما يبعده عن الفعل، كاسم التفضيل فإنه لما قرن بمن كان بمنزلة المضاف فضعُفَ شبهه بالفعل وقل عمله، واقتصر على رفع الضمير وامتنع عن رفع الظاهر، وكالمصدر إذا صُغّر أبعده التصغير عن شبه الفعل فحرم العمل، والاسم قد يعمل في الاسم وفي الفعل، فيرفع الاسم وينصبه كاسم المفعول فإنه يرفع نائب الفاعل المضمر فيه وينصب مفعولا به كما في نحو قولنا: زيدٌ مكسوٌّ ثوبًا،وكأسماء الشرط أيضا فإنها تجزم فعلين كما في نحو قولنا: حيثما تجلسْ أجلسْ [20] ص25 .

ونستنتج مما سبق أن الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، ولا تصير عاملة إلا إذا تحقق لها شبه بالفعل، كحمل اسم الفاعل على الفعل المضارع إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وكان دالا على الحال أو الاستقبال كقولنا: أقائمٌ أخواكَ؟ فإنَّ اسم الفاعل ها هنا رفع فاعلا له سد مسد الخبر، ومثاله أيضا اسم المفعول فإنه يشبه الفعل معنى ولفظا، وعلى هذا الأساس كان قادرا على عملين في الاسم، أولهما الرفع ويحدثه في نائب الفاعل وثانيهما النصب ويحدثه في المفعول به الثاني أو الثالث، إذا كان متعديا كقولنا: إنَّهُ مكسوٌّ ثوبًا ،ومثاله أيضا الصفة المشبهة التي هي فرع عن اسم الفاعل، فإنها ترفع فاعلا إذا شابهت اسم الفاعل في دلالته على الحدث، كقولنا:مررت برجل حسنٍ إخوتُهُ،ومثاله أيضا اسم التفضيل إلا أنه يقل عمله، لأنه بعيد الشبه بالفعل فمثله مثل الصفة المشبهة،إلا أنه ينحط عنها في العمل،لأنه لا يكاد يشبه اسم الفاعل فلا يجاريه في طريقة تثنيته وجمعه كقولنا: زيد أفضل الرجال،

و مثاله أيضا المصدر فإنه يعمل عمل فعله،لأنه يشبه الفعل في دلالته على الحدث ولأن حروف الفعل ثابتة فيه نحو قولنا: ضربي زيدًا قائمًا.

غير أن أهم نتيجة نخلص إليها من تتبعنا لعمل الأسماء هو أن الفروع تنحط عن رتبة الأصول، فهذه الأسماء لا ترقى في عملها إلى درجة الفعل ، بل قد تفقد عملها إذا لم تستوف شروط إعمالها التي تجعلها شبيهة بالفعل، كاسم الفاعل إذا جاء معنى بلفظ الماضي، أو غير معتمد على نفي أو استفهام مع العلم أن الأخفش أجاز إعماله من دون اعتماد على نفي أواستفهام، كما أن الكسائي أجاز إعماله أيضا إذا كان بلفظ الماضي، ومثل ذلك أيضا المصدر، فإنه إذا صُغِّر بعُد شبهه بالفعل.

- للحرف طريقتان في العمل:

الأولى: أن يكون العمل أصلا فيه غير محمول على الفعل، ومثاله: حروف الجر فإنها تجر الأسماء بالأصالة، فعمل الجر ثابت فيها.

الثانية: أن يعمل حملا على الفعل، وهو أبعد في العمل مسلكا، يعمل في الاسمين ، فيرفع الاسم وينصبه أو العكس وذلك نحو: "إنَّ" و"ما" النافية فإنهما يدخلان على ما أصله مبتدأ وخبر، ومن ثمَّ فإن "إنَّ" تنصب الأول اسما لها وترفع الثاني خبرا لها كما في نحو قولنا: إنَّ اللهَ خبيرٌ، أما "ما" النافية فإنها ترفع الأول اسما لها وتنصب الثاني خبرا لها كما في نحو قولنا: ما زيدٌ حاضرًا، ويجزم الفعل وينصبه، ويعمل الجزمين معا، كما في أدوات الشرط، كقولنا: من يجتهدْ ينجحْ.

وإذا عمل الحرف حملا على الفعل كان نصيبه من العمل بمقدار ما فيه من مشابهة الفعل معنى ولفظا، فالناسخ "إنَّ" يعمل لأنه يدل على التأكيد فأشبه الفعل معنى لأنه بمعنى أؤكد، ولأنه على ثلاثة أحرف فأشبه صورته، فإذا خفف ضعف شبهه به فقلَّ عمله [20] ص26.

قال ابن مالك: "وخففت إنَّ فقلَّ العمل"[21] ص41.

قال الشراح: وذلك لبعدها عن شبه الفعل في اللفظ بتخفيفها [22] ج1 ص291

- إنَّ الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصا به "فلم" و" لن" عاملتان في المضارع لاختصاصها به و"قد" لم تعمل لدخولها على الماضي والمضارع و"هل" الاستفهامية فقدت العمل لأنها قد تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل [20] ص26.

اشترط النحاة الاختصاص كشرط للعمل، ومن ثم فكل عامل اختص بمعموله ألحق به تغييرا في الحركة الإعرابية لفظا أو تقديرا كاختصاص النواصب والجوازم بالفعل المضارع، وكاختصاص

حروف الجر بالأسماء، غير أن هناك بعض الأدوات لم تعمل شيئا في معمولاتها بالرغم من اختصاصها، ومثال ذلك "أل" التعريف المختصة بالاسم، والسين وسوف و"قد" المختصة بالفعل ، وعلة ذلك أنها تنزلت منزلة الجزء من الكلمة.

- الأصل في العامل أن يرد مقدما في الرتبة عن المعمول. [20] ص27

- الأصل ألا يفصل العامل عن معموله، ويمكن تجاوز هذا في الفعل لقوته، وفي الاسم حملا عليه، أما الحرف فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله في الأصل.

لقد تقرر عند جمهور النحاة أن شدة الارتباط بين العامل والمعمول يفضي حتما إلى عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول،وهذا ما ينطبق على المضاف والمضاف إليه،إذ لا يحبِّذ النّحاة الفصل بينهما إلا في ضرورة الشّعر،لأنهما صارا كالشيء الواحد،قال ابن يعيش:"الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد،فالمضاف إليه من تمام المضاف وهو يقوم مقام التنوين."[23] ص553.

وقال الزمخشري:"ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر." [24] ص130
كقول عمرو بن قميئة: *لِلَّـهِ دَرُّ اليَـوْمَ مَنْ لامَـهَا*[25] ص130

- يمكن أن يكون اللفظ عاملا و معمولا معا، ولكنَّ الكلمتين لا تتبادلان العمل إلا إذا كانت فرعا عن الأصل كقولنا: من يعمل ينجح ،فـ"من"عملت في فعل الشرط وفعل الشرط عمل فيها.

- جزء الكلمة لا يعمل في باقي أجزاء الكلمة[20] ص27.

وذهب الكسائي إلى أنَّ الفعل المضارع يرفع بحرف المضارعة، والحقيقة أن ما ذهب إليه الكسائي قول فيه نظر، لأنَّ حرف المضارعة إذا دخل على الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه، وجزء الكلمة لا يعمل فيها.

وبالتالي فلا يكون عاملا في نفسه، إضافة إلى هذا فإنَّ النواصب والجوازم تدخل عليه وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي المحدثة للرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر، كما لم يجز دخول الناصب على الجازم، ولا الجازم على الناصب.[23] ج7 ص238.

- قد يعترض العامل ما يلغي عمله أو يكفه عنه، وقد يعترضه ما يعلقه عن العمل فيكون عاملا في المحل، ولا وجود لأثر له في اللفظ، فللعامل ثلاث حالات:

- الإعمال نحو قولنا: ظننتُ زيدًا حاضرًا.
- التعليق نحو قولنا: علمتُ لزيدٌ قادمٌ.
- الإلغاء نحو قولنا: زيدٌ قائمٌ ظننتُ.

- كل جماعة من العوامل تشابهت في العمل تكوِّن أسرة واحدة، كباب إن وأخواتها، وباب كان وتكون أداة من هذه الأدوات أوسع عملا وتصرفا في الكلام فتسمى (أم الباب) ولها من الحقوق في العمل والتصرف في الباب ما ليس لغيرها من أدواته فـ (كان) أم الأفعال الناقصة و(إنَّ) أم الأدوات التي تنصب الأول وترفع الثاني، وإن تباعد ما بينهما في المعنى، لأنَّ اتفاق العمل وحده هو الأصل في تقسيم الأسر، وتحديد أبوابها. [20] ص28.

ويبدو أنَّ تشابه العوامل في العمل هو الذي هيَّأ للنحاة تقسيمها إلى مجموعات فوضعوا على رأس كل مجموعة العامل الأوسع عملا والأكثر تصرفا في الكلام، كما هو الحال في النواسخ فقد قسموها إلى ما يرفع وينصب ووضعوا على رأسها (كان) فكانت أم الباب، ومنها ما ينصب ويرفع فوضعوا على رأسها (إنَّ) فكانت أم الباب، بما أن الجامع الذي يجمع هذه الأسر هو الاختصاص بما أصله مبتدأ وخبر مع اختلاف في المعنى،فـ (كان وأخواتها) ترفع الأول اسما لها وتنصب الثاني خبرا لها، و (إن وأخواتها) تنصب الأول اسما لها وترفع الثاني خبرا لها، و(أفعال القلوب) تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، و الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، و (أخوات كاد) ترفع الأول لفظا وتنصب الثاني محلا فتمَّ إدراجها كلها تحت باب النواسخ، وقريب من هذا يذهب المبرِّد فيقول: " وكل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى، وسنذكر (إنْ) كيف صارت أحقّ بالجزاء، كما أنَّ (الألف) أحقّ بالاستفهام، و(إلا) أحق بالاستثناء، و(الواو)أحق بالعطف".[26] ج2 ص45.

2.1.طبيعة العامل عند النحاة.

تعرضنا في المبحث السابق إلى مفهوم العامل عند النحاة، وأنواعه وأقسامه وأركانه، وأهم أصول نظرية العامل التي وضعها النحاة كقوانين مطردة يجب الأخذ بها وعدم الخروج عنها.

بيد أن تصورهم للعامل كان محل خلاف بينهم، فهو في نظر أغلب النحاة أمارة وعلامة دالة على مواقع الإعراب، ولكننا نجد في المقابل فريقا من النحاة قد تصوروه على غير حقيقته، فاعتبروه مؤثرا على الحقيقة.

ويبدو أن هذا الفهم الخاطئ لطبيعة العامل مردّه الانسياق وراء التعليلات المنطقية التي بدأت طلائعها الأولى عند متقدمي النحاة خاصة مع تلك المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي ومتّى بن يونس القنّائي حول علاقة النحو بالمنطق [27] ج1 ص86 كما نجدها أيضا عند الرّماني النحوي الذي رُوِي عنه "أنه كان يمزج كلامه بالمنطق" [28] ص126حتى قال فيه أبو علي الفارسي: "إن كان النحو ما يقوله الرّماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء" [29] ج4 ص1826.

غير أنَّ ما قيل في حقِّ الرُّماني بأنه كان يتعاطى المنطق لا يدلُّ إطلاقا على إنكاره للعامل أواعتباره مؤثرا على الحقيقة،فقد ظهر أخذه بنظرية العامل في كتابه "معاني الحروف" بدليل أنه يقسم الحروف إلى حروف عوامل وحروف هوامل، وإنما ظهرت عنايته بحد المفاهيم النحوية حداً منطقيا في كتابه "الحدود"، وفي هذا الصدد تقول الدكتورة منى إلياس:"وكل هذه الحدود التي ذكرها في كتابه هذا مما استعمله في تحقيقه الأحكام النحوية، فأضفى ذلك على مذهبه مسحة من المنطق، ويظهر هذا في طريقة عرضه لأبواب النحو، فإنه يقدم غالبا لكل بحث في شرحه لكتاب سيبويه ببيان الغرض الذي يرمي إليه ذلك الباب، ويعقب عليه بذكر المسائل التي سيتناولها، ثم يقرر أجوبة تلك المسائل واحدة تلو الأخرى"[30] ص135-136 .

و قصد توضيح طبيعة العامل عند النجاة لا بد من عرض آراء القائلين بأنه علامة وأمارة دالة على مواقع الإعراب، والقائلين بأنه مؤثر على الحقيقة.

1.2.1. العامل علامة وأمارة دالة على مواقع الإعراب.

لعل ما يرجح أن العامل علامة وأمارة دالة على مواقع الإعراب ومجاريه هو أن العامل يلازم معموله، لأنه يقتضيه معنى ولفظا، وإذا تلازم شيئان دلَّ أحدهما على وجود الآخر.

وربَّ معترض يقول إنَّ سيبويه يعتبر العامل موجدا للعلامة الإعرابية كما توجد العلة معلولها، وذلك في قوله: "... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث في العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، ذلك الحرف حرف الإعراب ..."[31] ج1 ص13.

غير أنَّ حديثه عن العامل والمعمول في مواضع كثيرة من الكتاب يدل على أنه لا يقصد باللفظ (يحدث) في هذا الكلام التأثير و الإيجاد على الحقيقة ، و لكنه استعمله تجوزا كما سمي الفاعل فاعلا، وليس هو الفاعل في المعنى دائما ، إذ قد يكون الفاعل مفعولا به في المعنى النحوي كقولك :خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ،كما قد يكون الاسم المجرور فاعلا في المعنى النحوي كقوله تعالى :" قُلْ كَفَى باللهِ شَهِيْداً. " ،[32] الآية 43. والذي يدل على أنه لا يقصد به معنى الإيجاد والتأثير على الحقيقة كالعلة الطبيعية قوله: "...وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب و الرفع، تقول: وبلد، تريد: وربَّ بلد، وتقول: زيدا، تريد عليك زيدا، و تقول: الهلال، تريد هذا الهلال، فكله يعمل عمله مظهرا ..."[31] ج1 ص106.

ويقصد سيبويه ها هنا أن العمل ليس للفظ نفسه، فالعرب هي التي تعمل هذا اللفظ مظهرا ومضمرا بحسب عادة العرب في ضم الكلم بعضها إلى بعض حسب قوانين الإعراب، وهذا واضح من قوله الآتي :"وإذا قلت: زيد لقيت أخاه فهو كذلك، وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به، والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنتُ زيدًا بإهانتِكَ أخاه، وأكرمته بإكرامك أخاه..." [31] ج1 ص83.

وكل ذلك يدل على أنَّ العمل للمتكلم، وذلك بانتحاء سمت كلام العرب في ضم الكلم بعضها إلى بعض.

وذكر المبرد في المقتضب "أنَّ العامل هو آلة الإعراب كاستفهامك إذا قلت: أضُربَ زَيْدٌ؟، إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفعَ زيداً"[26] ج1 ص147.

ويقصد المبرد أن العامل هو ما يدل على الرفع في المعمول إذ يقترن به فيلحق به تغييرا في الحركة الإعرابية، وذلك بمضامة اللفظ للفظ، فيظهر أثر ذلك على أواخر الكلم.

ويقول ابن جني: "... ولأجل ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ)، فهذا هو الصوت،والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليُرُوْكَ أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه،كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا هو ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ و باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح..." [16] ج1 ص 109-110.

يرى ابن جني أن العامل موجب إعراب المعمول وليس موجدا للعلامة الإعرابية، لأن من يرفع وينصب ويجر ويجزم إنما هو المتكلم نفسه، إلا أن العامل يوجب لمنع اللبس التلفظ بالعلامة الإعرابية التي يتطلبها في المعمول، لأن العامل يقتضي معموله معنى ليدل على ما يوجد به من معان نحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت، ولأجل هذه المعاني النحوية فإن العامل يقتضي معموله لفظا، أي إعرابا كالرفع والنصب والجر والجزم، ومن ثم فالإعراب عنده لا يظهر في التركيب إلا بمضامة اللفظ للفظ فتقترن ألفاظ بأخرى وتتعلق بها معنى ولفظا، إلا أن بعض المعمولات تأتي عارية عن هذا الاقتران أو من مصاحبة لفظ لها فسموا ذلك التعري عاملا معنويا. [04] ص82-83.

يقول الأستراباذي: "...فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها - كما تقدم - فلهذا سميت الآلات عواملَ..." [33] ج1 ص60 .

ويقصد الأستراباذي بهذا القول أن العمل من رفع ونصب وجر هو للمتكلم بهذه اللغة، إلا أن العامل موجب إعراب المعمول، الذي يظهر عليه الأثر الإعرابي نتيجة تعاقب العوامل المختلفة عليه، وما ينجم عنها من معانٍ نحوية يدل عليها ذلك الإعراب،فالعوامل سميَّت عوامل كما لو كانت موجدة للحركات الإعرابية،والحقيقة أنها علامات دالة عليها في المعمول وليست موجدة لها.

ويقول في موضع آخر: "...وإنما لم يلزمها ذلك، لأن العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة، حتى يلزم تقدمه على أثره، بل هو علامة - كما مر- ولو أوجبنا أيضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر.."[33] ج1 ص54 .

ويقصد بذلك أن قول نحاة الكوفة بترافع المبتدأ والخبر لا يتناقض مع مفهوم العامل، لأنه ليس مؤثرا على الحقيقة حتى يوجب تقدمه، وإنما هو علامة وأمارة مرشدة إلى الحركات الإعرابية في المعمول، وإلى معناه النحوي من فاعلية و مفعولية وإضافة، وما حمل على هذه المعاني الأصلية من معان نحوية فرعية عنها ، ولذلك جاز للعامل أن يتأخر على معموله.[04] ص84 .

ويقول الأستراباذي في موضع آخر محددا مفهوم العامل: "... لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة، ولهذا سموه عاملا..."[33] ج1 ص43.

ويبيِّن الأستراباذي في هذا النص أن العامل ما يقتضي المعمول معنى ولفظا، فيلحق به تغييرا في الحركة الإعرابية، وهذا التغير في الحركات الإعرابية حاصل بتعاقب العوامل على المعمول، إلا أن العمل من رفع ونصب وجر وجزم هو للمتكلم، وذلك بمضامة اللفظ للفظ وفق ما تمليه قوانين الإعراب، ومن ثمَّ فإن العامل موجب إعراب المعمول وليس موجدا للعلامة الإعرابية، لأن الإيجاد والتأثير على الحقيقة يصدق على عالم الأشياء الفاعلة والمنفعلة كالقطع للسيف والإغراق للماء والإحراق للنار، وهذا لا ينطبق على العامل لأنه علامة وأمارة دالة على مواقع الإعراب ومجاريه.

ويقول في موضع آخر محدِّدا طبيعة العامل: "...العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات،والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته..." [33] ج1 ص221.

ويقصد بذلك أن العوامل أمارات وعلامات مرشدة إلى الحركات الإعرابية، التي هي دوال على معاني المعمول النحوية من فاعلية و مفعولية وإضافة، و ليست مؤثرات حسية كالقطع للسيف والإغراق للماء والإحراق للنار، فالعلامة- في حقيقة الأمر- تكون بوجود شيء كما تكون بعدم شيء فعدم العلامة علامة كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل المضارع بوقوعه موقع الاسم.

ويقول الأنباري مبينا رأي البصريين في عامل الابتداء: "إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء..."[34] ج1 ص46.

ويبيِّن الأنباري في هذا النص أن العوامل علامات وأمارات دالة على مواقع الإعراب المرشدة إلى معاني المعمول النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت، وليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما يصدق ذلك على الأشياء الحسية الفاعلة والمنفعلة، ومن ثمَّ كان عامل الابتداء علامة، لأن العلامة تكون بوجود شيء كما تكون بعدم شيء،ولأن عدم العلامة علامة ومثله ما سميّ في اللسانيات الحديثة العلامة العدمية.

2.2.1.العامـل مؤثـر علـى الحقيقـة.

لقد تقدم القول أن العامل عند أغلب النحاة القدامى أمارة وعلامة دالة على مواقع الإعراب وأن هذا الإعراب مرشد إلى معاني المعمول النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت، ولكن في المقابل نجد فريقا من النحاة قد اعتبروه مؤثرا على الحقيقة.

فقد نسب ابن مضاء القرطبي إلى النحاة قولهم إن الألفاظ يحدث بعضها بعضا على الحقيقة، وقد بنى حججه على هذا الأساس لإبطال القول بالعامل وإلغائه من النحو. [35] ص78 . والرأي عندي أن تأثُّر بعض النحاة بمفهوم العلة في منطق أرسطو هو ما دفعهم إلى اعتبار العامل مؤثرا على الحقيقة، وهذا ما نلمسه في قول الأنباري في رافع الخبر "والتحقيق عندي أن يقال إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه، لأنه اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل..."."[34] ج1ص46-47.

ويقول في موضع آخر في رافع الخبر: "والأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل (أي المبتدأ) والابتداء له تأثير فبإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له."[34] ج1 ص46.

والغريب في الأمر أن الأنباري يرى أن العوامل علامات وأمارات دالة على مواقع الإعراب المرشدة إلى معاني المعمول النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها، ومن جهة أخرى نراه يناقض رأيه بقوله: إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له، لأنه رأى أن الابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، إلا أن هذا التأثير الذي يتحدث عنه وهو إضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثيرله

إنما يصدق على الأشياء الحسية الفاعلة والمنفعلة ،كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، ولكنه أجراه على الألفاظ وعمّمه عليها، فدل ذلك على أن العامل عنده مؤثر على الحقيقة.

كما نجد مثل هذا الاستدلال عند ابن يعيش. [23] ج1ص165.والظاهر أن مثل هذه الاستدلالات تقوم على اعتبار العامل مؤثرا على الحقيقة، حيث إن حكمه أن ما لا تأثير له إذا أضيف إلى ما له تأثير لا تأثير له، وإنما يصدق ذلك على عالم الأشياء الفاعلة والمنفعلة كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، ولكنه أجراه على الألفاظ وعمَّمه عليها، فأبعد العامل عن حقيقته المتمثلة في كونه أمارة وعلامة مرشدة إلى الحركات الإعرابية وإلى معاني المعمول النحوية.[4] ص87 .

وبعد عرضنا لطبيعة العامل عند النحاة القدامى يجدر بنا أن نعرض رأي المحدثين، وسأقتصر على سبيل التمثيل لا الحصر والتحديد على رأيي الأستاذ حسن عباس والشيخ محمد عبد الخالق عضيمة.

يرى الأستاذ حسن عباس أنه لا جدوى من المقارنة بين العامل سواء أكان لفظيا أم معنويا، والمتكلم باعتباره الموجد للعلامة الإعرابية، لاعتقاده أن المتكلم لن يعرف ضبط أواخر الكلم بالحركات الإعرابية، إلا إذا كان عربيا أصيلا، ينطقها على السليقة، أما العامل بنوعيه (اللفظي والمعنوي) فإنه يسهّل على متعلم اللغة ضبط أواخر الكلم،كأن يرى العامل اللفظي كالفعل مثلا فيعرف أنه يقتضي فاعلا ومفعولا به، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به، ويرى حرف الجر أو المضاف، فيعرف أنّ كليهما يقتضي اسما مجرورا فيجر الاسم بعدهما، ويدرك العامل المعنوي باعتباره معنى قائما في ذهنه فيبادر إلى رفع المبتدأ والفعل المضارع مؤكدا في الوقت ذاته أن الواقع اللغوي يثبت أن الذي يجلب الحركات الإعرابية إنما هو المتكلم ما في ذلك شك، إلا أنه يفضل تناسي هذا الواقع، لأنه- في نظره- لا ينجم عنه أي ضرر، إنما الضرر يكمن في إعطاء هذا العامل صنوفا من القوة والمزايا تجعله يتحكم بصفة قصريه تعسفية في المتكلم.[36] ص189-190.

وهذا الرأي يقوم على المفاضلة بين العامل بنوعيه (اللفظي والمعنوي) ، والعامل بمعنى المتكلم مع ميل واضح إلى العامل (اللفظي والمعنوي)، ويبدو أن هذا الرأي نابع من رغبة الأستاذ حسن عباس في تيسير النحو وذلك بالاكتفاء بما يسهِّل على متعلم اللغة ضبط أواخر الكلم بالحركات الإعرابية باتّباع قواعد النحو كالرفع والنصب بعد كان وأخواتها أو النصب والرفع بعد إنَّ وأخواتها، بمعنى أن المتكلم يرى (كان وأخواتها) فيبادر إلى رفع اسمها ونصب خبرها أو يرى (إنَّ وأخواتها) فيبادر إلى نصب اسمها ورفع خبرها، أما العامل بمعنى المتكلم فإنه - في نظره- لن يعرف ضبط أواخر الكلم إلا إذا كان عربيا أصيلا ينطق اللغة العربية على السليقة.

والحقُّ أن إطلاق النحاة مصطلح العامل على العامل اللفظي والمعنوي ضرب من التجوّز، لأن العمل من رفع ونصب وجر وجزم هو للمتكلم نفسه، إلا أنه لا يمكنه الرفع والنصب والجر كيفما شاء، بل هو محكوم بقوانين النحو بحسب عادة العرب في ضم الكلم بعضها إلى بعض، ومن هذا المنطلق فإن كون العمل للمتكلم هو تفسير لعمل الملكة، وهنا يكمن الفرق بين النحو التعليمي والنحو العلمي، فالنحو العلمي غايته الكشف عن نظام اللغة لأنه يقوم على التعليلات الدقيقة التي قد لا يفهمها إلا المتخصصون بخلاف النحو التعليمي فإنه يتمثل في تلك القواعد المبسطة والميسرة الموجهة لمستوى من المستويات التعليمية،لضبط النطق وتقويم اللسان.

وذكر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة "أن نسبة العمل من الرفع والنصب والجر إلى ما سموه عاملا فيه تجوّز، والمحدث لها في الحقيقة هو المتكلم، وما العامل عند النحويين إلا بمثابة الأمارة والآلة." [37] ص73.

ويؤكد الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في هذا النص أن العامل موجب إعراب المعمول وليس موجدا للعلامة الإعرابية، إلا أن العامل يوجب لمنع اللبس التلفظ بالعلامة الإعرابية،التي يتطلبها في المعمول،لأن العامل يقتضي معموله معنى فيقتضيه لفظا ليدل ذلك اللفظ على ذلك المعنى ، ومن ثم فإن العمل من رفع ونصب وجر وجزم هو للمتكلم مراعيا في ذلك قوانين النحو بحسب عادة العرب في ضم الكلم بعضها إلى بعض.

3.1.الخلاف بين النحاة في تحديد العوامل.

تعرضنا في المبحث السابق إلى نظرة النحاة لمسألة العامل النحوي، فتبين لنا أن العامل أمارة وعلامة مرشدة إلى الحركات الإعرابية والى معاني المعمول النحوية من فاعلية و مفعولية وإضافة، باعتبار العامل موجب إعراب المعمول وليس موجدا للحركة الإعرابية، لأن الرفع والنصب والجر للمتكلم وهو محكوم في ذلك بقوانين النحو، بخلاف العلة الفاعلة فإنها موجدة للمعلول.

غير أن الخلاف بين النحاة لم يقتصر على مسألة العامل النحوي وتصورهم لطبيعته، بل تعدى ذلك إلى خلاف في تحديد العوامل، ومن مثل ذلك خلافهم في رافع المبتدأ والخبر، فذهب المبرد إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء [26] ج4 ص 12وعزي للجمهور، وهو جعله أولا ليخبر عنه، وقيل تجرده، وقيل الابتداء، وقيل: هما ،[38] ج2 ص 7-8 وذهب السيوطي إلى أن رافع المبتدأ هو الخبر.[38] ج2 ص5.

ومذهب سيبويه والجمهور أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء، لأنه بني عليه[38] ج2 ص8 وقال بعضهم: "المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه".[33] ج1ص 222.

وذهب بعضهم إلى أن المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضا.[33] ج1 ص222.

وقالوا بثلاثة عوامل في رافع الخبر، فذهب سيبويه إلى أنه مرفوع بالمبتدأ.[31] ج1 ص127. وذهب المبرد إلى أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.[26] ج2 ص49.

واختاره ابن السراج.[39] ج1 ص58، ومذهب الزمخشري و الجزولي "أن الابتداء هو العامل في الخبر أيضا لطلبه لهما على السواء".[33] ج1 ص221 وذهب بعضهم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ وحده عمل في الخبر [23] ج1 ص165ومذهب الأندلسي وابن جني أن العامل في الخبر هو المبتدأ.[33] ج1 ص221-222.

ومذهب الأنباري أن العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ.[34] ج1 ص46.

وقيل: العامل في الخبر هو الابتداء أيضا، لأنه طالب لهما فعمل فيهما، واختاره بعض النحاة كالأخفش والرُّماني، وقيل: العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا، وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كلا منهما طالب الآخر و محتاج له و به صار عمدة [38] ج2 ص8،وقال

الكسائي والفراء هما مترافعان [33] ج1 ص 222واختاره ابن أبي الربيع في البسيط.[40] ج2 ص886.

ويبدو أن الخلاف بين النحاة في تحديد العامل الرافع للمبتدأ والخبر مرده عدم أخذ بعض النحاة بأصول واحدة لنظرية العامل، والتي من ضمنها أن العامل لا يعمل إلا إذا كان مختصا، وإلا فكيف نفسر قول نحاة الكوفة بترافع المبتدأ والخبر، مع أن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة فلا يمكن للاسم أن يعمل إلا إذا تحقق له شبه بالفعل.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في رافع الفاعل، وفيه أقوال:

*الأول: واختاره الجمهور، ومفاده أن العامل فيه المسند إليه من فعل، أو ما ضُمّن معناه.

* الثاني: أن رافعه الإسناد أي: النسبة فيكون العامل معنويا وهو اختيار ابن هشام، ورُدَّ بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود.

* الثالث: شبهه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ورُدَّ بأن الشبه معنوي، والمعاني لا يستقر لها عمل في الأسماء[38] ج2 ص254.

وقال بعض الكوفيين إنه ارتفع بإحداثه للفعل، وذهب خَلَف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية،[41]ج1 ص297 وذهب ابن أبي الربيع إلى أن رافعه الإسناد إليه وتفريغ الفعل له، وذهب الكوفيون إلى أن الذي رفع هذا الاسم كونه فاعلا.[40] ج1 ص261.

والظاهر أن أسباب الخلاف بين النحاة في تحديد العامل الرافع للفاعل مردُّه خلافهم في تحديد مفهوم العامل، لأن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، ومن ثمَّ فإنَّ العامل يقتضي معموله معنى ، ولأجل هذه المعاني النحوية فإن العامل يقتضي معموله لفظا ليدل به على ذلك المعنى. ومن ثمَّ فإن قول خَلَف الأحمر بأن معنى الفاعلية يرفع الفاعل باطل بارتفاع ما لم يسمَّ فاعله عند عدم معنى الفاعلية كقولنا: ضُرِبَ زَيدٌ، فلما ارتفع زيد دلَّ على أن الرافع غير معنى الفاعلية،ثمَّ إنّ معنى الفاعلية هو ممّا يتطلّبه الفعل ويقتضيه في الفاعل فهو المعنى المقتضي وليس العامل.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في رافع الفعل المضارع ،فقال السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر: "فقد ذهب الكسائي إلى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة، وعلى أنه معنوي اختلف فيه ، فقيل: هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفرَّاء.

وقيل: هو تعريته من العوامل اللفظية مطلقا، وعليه جماعة من البصريين منهم الأخفش.

وقال الأعلم: ارتفع بالإهمال، وقال أبو حيان: هو قريب من الأول.

وقال جمهور البصريين: هو وقوعه موقع الاسم كقولك: زيد يقوم كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرفع.

وقال ثعلب: ارتفع بنفس المضارعة، وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب لأن الرفع نوع من الإعراب".[41] ج1 ص296.

وذهب العُكبري إلى أنّ رافعه مضارعته للأسماء.[42] ص87-88 ومذهب سيبويه أن رافع الفعل المضارع معنوي هو وقوعه موقع الاسم [31] ج1 ص409.

واعترض عليه الفرَّاء بارتفاعه بتجرده من الناصب والجازم "وأن ارتفاعه لوقوع موقع الاسم باطل بخبر (كاد) فإنه مرفوع ولا يقع موقع الاسم"[43] ج2 ص25.

ويرجِّح ابن مالك مذهب الفرَّاء،[21]ص131. ويرى ابنه أن مذهب سيبويه باطل " لعدم رفع المضارع بعد إن الشرطية لأنه موضع صالح للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالى:(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ اِسْتَجَارَكَ) [44] الآية 06، ومجيء الفعل المضارع المرفوع بعد "لو" وحرف التحضيض، وهو موقع ليس للاسم بالأصالة".[45] ص665.

والظاهر أن هذه الخلافات القائمة بين النحاة في تحديد العامل الرافع للفعل المضارع لا تكتسي أهمية على حدّ من يعتبر النحو غايته تعليمية، فلم يجد أبو حيان الأندلسي فائدة فيها، فقال وهو يعلّق على اختلاف النحاة في رافع الفعل المضارع بعد أن عرض آراءهم"ليس لهذا الخلاف فائدة،ولا ينشأ عنه حكم نطقي " [41] ج1 ص296.لأنه رأى أن هذه الخلافات لا تفيد الدارس بل تفيد المتخصص الذي امتلك ناصية اللغة فيمكنه عندئذ فهم واستيعاب مثل هذه الخلافات.

ونستخلص مما سبق أن الخلاف بين النحاة في تحديد العامل الرافع للفعل المضارع مردّه خلافهم في تحديد مفهوم العامل، وعدم تقيّدهم بقاعدة الاختصاص، والتي من ضمنها أن جزء الكلمة لا يعمل فيها ، وإلا كيف نفسِّر قول الكسائي بارتفاع الفعل المضارع بحرف المضارعة، مع أن حروف المضارعة لا يمكن أن ترفع الفعل المضارع لأنها جزء من الفعل المضارع،كما أن الفعل المضارع تدخل عليه النواصب والجوازم فتعمل وحروف المضارعة ثابتة فيه.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في العامل الناصب للفعل المضارع بعد فاء السببية واو المعية ولام التعليل ولام الجحود وحتى.

فذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة أشياء التي هي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والعرض والتمني ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن المصدرية[34] ج2 ص57.

وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية هو الصرف ومعناه مخالفة ما بعدها لما قبلها، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن المصدرية[34] ج2 ص555.

وذهب الكوفيون إلى أن لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها، وذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مقدرة[34] ج2 ص575.

وذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود تنصب الفعل المضارع بنفسها، وذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود أن المصدرية مقدرة[34] ج2 ص593. وذهب الكوفيون إلى أن حتى تنصب الفعل المضارع بنفسها، وذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد حتى أن المصدرية مقدرة [34] ج2ص567. ومذهب الجرمي أن الفاء والواو و أو ناصبه بنفسها[33] ج5 ص56.

ومذهب الفرَّاء أن الفعل المضارع بعد هذه الأحرف منصوب على الخلاف ،ومعناه مخالفة ما بعدها لما قبلها في المعنى فأدى ذلك إلى مخالفة في الإعراب، إذ يقول: " الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعني فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لماَّ خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ها هنا بينهما لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى المعية، وعلى أو معنى النهاية"[33] ج5 ص56.

ونستخلص مما سبق أن الخلاف بين النحاة في تحديد العامل الناصب للفعل المضارع مردّه عدم تقيد بعض النحاة بقاعدة الاختصاص، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا لكون الاختصاص شرط للعمل، إلا أن بعض النحاة اعتبروا انتصاب الفعل المضارع لا يكون إلا ببعض الحروف كفاء السببية وواو المعية وأو ولام التعليل ولام الجحود، وإن كان الأصل في هذه الحروف ألا تعمل في الفعل المضارع لأنه لاختصاص لها به، فالأصل في لام التعليل ولام الجحود وحتى أن تعمل في الاسم لأنها حرف جر في الأصل، ومن ثمَّ فلا يصح أن ينتصب الفعل المضارع بها بل بتقدير أن المضمرة وجوبا بعدها، والحكم ذاته بالنسبة لفاء السببية وواو المعية وأو ،فالأصل في هذه الحروف ألا تعمل في الفعل المضارع لأنها حروف عطف، وحرف العطف مما لا يجوز إعماله لجواز مجيء الاسم والفعل بعده على حد سواء، ومن ثمَّ فلا يصح انتصاب الفعل المضارع بها بل بتقدير أن المضمرة وجوبا بعدها.

ومن مثل ذلك اختلافهم في تحديد العامل الجازم للفعل المضارع بعد الطلب فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى إن الشرطية، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك ،وذهب السيرافي والفارسي إلى أنه مجزوم بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر،كما أن النصب "بضرباً" في قولك: "ضرباً زيدًا" لنيابته عن أضرب لا لتضمنه معناه، ومذهب الجمهور أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب [19] ج1 ص341 .وذهب المبرد إلى أن الجازم للشرط " أن وفعل الشرط" جميعا عملا في الجزاء وهو مذهب الخليل أيضا[23] ج7 ص279. .وذهب ابن يعيش إلى أنه مجزوم بأداة الشرط[23] ج7 ص279-280 .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين،والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه. [33] ج5ص98 .وقال الكوفيون: إنَّ الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالجوار[33]ج5 ص98 .وذهب الأنباري إلى أن العامل فيه حرف الشرط بتوسط فعل الشرط [46] ص240.

وذهب المازني إلى أن الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين [33] ج5 ص98 ويبدو أن الأستراباذي قد مال إلى هذا الرأي إذ يقول: "ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة لحسن إدعاء المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون، لأن عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا، وذلك لأن أصل كل كلمة اسما كانت أو فعلا أوحرفا، أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون."[33] ج5 ص4.

ويبدو أن الخلاف بين النحاة في تحديد العامل الجازم للفعل المضارع بعد الطلب والجزاء مردّه عدم تقيد بعض النحاة بأصول واحدة لنظرية العامل، فاللفظ لا يعمل إلا إذا كان مختصا، ومن ثم فقول نحاة الكوفة بأن جواب الشرط مجزوم بالجوار أي أنه مجزوم بفعل الشرط قول فيه نظر، لأن الفعل لا يعمل في الفعل لكونه غير مختص به،كما أن الجوار يحصل بقياس التّوهّم كما في نحو:هذا جحر ضبٍّ خربٍ ،وهذا شذوذ مترتّب عن قيّاس خاطىء.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في أولى العاملين بالعمل في باب التنازع، فذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو: "أكرمني وأكرمتُ زيداً" و "أكرمتُ وأكرمني زيدٌ" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى.[34] ج1 ص83.

ومذهب الفرَّاء أنّ كلا من الفعلين يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب نحو: قام وقعد زيد، فجعله مرفوعا بالفعلين، كما يسند للمبتدأ خبر إن وكما يرفع "منطلقان" في زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف و المعطوف عليه معا، لأنهما يقتضيانه.[38] ج5 ص137.

ويبدو أن خلاف النحاة في تحديد العامل الناصب في باب التنازع مرده عدم تقيد بعض النحاة بأصول واحدة لنظرية العامل، والتي من ضمنها أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، ومن ثمَّ فإن قول الفرَّاء بأنّ كلا الفعلين عامل في باب التنازع يناقض هذه القاعدة " لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ". [47] ج1 ص119.لذلك جعلوا تأثير الباء في اللفظ والكلمة بعدها منصوبة محلا لأنها خبر ليس منصوب، وهذا لا ينطبق على باب التنازع لأن المعمول يقتضيه عامل واحد فيكون مفعولا به كما في نحو: أكرمني وأكرمت زيدًا أو فاعلا كما في نحو: أكرمت وأكرمني زيدٌ.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب الكوفيون إلى أن قولهم: "زيدًا ضربته" منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: ضربت زيدًا ضربته.[34] ج1 ص82.

والظاهر أن خلاف النحاة في تحديد العامل الناصب للاسم المشغول عنه مرده خلافهم في تقدير العامل الناصب له، لأن قول الكوفيين إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء يناقض أصلا من أصول نظرية العامل، وهو أنه لكل معمول عامل، وهو ما يفسر بقاء المعمول" زيدا" في نحو قولنا: زيدا ضربته بلا عامل في الظاهر، فوجب تقدير العامل الناصب له وهو الفعل ضربت،كما أن ضرب يتعدّى إلى مفعول واحد وقد شغل به،فلا يمكن لأجل ذلك أن يكون عاملا في "زيدا".

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في الاسم المرفوع بعد "لولا"، فذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها لنيابتها عن الفعل، نحو: "لولا زيدٌ لأكرمتك" وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.[34] ج1 ص70 .وذهب ابن هشام إلى أن المرفوع بعد "لولا" ليس فاعلا بفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة خلافا لزاعمي ذلك بل هو مرفوع بالابتداء [19] ج ص397.

ويبدو أن خلاف النحاة في تحديد العامل في الاسم المرفوع بعد لولا مرده عدم تقيد بعض النحاة بأصول واحدة لنظرية العامل، فقول نحاة الكوفة بأن "لولا" ترفع الاسم بعدها لنيابتها عن الفعل مناقض لأصل من أصول نظرية العامل وهو أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا، و"لولا" حرف غير مختص لأنه دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، و سبقه إلى العمل عامل الابتداء أو رافع الفعل المضارع إن كان للتحضيض.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في الاسم المرفوع الواقع بعد إن الشرطية، فذهب الكوفيون إلى أن عامل الرفع هو الفعل المتأخر، وذهب البصريون إلى أن عامل الرفع فعل مقدر، وذهب الأخفش إلى أنه مرفوع بالابتداء.[34] ج2 ص615.

أما فيما يخص خلافهم في العامل في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية، فالرأي عندي هو خلافهم في تقدير العامل، ذلك أن إن الشرطية حرف مختص بالفعل المضارع فلما وليها اسم قدر لها فعل تعمل فيه موضعا، فدلّ ذلك على أن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية مرفوع بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور، لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به ولهذا كان عاملا فيه، ولما كان مقتضيا للفعل وطالبا له بطل تقدير عامل الابتداء، لأن الابتداء إنما يعمل في الاسم في الموضع الذي لا يصح فيه تقدير العوامل اللفظية، لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في تحديد العامل الناصب للمفعول به، فذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معا.[46] ص83 .وذهب خَلَف الأحمر إلى أن العامل فيه معنى المفعولية.[41] ج1 ص297.

ونستنتج مما سبق أن خلاف النحاة في تحديد العامل الناصب للمفعول به مرده عدم أخذ بعض النحاة بأصول واحدة لنظرية العامل ومفهوم واحد له، فقول خَلَف الأحمر بأن ناصب المفعول به هو معنى المفعولية يخلّ بمفهوم العامل، لأن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، ومن ثم فإن معنى المفعولية موجب نصبه، والأداة المحصلة له هي الفعل فهو المعنى الذي يقتضيه العامل وليس هو العامل.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في تحديد العامل الناصب للمفعول معه، فذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل بتقويته بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه، وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف [46] ص145. ومذهب الجرجاني أن ناصبه واو المعية .[17] ص20وعزي إلى جماعة من النحاة منهم الأخفش والسِّيرافي والفارسي وابن جنيِّ والشَّلوبين وابن عصفور وابن الضَّائع. [48] ج2 ص286.وهو اختيار السَّكَّاكي.[18] ص103.

أما فيما يخص خلافهم في تحديد العامل الناصب للمفعول معه فمرده عدم تقيد بعض النحاة بقاعدة الاختصاص، فقول الجرجاني بأن ناصب المفعول معه واو المعية مناقض لقاعدة الاختصاص، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا، وواو المعية حرف غير مختص لأنه حرف عطف في الأصل، وحرف العطف مما لا يجوز إعماله لجواز مجيء الاسم والفعل بعده على حد سواء، فلم يعمل في أحدهما.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في تحديد العامل الناصب في باب النداء فذهب سيبويه إلى أن العامل في المنادى فعل مضمر جاء بعد حرف النداء [16] ج2 ص 381 واختاره ابن هشام ،[19] ج1

ص517. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن ناصبه حرف النداء لأنه بدل من اللفظ بالفعل.[16] ج2 ص381.

وارتضى الشلوبين مذهب سيبويه في تقدير العامل الناصب للنداء فرأى أن تقديره يا أريد عبد الله وفاقا لسيبويه، واعترض على تقدير من قدره من النحاة بـ" أنادي" أو" أدعو" عبد الله فقال: "...ثم أضمرت هذه الأفعال بعد "يا" لدلالة معنى "يا" على ذلك لأن "يا" تتضمن معنى الدعاء والنداء، فدلت على (أدعو وأنادي) وأعني بهذا النداء زيدا لأن ذكر زيد مع (يا) يدل على أن هذا النداء مخصوص بزيد."[49] ج1 ص283.

وذهب الجرجاني إلى أن ناصب المنادى حرف النداء "يا" [17] ص21.واختاره المرادي [50] ص35-36.الذي اعتبر أن حروف النداء مختصة بالاسم وتبعه على هذا الرأي السَّكَّاكي [18] ص101-102.

وذهب بعضهم إلى أن ناصب المنادى حرف النداء لأنه اسم فعل مضارع بمعنى أدعو، وقيل إن ناصب المنادى حرف النداء لا لأنه اسم فعل بل لأنه فعل، وقيل إن ناصب المنادى القصد، وهو عامل معنوي نظير عامل الابتداء.[51] ج4 ص5-6.

ونستخلص مما سبق أن خلاف النحاة في تقدير العامل الناصب للمنادى مرده عدم أخذ بعض النحاة بأصول واحدة لنظرية العامل، والتي من ضمنها أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا، فقول الجرجاني ومن تبعه من النحاة كالمرادي و السكاكي بأن "يا" النداء هي الناصبة للمنادى مناقض لقاعدة الاختصاص، لأن يا النداء غير عاملة لأنه لاختصاص لها بالاسم، بدليل أنها تخرج للتنبيه، فيجوز لها عندئذ أن تدخل على ليت ،وذلك نحو قوله تعالى :" وَيَقُوْلُ الكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا"

[52]الآية 40.كما أن إعمالها يقتضي مشابهتها للفعل، وفي انعدام دليل مشابهتها للفعل دليل على أنها غير عاملة.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في العامل الناصب للتمييز،فمذهب سيبويه والمازني والمبرد وابن السّرّاج والفارسي أنه ينتصب بعد فعل أو مصدر ذلك الفعل، أو ما اشتق منه من وصف نحو قوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [53] الآية 4. وزيد طيِّب نفسا، ومسرور قلبا، وكثير مالا،وأفره عبدا، ونصبه بالفعل أو ما جرى مجراه من المصدر والوصف واسم الفاعل نحو: (سُرْعَانَ ذَا إِهَالَةٍ) ،[54] ج1 ص363 وذهب ابن عصفور إلى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه.[48] ج2 ص377.

وذهب بعض النحاة إلى أنه غير فعل نحو: عندي عشرون رجلا وخمسة عشرة درهما، وما أشبه ذلك فالعامل هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل [46] ص154.

ويبدو أن خلاف النحاة في تحديد العامل الناصب للتمييز هنا أيضا مردّه عدم تقيد بعض النحاة بأصول واحدة لنظرية العامل، فما ذهب إليه ابن عصفور من أنَّ العامل في التمييز الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل أو ما جرى مجراه مناقض لأصل من أصول نظرية العامل، وهو أنَّ الأصل في عمل النصب إنما هو للفعل وما عداه من نواصب فهي محمولة على الفعل وجارية مجراه في العمل.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في تحديد العامل الناصب للمستثنى، فذهب المبرد إلى أن ناصبه فعل دل عليه مجرى الكلام فلا تكون إلا مقوية [23] ج8 ص482. وذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط "إلا"، أي أنه قوي بـ"إلا" فتعدى إلى الاسم فنصبه، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه "إلا" بمعنى استثني وهو قول الزجَّاج من البصريين.[46] ص154 وذهب الجرجاني إلى أن "إلا" ناصبة بنفسها [17] ص20. واختاره السكاكي في مفتاح العلوم[18] ص103.

وقد أوضح الأنباري فساد رأي الزجَّاج وبعض النحويين من خمسة أوجه.

* الوجه الأول: أنه لو كان العامل هو "إلا" بمعنى أستثني لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي على البدل في قولك: "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ[46] ص156.

* الوجه الثاني: أنه لو كان "إلا" هو العامل بمعنى أستثني لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب، لأنه في النفي بمعنى (أستثني) كما هو في الإيجاب.

* الوجه الثالث: أن هذا الرأي يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: ما زيدًا قائمًا على معنى نفيت زيداً قائمًا، على إعمال معنى الحرف فكذلك هاهنا[55] ص128-129.

* الوجه الرابع: أنه لو جاز النصب بتقدير (أستثني) لجاز الرفع بتقدير (أمتنع) لاستوائهما في حسن التقدير.[55] ص129.

وقد علّق أبو حيان الأندلسي على اختلاف النحاة في تحديد العامل الناصب للمستثنى بعد أن نقل آراءهم بقوله: "...ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ورافع الفاعل وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أومعنى كلامي." [48]

ج2 ص300. لأنه رأى أن هذه الخلافات لا تفيد متعلم اللغة، وإنما تفيد المتخصص الذي امتلك ناصية اللغة، فيمكنه عندئذ فهم واستيعاب مثل هذه الخلافات للغوص في أسرار العربية.

أما بخصوص خلاف النحاة في تحديد العامل الناصب للمستثنى، فالرأي عندي أن مردّه عدم أخذ بعض النحاة بأصول واحدة لنظرية العامل، والتي من ضمنها أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا، وبناء على هذه القاعدة فلا يمكن أن تكون "إلا" ناصبة بنفسها لأنه لا اختصاص لها في الأصل حتى تنصب المستثنى.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في العامل في باب التوابع، فمذهب المبرد وابن السراج وابن كيسان أن العامل في التابع من النعت وعطف البيان والتوكيد هو العامل في المتبوع ينصب عليها انصبابة واحدة (وعزي للجمهور) .[38] ج5 ص166 وقال بعضهم إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول، ومذهب سيبويه أولى، لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه تابعه، فإن المجيء في جاءني زيدٌ الظريفُ ليس في قصده منسوبا إلى زيد مطلقا، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة، وكذا في جاءني العالمُ زيدٌ وجاءني زيدٌ نفسُه، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما تطبيقا للفظ بالمعنى، أما إذا قلت: جاءني غلام زيد، فالمنسوب إليه و إن كان الغلام مع زيد إلا أن الثاني ليس هو الأول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا. [33] ج3 ص5.

وذهب الأخفش والرّمّاني والفارسي وأكثر المتأخرين إلى" أن عامل البدل مقدر من جنس الأول استدلالا بالسماع والقياس، فأما السماع فنحو قوله تعالى: "لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ"،[56] الآية 33 وأما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقتهم للمبدل منه تعريفا وتنكيرا".[33] ج3 ص5.

وذهب بعض النحاة إلى أن العامل في البدل، غير العامل في المبدل منه، وذهب بعضهم الآخر إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه.[46] ص217 واختاره ابن الحاجب في أماليه.[57] ج1 ص243.

وقيل العامل فيه نيابته عنه، أي عن المقدر، حكاه أبو حيان عن ابن عصفور قال: "لما حذفت العرب عامل البدل عوضت منه العامل في المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف" [38] ج5 ص167.

وذهب بعض النحاة إلى أن العامل في المعطوف هو العامل في الأول، فإذا قلت: ضربت زيدًا وعمرًا، فزيد وعمرو جميعا انتصبا بالفعل (ضربت) والحرف العاطف دخل بمعناه، وهذا مذهب سيبويه

وجماعة من البصريين، وذهب آخرون إلى أن العامل في الأول الفعل المذكور والعامل في المعطوف حرف العطف، لأن العطف إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته، فإذا قلت: قام زيدٌ وعمرُو، أغناك حرف العطف عن إعادة الفعل (قام) مرة أخرى، فصار يرفع كما يرفع الفعل (قام) وكذلك إذا عطفت به على منصوب نحو قولك: إن زيدًا منطلقٌ وعمرًا، فالواو نصبت كما نصبت "إنَّ"، وكذلك في الجر إذا قلت: مررت بزيدٍ وعمرٍو ، فالواو جرت كما جرت "الباء" وهو مذهب ابن السراج. [39] ج2 ص69.

وذهب أبو علي الفارسي و ابن جنّي إلى أنّ العامل فيه محذوف بعد الواو ، لأنّ الأصل في قولك : ضربت زيدا ً و عمراً ، ضربت زيداً و ضربت عمراً ، فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأوّل عليه، و احتجّا بأنّه يجوز إظهاره ،فكما أنّه إذا ظهر كان هو العامل ، فكذلك يكون هو العامل إذا كان محذوفاً من اللفظ مراداً من جهة المعنى. [23] ج8 ص604.

ونستنتج ممّا سبق أنّ خلاف النحاة في تحديد العامل في التوابع مردّه عدم تقيّد بعض النحاة بأصول واحدة لنظرية العامل ،و التي من ضمنها أنّ العامل لا يعمل إلاّ إذا كان مختصّاً ،و هذا ما يفسّر اختلافهم في تحديد العامل في الاسم المعطوف و قول بعضهم إنّ العامل فيه حرف العطف.

والحقّ أنّ حرف العطف لا اختصاص له في الأصل حتّى يعمل ،كما تعمل (إنّ) النصب والرفع فيما أصله مبتدأ و خبر ،أو كما تجرّ(الباء) الاسم ،لأنّه حرف مشترك يدخل على الاسم والفعل على حدٍّ سواء ،فلم يعمل في أحدهما ،فتقول :مررت بزيدٍ وعمرٍو،و قامَ و قعدَ أخواك فيدخل على القبيلين.

ومن مثل ذلك أيضا خلافهم في العامل الجار للمضاف إليه فقيل: هو مجرور بحرف جر مقدر وهو"اللام" أو "من"، وقيل: هو مجرور بالمضاف [33] ج1 ص60واختاره ابن السراج[58] ج2 ص54، ومذهب الشَّلوبين أن المضاف يعمل في المضاف إليه لاقتضائه إياه لفظا ومعنى وارتضاه تلميذه ابن أبي الربيع [40] ج2 ص886. وذهب الأخفش إلى أن جار المضاف إليه هو معنى الإضافة [33] ج1 ص61.

والظاهر أنّ خلاف النحاة في تحديد العامل الجار للمضاف إليه مردّه عدم تقيّد النحاة بمفهوم واحد للعامل ، لأنّ العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب ، أي أنّ العامل يقتضي معموله معنى فيقتضيه لفظاً ليدل ذلك اللفظ على ذلك المعنى ،و من ثمّ فإنّ قول الأخفش بأنّ معنى الإضافة جار المضاف إليه يخلّ بمفهوم العامل لأنّ هناك فرقا بين العامل والمقتضي .

وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش مبينا الفرق بين العامل والمقتضي "...وليست الإضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له، والمعنى بالمقتضي هاهنا أنَّ القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما، إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني،والعامل هو حرف الجر أو تقديره...فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ وهي الأداة المحصِّلة له، كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، والفعل أداة محصلة لهما فالمقتضي غير العامل"[23] ج2 ص486.

ويبيِّن ابن يعيش في هذا النص أن العامل غير المقتضي، لأن العامل للجر هو المضاف أوحرف الجر المقدّر ومعنى الإضافة هي المقتضية للجر، أو بالأحرى موجب جرِّه. لأنَّ العامل يقتضي معموله معنى فيقتضيه لفظا ،ثمَّ إن الإعراب إنما جيء به لبيان الفرق بين المعاني النحوية، لتقع المخالفة الإعرابية بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه، فالإضافة معنى وحرف الجر لفظ لأنه أداة محصلة لها، كما هو الحال بالنسبة للفاعلية والمفعولية فإنهما معنيان يقتضيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول به ،لأن الفعل أداة محصلة لهما.

إنَّ أهم ملاحظة نستنتجها – من خلال عرضنا- آراء النحاة في تحديد العوامل هي كثرة خلافاتهم في تحديدها، خاصة وأن هذه الخلافات تطال البصريين أنفسهم على نحو ما كان قائما بين سيبويه والأخفش والمبرد في رافع المبتدأ والخبر،كما تطال الكوفيين أيضا على نحو ما كان قائما بين الكسائي والفرّاء وثعلب في رافع الفعل المضارع .

وقد أرجع الأستاذ إبراهيم مصطفى كثرة الخلاف بين النحاة إلى العامل "وذلك أنهم لو وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقلَّ خلافهم وتقاربت آراؤهم".[20] ص40 ويبدو أن كثرة الخلاف بين النحاة في تحديد العوامل - في نظر إبراهيم مصطفى - مردُّها عدم تقيد النحاة بأصول موحَّدة لنظرية العامل، لأنهم لم يضعوها على أصل صحيح مما أفضى إلى كثرة الخلاف في تحديد العوامل والاستدلال عليها.

ويرجِّح الدكتور تمام حسان أن كثرة الخلاف بين النحاة في تحديد العامل والاستدلال عليه "مردُّه خطأ منهجهم وتعارض بعضه مع بعض"[59] ص55.

وانطلاقا من هذا الرأي الذي أورده الدكتور تمام حسان، فإنه يعتقد أن كثرة الخلافات بين النحاة مردها سوء المنهج المتبع، وتعارضه مع الطرح الذي تناولوه، إذ إنهم لو استندوا إلى منهج سليم أثناء استقرائهم لظواهر اللغة لقلت خلافاتهم وتقاربت آراؤهم.

ويرى الدكتور محمد عيد أن أسباب الخلاف مردها توغل النحاة بعد سيبويه في التأويل والجدل في تحديد العامل وشغفهم بالتأويل وهما عمليتان منافيتان للمنهج الصحيح في دراسة اللغة –على حد رأيه- وهو المنهج الوصفي.[3] ص244.

والظاهر عنده أن عناية بعض النحاة بالمنطق وشغفهم بالتأويل والجدل في تحديد العامل والاستدلال عليه هو ما أبعدهم عن المنهج الصحيح في دراسة اللغة، وكان عليهم انتهاج المنهج الوصفي لأنه - في نظره - الأنسب لدراسة اللغة.

كما يرجع أسباب الخلاف أيضا إلى كون فكرة العامل منبعها المنطق[3] ص271.على اعتبار أن فكرة العامل النحوي في نظر بعض المحدثين تكييف لمقولتي "الفعل والانفعال"، وهما المقولتان التاسعة والعاشرة من مقولات أرسطو المنطقية،والمراد بالفعل التأثير في الشيء الذي يقبل الأثرمثل التسخين،أما الانفعال فهو قبول أثر المؤثر مثل التسخن، وتطبيق هذين المقولتين على العامل والمعمول يفضي إلى اعتبار العامل مؤثراً في المعمول والمعمول قابلاً لأثر العامل. والواقع أنها على العكس من ذلك تماما ،لأن إطلاق النحاة مصطلح العامل على الفعل أو الحرف ضرب من التجوّز، لأن العامل موجب إعراب المعمول وليس موجدا للعلامة الإعرابية، على اعتبار أن العمل للمتكلم وهو محكوم في ذلك بقوانين النحو.

غير أنَّ ادِّعاء الدكتور محمد عيد أن المنهج الأنسب لدراسة اللغة هو المنهج الوصفي فيه نظر، لأن هذا المنهج يكتفي بالوصف السَّاذج لظواهر اللغة ولا يقف على سبر أغوارها على حد تعبير الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح [60] ص15.

ويرجِّح الأستاذ مخلوف بن لعلام أن كثرة الخلافات بين النحاة في تحديد العامل والاستدلال عليه مردها الخلاف القائم بينهم في تحديد مفهوم العامل نفسه، وضبط أصول نظرية العامل ذلك أن آراء الخليل وسيبويه المروية في الكتاب لم تعن بالتأسيس لهذه النظرية، كما أن النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه - وبخاصة البصريين منهم - ترك لديهم فهم آراء الكتاب شيئا من اللبس، إذ أن كل واحد من أولئك النحاة فَهِمَ تلك الآراء على حسب مقدرته مما أفضى إلى كثرة الخلاف [4] ص222.

والرأي عندي أن كثرة هذه الخلافات بين النحاة مردها عدم تقيد النحاة بأصول موحَّدة لنظرية العامل، ولنأخذ على سبيل المثال الأصل القائل بأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا، فنجد أن بعض النحاة لم يعملوا هذه الحروف لكونها غير مختصة بما تدخل عليه، وفي المقابل نجد البعض الآخر قد تجاوز هذا الأصل، وأعمل هذه الحروف بالرغم من عدم اختصاصها، ومثال ذلك واو المعية وإلا و أو وحتى ولام التعليل ولام الجحود.

4.1.نظرية العامل بين التأييد والاعتراض.

1.4.1.المعترضـون على نظريـة العـامـل.

تعرضنا في المبحث السابق لأهم المسائل الخلافية التي كانت قائمة بين النحاة في تحديد العوامل، و ذلك بمناقشتها وتبيان أسباب الخلاف.

وعلى الرغم من أنَّ الخليل و سيبويه لم يعنيا بالتأسيس لهذه النظرية، وذلك بحد مفهوم العامل وتحديد أنواعه لأنَّ ذلك لم يكن شغلهما الشاغل في ذلك الزمن، فقد كانت عنايتهما منصبة على استنباط قواعده وظوابطه، وإنما ظهر ذلك عند من جاء بعدهما من النحاة بعد أن وجدوا هذا العلم قد نضج واكتمل، ومع ذلك فإن العامل حاضر في أغلب المسائل النحوية في الكتاب، بل إنه مضمر في أغلب أبواب النحو مشكلا الركيزة الأساسية التي بني عليها صرح النحو العربي.

وعلى هذا الأساس فإن الناظر في كتب النحو المتقدمة و المتأخرة يدرك - لا محالة - أخذ أغلب النحاة بنظرية العامل ، و شذ عنهم قطرب و ابن مضاء.

ويرى قطرب أن دور الحركات الإعرابية يكمن في أنها تسهّل النطق عند وصل الكلام إذ يقول:" و إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه سكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن و متحركين و ساكن ، و لم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، و لا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ،و في كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان قيل له: فهلا لزموا حركة واحدة ، لأنها مجزئة لهم إذا كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكونا ؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات و أن لا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة"[61] ص70-71.

واعترض المخالفون لقطرب بقولهم :" لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة و رفعه مرة أخرى و نصبه و جاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا ويعدل به الكلام ، و أي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك،و في هذا فساد للكلام، و خروج عن أوضاع العرب و حكمة نظام كلامهم". [61] ص72.

والظاهر أن قطرباً لم يفرق بين المعنى النحوي و الإفادة فيما أورده من شواهد نحوية، كما يفرق بينها القائلون بأن العلامة الإعرابية دوال على معان اقتضتها عوامل، فالإفادة عندهم هي دلالة اللفظ على المعنى المقصود في الخطاب و المعنى النحوي هو الوظيفة النحوية التي تشغلها كل وحدة من الوحدات النحوية في علاقتها ببقية الوحدات الأخرى في التركيب، فقولك مثلا:زيدٌ يسافرُ ، و إنَّ زيدًا يسافرُ ، و مررت بزيدٍ يسافرُ، يكون الاسم (زيد) في الجمل الثلاثة فاعلا في الإفادة ، لأنه هو من يقوم بالفعل يسافر ، و يكون في معناه النحوي مبتدأ في الجملة الأولى ، واسم إنَّ في الجملة الثانية، واسما مجرورًا في موضع نصب في الجملة الثالثة ، و مثل ذلك قولك: زيدٌ أضربُه، وزيداً أضربُه و هجمت على زيدٍ أضربُه، فالاسم (زيد) مفعول في الإفادة ، و لكنه في معناه النحوي مبتدأ في الجملة الأولى ومفعول به في الجملة الثانية و اسم مجرور في موضع النصب في الجملة الثالثة. [4] ص117-118ويقف ابن مضاء القرطبي موقفا سلبيا إزاء أسس النحو القديم ، و يتجلى ذلك في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل ورفضه للقياس التعليلي والعلل الثواني والثوالث، وتقدير بعض مالا يستعمل في كلام العرب في المستوى التركيبي حاذيا في ذلك حذو الظاهرية في الفقه.

يتحدث ابن مضاء عن غايته من تأليفه كتاب "الرد على النحاة " بقوله:" قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، و أنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه" [35] ص76.

ويقف ابن مضاء موقف الرافض لنظرية العامل مبينا فسادها، وقد بسط ذلك بقوله:" فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي،و أن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبَّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيدٌ عمرًا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب، ألا ترى أن سيبويه- رحمه الله- قال في صدر كتابه " و إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، و ليس شيء منها إلا و هو يزول عنه، و بين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، و ذلك بيِّن الفساد".[35] ص76-77.

ويَعتبر ابن مضاء أن ما ذهب إليه النحاة و هو جعلهم العوامل هي المحدثة للرفع والنصب والجر و الجزم تصور فاسد و باطل عقلا و شرعا ، إذ يقول :" أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا و شرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه"[35] ص77-78.

ويستند ابن مضاء في ذلك إلى ما ذكره ابن جني في كتابه الخصائص من:" أن العمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[16]ج1 ص110.

ويبسط ابن مضاء القول في ذلك فيقول :" وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيرهم ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية و العوامل المعنوية :" و أما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم ، إنما هو للتكلم نفسه لا لشيء غيره."[35] ص77.

ويكمن الفرق بين رأي ابن مضاءو رأي ابن جني في أن ابن مضاء يرى أنه لا فاعل إلا الله ، ثم يُنسب العمل إلى المتكلم كما تنسب إليه سائر أفعاله، أما ابن جني فيرى أن العمل للمتكلم لا لشيء غيره متأثرا بمذهب المعتزلة الذين يرون أن الإنسان خالق أفعاله.

ويستعين ابن مضاء بأدلة و براهين ليثبت بها صحة ما ذهب إليه، و من مثل ذلك:"...أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، و لا يحدث الإعراب فيما يحدثه فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد (إنّ) في قولنا (إنّ زيدًا) إلا بعد عدم إنَّ ، فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، و إما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار و يبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان و سائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء و النار و سائر ما يفعل، و قد تبيّن هذا في موضعه. وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها و لا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة و لا بطبع..." [35] ص78.

والحقُّ أنَّ كلام ابن مضاء عن العامل يفضي إلى اعتبار العوامل يُحدث بعضها بعضا على الحقيقة، فقد نسب ذلك إلى النحاة كافة ليبطل القول بالعامل، ثم إنَّ قوله أنَّ الإعراب لا يظهر في آخر المعمول إلا بعد عدم العامل قول فيه نظر، لأن العامل يقتضي معموله معنى حتى بعد الانتهاء من نطقه فيقتضيه لفظا ليدل به على ذلك المعنى، ومن ثم فإن المتكلم لا يرفع وينصب ويجر كيفما شاء، بل هو محكوم بقوانين الإعراب حسب عادة العرب في ضم الكلم بعضها إلى بعض، فيرفع في موضع الرفع وينصب في موضع النصب ويجر في موضع الجر.

ويرى ابن مضاء أن فكرة العامل لا تيسّر النحو و تبسطه - كما يزعمون- لأنها لم تفعل شيئا سوى حط كلام العرب عن رتبة البلاغة ، ولم تفض إلا إلى التفكير بالمحذوفات و المضمرات التي لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزا، و بسط الكلام في هذا الموضع قائلا:" ... لو لم يستقم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ، و حطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيِّ، و ادعاء النقصان فيما هو كامل، و تحريف المعاني عن المقصود بها لسُومحوا في ذلك ، و أما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز إتباعهم في ذلك." [35] ص78.

ويبدو أن اعتراض ابن مضاء القرطبي على نظرية العامل راجع في الأساس إلى ما ينجم عنها من تقديرات غير مستعملة في كلام العرب، لأنه رأى أن مثل هذا التقدير يؤدي إلى تغيير كلام العرب وتحريف المعاني عن المقصود كما في نحو: يا عبد الله، فإن التقدير فيها أنادي عبد الله، فتغير الكلام من الإنشاء إلى الخبر،وليس هذا تقدير سيبويه الذي يسقط الياء.

ويأخذ ابن مضاء بعين الاعتبار إمكانية اعتراض أحدهم كأن يقول: كيف نبطل العامل، وقد أجمع عليه النحاة ؟ فيقول :" إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، و قد قال كبير حُذَّاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم، و هو أبو الفتح بن جني في خصائصه" [35] ص82 "و اعلم أن إجماع أهل البلدين (و يعني البصرة و الكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه..."[35] ص82.

تلك هي إذن دعوة ابن مضاء الصريحة للإعراض عن نظرية العامل،و يغلب على الظن أن انتقاده لأسس النحو العربي القديم نابع في الأساس من نزعته الظاهرية التي تأخذ بظاهر النص وتؤمن بكل ماله وجود في الواقع اللغوي، و ترفض القياس التعليلي وتقدير مالا يستعمل في كلام العرب، و مع ذلك فقد لاقت دعوته قبولا و استحسانا لدى كثير من الدارسين المحدثين ، وبالأخص الدكتور شوقي ضيف محقق كتاب" الرد على النحاة" الذي تأثر بما جاء فيه تأثرا كبيرًا.

وقد اعترض بعضهم على منهج ابن مضاء في انتقاده لأسس النحو القديم ، فقد ذكر الدكتور تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة " أن ابن مضاء يعالج المسألة علاجا منطقيا، وإن كان قد بين فساد و جهة نظر النحاة، فقد تورط في كتابه في دعوى لا يمكن السماح بها وهي أن العامل النحوي هو المتكلم، فهو إن كان قد ألغى عاملا فقد فرض عاملا آخر لا تجيزه الدراسات اللغوية الحديثة، لأن المتكلم لا يرفع و لا ينصب بنفسه و إنما بحسب القواعد"[62] ص31.

ويقصد تمام حسان أن إبطال ابن مضاء القرطبي مسألة العامل النحوي و فرضه لعامل آخر وهو المتكلم أمر لا تجيزه الدراسات اللغوية الحديثة ، لأن المتكلم لا يرفع و ينصب و يجزم كيفما يريد ، و إنما هو محكوم في ذلك بقوانين الإعراب، إلا أن نسبة العمل للمتكلم هو تفسير لعمل الملكة، لأن المتكلم يرى "إن وأخواتها" فيبادر إلى نصب اسمها ورفع خبرها، أو يرى كان وأخواتها، فيبادر إلى رفع اسمها ونصب خبرها على طريقة العرب في ضم الكلم بعضها إلى بعض.

ويبدو أن دعوة ابن مضاء القرطبي إلى إهمال نظرية العامل قد لقيت استحسانا و قبولا لدى كثيرمن الدارسين المحدثين ومنهم دعاة تيسير النحو،الذين رأوا أن فكرة العامل النحوي هي السبب في صعوبة النحو على متعلّميه، لذلك فقد كان تركيزهم منصبا على انتهاج سبل جديدة تغنيهم - حسب

رأيهم- عن فكرة العامل النحوي،إلا أنَّ إلغاء نظرية العامل سيفضي حتما إلى إلغاء كامل النظرية النحوية ،لأن أبواب النحو ومسائل أخرى هامَّة مبنية على هذه النَّظرية.

وقد كان من هؤلاء الدعاة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه:" إحياء النحو"، إذ يقول:"... فأما الضمة فإنها عَلَمُ الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها ، وأما الكسرة فإنها عَلَمُ الإضافة و إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء أكان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمد و كتاب لمحمد لا تخرج الضمة و لا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع، أما الفتحة فليست علامة إعراب و لا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة، فللإعراب الضمة و الكسرة فقط، و ليستا بقية من مقطع ، و لا أثرا لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام" [20] ص50.

ويقوم رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى على فكرتين أساسيتين، أولهما القول بحركتين إعرابيتين في الاسم، هما الضمة والكسرة واطِّراد دلالة الضم على معنى الإسناد، واطِّراد دلالة الكسر على معنى الإضافة، أما الفتحة فليست حركة إعراب في نظره، وثانيها نقضه للعامل كنتيجة لازمة عن هذا الرأي، غير أن النصب في اسم إنَّ وأخواتها، وفي خبر كان وأخواتها يدحض القول بدلالة الرفع على الإسناد دائما [4] ص124.

وبناء على ما ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى من أن الضمة والكسرة ليستا بقية من مقطع ولا أثر لعامل، وإنما هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام، فإنَّ ذلك يفضي حتما إلى إنكار نظرية العامل، لأنَّ العلامات الإعرابية - في نظره- دوال على معان في ذاتها، إلا أنَّ واقع اللغة يثبت عكس ذلك، فالعلامات الإعرابية دوال على معان نحوية اقتضتها العوامل في معمولاتها، وهي من عمل المتكلم ما في ذلك شك، إلا أنه ينحو في ذلك على سمت كلام العرب في ضم الكلم بعضها إلى بعض.

ويحاول مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد و توجيه" ، أن يحدد معالم نحو جديدة، وذلك بتخليصه من الصعوبات التي تعيق المتعلمين على فهمه، و أول ما دعا إلى إلغائه مسألة العامل النحوي ، نظرا لما ينجم عنه من تقديرات متمحلة، و أبواب نحوية أساسها القول بالعامل،و في هذا الصدد يقول : " ...و إذا بطلت فكرة العامل بطل ما كان يبنى عليه من تقديرات متمحّلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها ، و بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال ، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام ، كالقول بالإلغاء والتعليق، و القول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل ، و القول بإعمال (ليس) و أخواتها النافيات إعمال أفعال الكينونة ، و بحمل (إنَّ)

وأخواتها على الفعل في الإعمال نصبا و رفعا ، والالتزام بالحدود المنطقية التي تكلفوها في هذا الدرس ، و أصرُّوا على تطبيقها على تعريفات الموضوعات النحوية ، فأوجبوا على أن تكون جامعة مانعة ، إلى غير ذلك من أحكام عقلية لا تنطبق بحال على أصول اللغة."[63] ص16.

وينتقل مهدي المخزومي بعد هذه المقدمة مستدلا على بطلان نظرية العامل ، لما ينجم عنها من أبواب نحوية كبابي التنازع و الاشتغال، و ما تجر إليه من أحكام تعسفية كالقول بالإلغاء و التعليق ، و القول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل .

ويرى مهدي المخزومي أن باب التنازع هو نتاج مشكلة افتعلوها ، بحيث إنها لم تكن لتشكل مشكلة، لولا انسياق النحاة وراء التعليلات المنطقية، التي أدت إلى نتائج متنافية مع الطبيعة اللغوية، لأنَّ اللغة - على حد رأيه- لا تمانع في اجتماع فعلين أو أكثر إذا دعت الحاجة إلى اجتماعها، ولا تعتبر أن تقديم الفاعل على الفعل أمرا خارجا عن إطار المألوف ، إذا كان تقديمه يحقق غرضا اقتضاه الكلام وارتضاه مقتضى الحال. [63] ص161.

ويضيف قائلا: "إن طبيعة اللغة قد تقتضي اجتماع فعلين أو أكثر من فعلين في جملة واحدة و لا يعد خروجا عن المألوف، لأنهما يستندان إلى فاعل واحد ، إذ قد يكتفي الفاعل بإحداث فعل واحد، وقد يجمع بين فعلين أو أكثر مثل: يجلس و ينام و يستيقظ، و كل إنسان مختار أن يحدث عدة أفعال ، أو يقتصر على فعل واحد و يحدثه"[63] ص162.

والحقُّ أن سبب هذه الأبواب النحوية هو القول بالعامل ،ذلك أنَّ نظرية العامل هي الأساس الذي قامت عليه أبواب النحو العربي وعليها مداره ،خاصة إذا علمنا أنها تتداخل مع أغلب الأبواب النحوية في كتاب سيبويه ،فقد بنى عليها حديثه في أغلب المسائل النحوية التي تعرض لها.

ويرى مهدي المخزومي " أن الأصل الذي بنو عليه هذا الباب- أعني باب التنازع- باطل من أساسه فليس الفعل عاملا ، و ليس هو الذي يرفع و ينصب ، لأنَّ الرفع و النصب وغيرهما عوارض يقتضيها الأسلوب وتقتضيها طبيعة اللغة ، و إذا لم يكن الفعل عاملا بطل كل ما بني هذا على هذا الأساس من أحكام ، ثم بطل هذا الباب و غيره مما كان مبنيا على هذا الأساس. "[63] ص162-163.

غير أن هذا الرأي يقوم على إنكار نظرية العامل، لأنه ينصّ على أن الرفع والنصب والجر عوارض اقتضتها طبيعة اللغة، والحقيقة غير ذلك لأنّ العلامات الإعرابية دوال على معان نحوية اقتضتها العوامل في معمولاتها وهي من عمل المتكلم، فلا يظهر الإعراب إلا بمضامة اللفظ للفظ وفق ما تمليه قوانين الإعراب.

ويقف مهدي المخزومي مبيّنا مدى فساد نظرية العامل نظرا لما ينجم عنها من تعسف في القول بتأثير بعض الكلمات في بعض، ومن هذا المنطلق عقدوا بابا جديدا لا يجدر أن يكون موضع بحث الدارسين ، أو أن يبحث فيه بوصفه بابا قائما بذاته أعني باب الاشتغال.[63] ص171.

والواقع أن وضع النحاة لباب الاشتغال مردُّه القول بالعامل ،و لا ضَير في ذلك لأنهم يرون أنه لكل معمول عاملا ،ومن ثمَّ كان لزاما عليهم وضع باب الاشتغال ،لأن العامل إذا كان محذوفا وجب تقديره كما في نحو : زيداً رأيته ،فبقاء المعمول "زيدًا" بلا عامل في الظاهر يلزم النحوي تقدير عامله المحذوف "رأيت" لأن تقدير الكلام " رأيت زيداً رأيته" ،ورأيت تكتفي بمفعول واحد.

وينتقل مهدي المخزومي من بابي التنازع و الاشتغال ليعقد بابا آخر يتحدث فيه عمَّا جرت إليه فكرة العامل من تعسف ، و السبب في ذلك برأيه أنَّ فكرة العمل هي التي دفعت النحاة إلى إلحاق ما سموه أفعال المقاربة بأفعال الكينونة أو الوجود وهي :"كان و أخواتها "، وأفعال المقاربة عندهم هي :

-الأفعال الدالة على المقاربة.
- الأفعال الدالة على الرجاء.
-الأفعال الدالة على الشروع.

وكان النحاة قد خلطوا بين هذه المجموعات الثلاث، و جعلوها بابا واحدا و سموها جميعا "أخوات كاد" كما فعل ابن مالك و غيره، و كان من المفروض أن تعزل هذه المجموعات عن بعضها البعض ، لأنها تختلف فيما بينها من حيث الدلالة ، فبينما تدل أفعال الشروع على أن الفاعل قد بدأ بإيقاع الفعل ، تدل أفعال الرجاء على أن الفعل لم يحدث ، و لم يبدأ به بالرغم من توقّعه، في حين تدل أفعال المقاربة على إمكان قرب حدوث الفعل ، بيد أنه لم يحدث بعد [63]ص185.

وفي هذا الصدد يقول موضحا سبب جعل النحاة هذه الأفعال ضمن مجموعة واحدة "إن الداعي الذي دعا إلى جمع هذه الأشتات التي لا تمت بأية صلة لبعضها البعض ، ولا يربطها رابط من حيث الدلالة هو ما تصوره النحاة من عمل لهذه الأفعال ، و ما لاحظوه من شبه بينهما في الاستعمال وطريقة العمل، وكان تشبثهم بفكرة العامل، و تحديد معالم الدرس النحوي بالحدود التي رسمتها لهم فكرة العمل هي السبب الرئيس الذي أوقعهم في هذا الخلط"[63] ص187.

ويقصد بذلك أن فكرة العامل هي الأساس الذي تمَّ بموجبه إلحاق هذه المجموعات الثلاث بأفعال الكينونة أو الوجود أي (كان وأخواتها) استنادا إلى ما بين هذه المجموعات و(كان وأخواتها) من شبه واهٍ في طريقة الاستعمال على الرغم من أن واقع اللغة و يثبت أنها تختلف عنها دلالة و استعمالا.

ويعقد مهدي المخزومي بابا آخر يتطرق فيه إلى دراسة الأدوات عند النحاة،والخلط الحاصل عندهم في دراسة هذه الأدوات فلم يدرسوها إلا لأنها تؤدي في نظرهم وظيفة العامل الذي كان محور دراستهم، فلم يقدروا على رسم معالم صورة واضحة لما تؤديه هذه الأدوات من وظيفة لغوية، و فاتهم أن لكل طائفة من الأدوات خصائص لفظية معينة من نحت و تركيب ودلالات واستعمالات.

ويورد بعض الأمثلة ليثبت ما يدَّعيه فيما وقع فيه النحاة جرَّاء إقبالهم على ما للأدوات من عمل يخلطون أدوات من طائفتين مختلفتين و يجمعونها على صعيد واحد، كجمعهم (بل) مثلا بواو العطف مع أنهما مختلفتان معنى ووظيفة ، فالواو تدل على اشتراك ما بعدها و ما قبلها في حكم واحد ، و (بل) على العكس ، لأنها تدل على الاشتراك نصا ، لأن ما بعدها إثبات و ما قبلها نفي فلا صلة لها بالواو لا في معناها ولا في وظيفتها ،و يجمعون بين (إنَّ) و (أنَّ) و معناهما مختلف ووظيفتها مختلفة (فإنَّ) أداة توكيد و (أنَّ) أداة وصل أو موصول حرفي و لا دلالة لها على التوكيد البتة و (إنَّ) تقع في صدر الجملة و(أنَّ) تقع في أثنائها، و ليس هناك من جامع يجمعهما.[63] ص232 .

تلك هي أهم المؤاخذات التي ذكرها مهدي المخزومي و التي أبعدت النحو العربي - على حدِّ رأيه- عن الوجهة الصائبة ،و لذلك نراه يرسم خطة يكشف- من خلالها – عن السبل المؤدية إلى إصلاح الدرس النحوي ، فيقول :" و من أجل أن نردَّ الدرس النحوي ما اقتطع منه، وتوجيهه الوجهة التي تلائم طبيعته لابدَّ من معالجة أساليب التعبير المختلفة التي تقوم على ما للأدوات من دلالات ، أو المعاني العامة التي تقع الجمل في سياقها في أثناء تأديتها الوظيفة اللغوية من توكيد ونفي و استفهام و نحوها ....."[63] ص233 .

ويكشف الدكتور مهدي المخزومي في هذا النص عن رغبته في تيسير النحو على المتعلمين ،وذلك بتخليصه من الصعوبات التي تقف عائقا أمام المتعلمين ،مقترحا معالجة أساليب التعبير ،لأنها في نظره ترتبط بمعاني ودلالات الأدوات المختلفة كحروف العطف وحروف الاستفهام.

والواقع أن تصنيف النحاة للأدوات و الحروف حسب العمل مرده نظرية العامل، فلم يأخذوا بعين الاعتبار معاني هذه الأدوات و الحروف عند تصنيفها ،فصنفوا الأحرف الناصبة وحدها و الجازمة وحدها، و لم يصنفوها حسب المعنى و الدلالة ، لأن ذلك كان سيفضي حتما إلى أبواب نحوية كثيرة ،كأن يضعوا مثلا: " ما" النافية ، و"لا" النافية للجنس ، و"لم " و"لن" ضمن باب واحد ، مع العلم أن "ما" و"لا" النافيتين تختصان بالاسم ،و "لم" و "لن" تختصان بالفعل المضارع .

كما اعترض على نظرية العامل كل البنويين من اللغويين العرب ، و رأوا أنه من الضروري إعادة النظر في طريقة عرض الأبواب النحوية، و ذلك بانتهاج المنهج الوصفي في طريقة تصنيف الأبواب النحوية وإلغاء نظرية العامل.

ويعدُّ الدكتور تمام حسان أحد البنويين الذين دعوا إلى إلغاء نظرية العامل ، فقد رأى أن قرائن العليق تغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة

وقد قسَّم هذه القرائن إلى قرائن مقالية و أخرى حالية ، فأما القرائن المقالية فهي قسمان :

قرائن لفظية و قرائن معنوية ،أما القرائن الحالية فتعرف من المقام و سياق الحال ،وأما القرائن اللفظية فهي: العلامة الإعرابية ، الرتبة ،الصيغة ،المطابقة ،الربط ،التضام ،الأداة ،والتنغيم [64] ص205 .

أما القرائن المعنوية فهي : الإسناد ،التخصيص ،النسبة ، التبعية ،والمخالفة. [64] ص231.

ويؤكد الدكتور تمام حسان على ضرورة النظر في قرائن التعليق اللفظية المعنوية عند تحديد المعنى الوظيفي أو عند التحليل الإعرابي ، وهي تغني - في نظره- عن العامل النحوي ، أما قول النحاة بالعامل النحوي فهو إيضاح لقرينة لفظية واحدة هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية ،فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة ، فكانت الحركات الإعرابية بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية ،ولذلك ينبغي أن ننظر إلى قرائن التعليق كلّها لا إلى العلامة الإعرابية وحدها[64] ص233.

ويرى تمام حسان أن قرائن التعليق تغني عن فكرة العامل النحوي،لأن الإعراب - في نظره- يقتصر على كون الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فقط من دون الاهتمام بالعامل المحدث لها، فنقول مثلا: الفاعل مرفوع على الفاعلية، و المفعول به منصوب على المفعولية[64] ص186.

والواقع أن ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان فيه نظر ،لأن العامل يقتضي معموله معنى فيقتضيه لفظا وذلك اللفظ هو العلامة الإعرابية لتدل على ذلك المعنى ،و بالتالي فلا يمكن الاكتفاء بالقول عند التحليل الإعرابي أن الفاعل مرفوع على الفاعلية ، و المفعول به منصوب على المفعولية ،لأن العوامل محدثة لمعان نحوية في معمولاتها و حركات الإعراب دوال عليها.

وذكر تمام حسان أنه أخذ مصطلح «التعليق» من عند عبد القاهر الجرجاني ، و منه استوحى أيضا نظريته في قرائن التعليق فيقول :« ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث

العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح «التعليق» ، وقد كتب دراسته الجادة في كتابه «دلائل الإعجاز» تحت عنوان النظم.» [64] ص186.

والسؤال المطروح هو هل كان الجرجاني يقصد ذلك حقا ؟ وهل كان ينظر إلى تعليق الكلم بعضها إلى بعض دون النظر إلى المعاني المعجمية وما ينجم عنها من معان بلاغية؟ وهل كان الجرجاني ينظر إلى النحو نظرة جافة لا يعرف فيها إلا إسناد الفعل إلى فاعله أو الخبر إلى مبتدئه؟.

يشرح الجرجاني مفهوم النظم بقوله : « و اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها بعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك وهذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، و إذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه... ».[65] ص106.

ويؤكد الجرجاني في هذا النص أنه لا سبيل إلى النظم إلا بتوخي معاني النحو فيما بين الكلم، وذلك بمضامة اللفظ بعضه إلى بعض وفق ما تقتضيه قوانين النحو فنسند مثلا الفعل إلى الاسم فنجعله فاعلا له لأنه يقتضيه معنى و لفظا أو نأتي باسمين فنجعل أحدهما خبرا على الآخر أو نتبع الاسم اسما آخر فيكون الثاني صفة للأول أو توكيدا له ،وبالتالي فإن التعليق عند الجرجاني يقوم أساسا على نظرية العامل.

ويُرجع الدكتور إبراهيم السامرائي أسباب تعقيد النحو وصعوبته على الدارسين إلى فكرة العامل الذي يظهر متداخلا مع أغلب أبواب النحو خاصة في مؤلفات النحاة القدامى، إضافة إلى سوء المنهج الذي انتهجه النحاة في عرض مادتهم النحوية مما ترك لبسا و غموضا في فهم النحو العربي، وفي هذا الصدد يقول:«... فإذا أردنا أن ننهج نهجا جديدا فنكتب نحوا نوجهه للدارسين في عصرنا هذا فعلينا أن نأخذ بالمنهج الوصفي، ذلك أن النحو في الدراسات الحديثة وصف للغة المكتوبة والمنطوق بها وصف يتناول الكلمة وصورتها والضوابط التي تظهر في آخرها، وعلى هذا فإنَّ ما ندعوه مثلا بالإعراب التقديري في نحونا كما هو الآن شيء باطل لأنه بعيد عن المنهج الوصفي...». [66] ص32.

والحقُّ أنَّ الإعراب التقديري ناجم أصلا عن نظرية العامل ،لأن العامل المختص إذا دخل على معموله اقتضى فيه معنى نحويا و علامة إعرابية ظاهرة أو مقدرة تدل على ذلك المعنى النحوي ،ففي قولك : "جاء زيدٌ" تظهر لك العلامة الإعرابية في آخر "زيد" التي أحدثها الفعل "جاء" ، غير أن ظهور

الحركات الإعرابية في آخر الكلمة المعربة لا يطَّرد على الدوام في لغة العرب ،فاهتدى النحاة إلى تقديرها اعتمادا على قرينة النظير ،أي بحمل الأفعال المعتلة و الأسماء المقصورة على نظائرهما من الأصول الصحيحة ،فتقول: "زيدٌ يجري" ،فلا تظهر علامة الرفع في آخر "يجري" لعلة الثقل ولكن بحمله على نظائره من الأصول الصحيحة كقولك: "زيدٌ يقومُ" يتضح لك أن الفعل "يجري" مرفوع بوقوعه موقع الاسم و أنَّ علامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، وكذلك الاسم المقصور كما في نحو : "مررت بالفتى" ،فلا تظهر الحركة الإعرابية في آخر "الفتى" لعلة التعذر ولكن بحملها على نظائرها من الأصول الصحيحة كقولك: "مررت بزيدٍ" ،يتضح لك أن "الفتى" اسم مجرور و علامة جره الكسرة المقدرة.

2.4.1.المؤيدون لنظريـة العـامـل.

الظاهر أن تحامل البنويين وبعض دعاة تيسير النحو على نظرية العامل ودعوتهم الصريحة إلى إهمالها، هي ما دعا الدكتور جعفر دك الباب- رحمه الله- إلى رفض دعوتهم رفضا قاطعا ، انطلاقا من إيمانه العميق بقيمة نظرية العامل التي تمثّل برأيه الأساس الذي بني عليه صرح النحو العربي، وفي هذا الصدد يقول : « إني أرفض دعوة الدكتور السَّامرائي وكذلك دعوة الأب يوسف السودا إلى التخلي عن النحو القديم ووضع نحو جديد، كما أرفض دعوة الدكتور شوقي ضيف إلى إهمال نظرية العامل...».[67] ص29.

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: « أمَّا ما أتى به ابن مضاء الأندلسي من نقد لمفهوم العامل فلا يعتد به ،لأنَّه هو النحوي الوحيد من بين أكثرَ من ألفي نحوي ذكرهم السيوطي في كتاب"البغية" وقف هذا الموقف السلبي إزاء النحو العلمي وخاصة القياس ،وقد أراد بذلك أن يطبِّق على النحو العربي ظاهرية أبي داود و ابن حزم ،وقد تحمَّس بعض المحدثين لهذا الرأي فلم يوفّقوا ،لأنَّ علوم اللّسان لا تكتفي بالوصف السَّاذج للغة ،بل تتجاوزه إلى التَّفسير العلمي،واتفق أن ظهر هذا التحمُّس مع ظهور اللّسانيات الوصفية في الغرب ،واهتم بعضهم بها و هو ردُّ فعل ضدَّ النحو التقليدي الذي لا يميِّز بين النَّحو التعليمي و النَّحو العلمي و ابتعد عن التصور الأول للأصل » [60] ص15.

ولا شك أنَّ ما ذكره الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بخصوص موقف ابن مضاء القرطبي من النحو العلمي عموما ونظرية العامل على وجه الخصوص ينمُّ عن فهم دقيق لآراء الخليل وسيبويه ،فقد بيَّنت المدرسة الخليلية الحديثة أنَّ كتاب سيبويه يحتوي على نظرية لسانية كاملة في علم العربية تفوق في كثير من مفاهيمها أحدث النظريات اللسانية الغربية ،وهذا ما يفسِّر عجز بعض الوصفيِّين المتحمِّسين لرأي ابن مضاء على تطبيق المنهج الوصفي على النحو العربي ،لأنَّهم يرون أن المعقول

من العلم ما له وجود في الواقع اللغوي ،ورُدَّ هذا الرأي بأن علوم اللّسان لا تقتصر على الوصف الظاهري للغة بل تتجاوزه إلى التفسير العلمي.

وخلاصة القول في هذا الفصل أنَّ النحاة الرواد كالخليل و سيبويه كانوا يعتمدون نظرية العامل كأداة منهجية في التحليل الإعرابي ،حتى و إن لم يعنوا بحد مفهومها فإنها كانت ماثلة في أذهانهم ،و إنما ظهرت عناية النحاة بحد مفهومها بعد أن وجدوا علم النحو قد اكتمل نضجه ،إلا أنهم اختلفوا في تصور طبيعة العامل و تحديد العوامل و الاستدلال عليها بسبب عدم تقيُّدهم بأصول واحدة لنظرية العامل ومفهوم واحد له ،كما تباينت أراء و مواقف النحاة و بعض البنويين ودعاة تيسير النحو من نظرية العامل، فمنهم من رفضها بحجة أنها لا تؤدي إلا إلى التفكير في المضمرات و المحذوفات، وما نجم عنها من أبواب نحوية كبابي "التنازع" و "الاشتغال" ، و منهم من دافع عنها و أكَّد على أهميتها لأنَّها تمثل الأساس الذي قام عليه النحو العربي .

الفصل 2
الاختصاص

1.2.مفهوم الاختصاص.

قد قدمنا في الفصل السابق أن تاريخ ظهور نظرية العامل ارتبط بكتاب سيبويه، وأنَّ الخليل هو من ثبَّت أصول هذه النظرية، حيث استخدمها الخليل و سيبويه كأداة منهجية في التحليل الإعرابي لتحديد العوامل و المعمولات ،ولنتناول في هذا الفصل ـ بحول الله و عونه ـ الاختصاص كأحد المسالك التي انتهجها الخليل و سيبويه في التحليل الإعرابي عن طريق نظرية العامل ، و قبل أن نشرع في تفاصيل هذا الفصل لا بد من تحديد مفهوم الاختصاص.

1.1.2.تعريف الاختصاص.

1.1.1.2.لغـــة.

ورد في معجم مقاييس اللغة ما يلي: " الخاء و الصاد أصل مطرد منقاس، و هو يدل على الفُرجَةِ والثُّلْمَةِ، فالخَصَاصُ الفُرَجُ بين الأثافي، و يقال للقمر: بدا من خَصاصة السحاب، قال ذو الرّمة:

أصَـابَ خَصَـاصَهُ فَبَدَا إكْلِيلاً كُـلاً و انْفَعَلَ سَائِرُهُ انْغِـلاَلاَ

والخَصَاصَةُ: الإملاق، و الثُّلمة في الحال.

ومن الباب خَصَصْتُ فلانا بشيء خَصُوصيَّه بفتح الخاء، و هو القياس لأنه إذا أُفرد واحد فقد أوقع فُرجَةً بينه و بين غيره، و العموم بخلاف ذلك و الخَصيصي: الخُصوصية."[68] ج2 ص152-153.

وجاء في معجم لسان العرب ما يلي: " خَصَّ: خَصّه بالشيء يَخُصّه خصًّا و خَصوصا وخُصوصية و خَصوصيَّه، و الفتح أفصح و خِصيصي و خصصه و اختصه، أفرده به دون غيره.

ويقال: اختص فلان بالأمر و تخصص له إذا انفرد و خَصَّ غيره و اختصه ببرّه.

ويقال فلان مُخِص بفلان أي خاص به و له به خِصيّة، فأما قول أبي زيد:

إنْ اِمْرُؤٌ خَصَّنِيْ عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِيْ لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُوْرِ

فإنه أراد خَصَّني بمودته فحذف الحرف و أوصل الفعل، و قد يجوز أن يريد خَصَّني لمودَّته إياي فيكون كقولهَ: *وأغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيْمِ ادِّخَارَهُ*.

قال ابن سيده: و إنما وجهناه على هذين الوجهين ،لأنَّا لم نسمع في الكلام خَصَصْتَهُ متعدية إلى مفعولين، و الاسم الخَصوصية و الخُصوصية و الخِصِّية و الخاصة و الخِصّيصي، و هي تمدّ و تقصر عن كِراعٍ ولا نظير لها إلاَّ المكني، و يقال: خاص بيِّنُ الخصوصية، و فعلت ذلك به خِصِّيَّة وخاصة و خَصوصية و خُصوصية.

والخَاصَّة: خلاف العامة، و الخاصة من تخصه لنفسك، و الخاصَّة: الذي اختصصته لنفسك" [6] ج4 ص109.

ونستخلص مما سبق أن الاختصاص في اللغة له معنى يقترب من المعنى الاصطلاحي، وهو إفراد شيء لشيء وجعله يلازمه .

2.1.1.2. اصطـلاحـا.

الظاهر أن النحاة الأوائل لم يعنوا بحد المفاهيم و المصطلحات الأساسية التي قام عليها صرح النحو العربي، و إن كانت - و لا ريب في ذلك – ماثلة في أذهانهم، إلاَّ أنها لم تكن شغلهم الشاغل في مرحلة التأسيس، بل كان هدفهم منصبًا على بناء صرح علم النحو.

وعلى هذا الأساس فإننا لا نكاد نعثر على حدّ لمفهوم الاختصاص في تراثنا النحوي، وبالأخص في كتاب سيبويه مع أن خطاباته العلمية تكاد تنطق به، و لذلك فإن تحديد مفهوم الاختصاص يقتضي منا الوقوف عند بعض النصوص التي تضمر مفهوم الاختصاص عنده.

ومن مثل ذلك قول سيبويه مستدلا على العامل عن طريق مقياس الاختصاص: " فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خَلْقَ اللهُ مثله، فلو أنَّ فيه إضمارًا لم يجز أن تذكر الفعل و لم تعمله في اسم"[31] ج1 ص70.

ويقصد بذلك أن الفعل يختص بالاسم فيعمل فيه ،ولا يدخل على فعل إلا بإضمار اسم بينهما للفعل الأول فيعمل فيه ، و لذلك فإن (ليس) هاهنا عمل في اسم مضمر بينه و بين (خلق) و الجملة بعده خبر ليس.

و يقول أيضا: " و أما إنَّ فإنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أنَّ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، و لا تكون إنَّ إلاَّ مبتدأة، و ذلك قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ، و إنَّك ذاهبٌ" [31] ج3 ص120.

ويميِّز سيبويه هاهنا بين إنَّ و أنَّ بناء على فكرة الاختصاص فـ(إنَّ) عنده مشبهة بالفعل، ولذلك اختصت في العمل بما اختص به الفعل و هو الاسم وهي تعمل مبتدأة كالفعل و لا يعمل فيها، أما (أنَّ) فهي و ما عملت فيه، أي صلتها بمنزلة اسم يعمل فيها ما يعمل في الاسم، بخلاف (إنَّ)، لأنها مشبهة بالفعل، ولأنها بمنزلته في الاختصاص و لذلك فإن (أنَّ) لا تأتي في الابتداء مثل (إنَّ) لأنها هي وصلتها في موضع المعمول.[4] ص210.

ويستدل سيبويه على أن رافع الفعل المضارع ليس عامل الابتداء، وإنما هو وقوعه موقع الاسم، وفي هذا الصدد يقول: "وعلته أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء ،كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ "[31] ج3 ص110.

ويبيِّن سيبويه ها هنا أن رافع الفعل المضارع ليس عامل الابتداء، لأنَّ عامل الابتداء مختص بالاسم، فلا يعمل لأجل ذلك في الفعل المضارع، لأنَّ الفعل المضارع مرفوع بوقوعه موقع الاسم، إذ لو كان عامل الابتداء عاملا في الفعل المضارع، لجاز لأي عامل لفظي يحل محل عامل الابتداء أن يعمل في الفعل المضارع، ولقلت عندئذ: ظننت زيدًا ينطلقَ، ومررت بزيدٍ ينطلق، فيعمل الفعل (ظننت) في (ينطلقَ) ، وحرف الجر في (ينطلق) ، إلا أنَّ الفعل المضارع (ينطلقُ) في هذين الموضعين مرفوع بوقوعه موقع الاسم، وليس مرفوعا بعامل الابتداء أو ما حلَّ محلَّه ، وهذا واضح من قولـه: "من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنَّه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرَّها إذا كانت في موضع ينجرُّ فيه الاسم، ولكنَّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم"[31] ج3 ص11.

ويستدل ابن السَّرَّاج على أنَّ حروف الجرّ لا تدخل على الفعل ولا تعمل فيه لكونها غير مختصة به، فلا تقول: مررت بيجلس ولا ذهبت إلى قام. بناء على دليل الاختصاص وهذا واضح من قوله: "...وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه، فلا تقول: مررت بيضرب، ولا ذهبت إلى قام... " [39] ج1 ص55

ويسلك هذا المسلك نفسه في الاستدلال على أن ما يدخل على الأفعال فقط، ولا يدخل على الأسماء فإنه يعمل فيما دخل عليه، و مثال ذلك: النواصب والجوازم، فإنها لمَّا كانت تدخل على الأفعال دون الأسماء عملت فيها لأنها مختصة بها، وهذا واضح من قوله: " ما يدخل على الأفعال فقط، ولا

يدخل على الأسماء، وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها و تجزمها نحو: (أنْ) في قولك: أريد أن تذهبَ فتنصب، و (لم) في قولك: لم تذهبْ فتجزم، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: لم زيد، ولا أريد أن عمرو" [39] ج1 ص55.

ويسلك هذا المسلك أيضا في الاستدلال على أن ما يدخل على الأسماء والأفعال على حدٍّ سواء، فإنه لا يعمل في أي منهما بناء على دليل الاختصاص، و مثال ذلك: حرف الاستفهام فتقول: أيذهبُ زيدٌ، فدخل حرف الاستفهام على الفعل، وتقول: أزيدٌ أخوكَ، فدخل حرف الاستفهام على الاسم، وهذا واضح من قوله:" ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء، وما كان من الحروف بهذه الصفة، فلا يعمل في اسم ولا في فعل نحو: ألف الاستفهام تقول: (أيقومُ زيدٌ) فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول: (أزيدٌ أخوكَ) فيدخل الحرف على الاسم" [39] ج1 ص55..

ويستدل ابن يعيش على عدم الجر (بواو المعية) في المفعول معه، وبـ(إلا) في الاستثناء عن طريق دليل الاختصاص بقوله: " ...فإن قيل فما لهم لا يخفضون بالواو في المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد و الطيالسة ، و بإلا في الاستثناء نحو :قام القوم إلا زيدًا ، وكل واحد منهما إنما دخل مقويا للفعل قبله وموصلا له إلى ما بعده ..." [23] ج8 ص481.

وينصُّ ابن يعيش في هذا القول على أن (واو المعية) و(إلا) غير مختصتين بالاسم، فلم تعملا فيه نصبا ولا جرا ، وإنما دخل كل واحد منهما مقويا للفعل قبله وموصلا له إلى نصب ما بعده، ومن ثم فإن انتصاب المستثنى في نحو قولنا: قام القوم إلا زيدًا. تمَّ بالفعل (قام) بتقويته بالواو، ولعل ما يؤكد ذلك قوله: "... وأمَّا إلا في الاستثناء فكذلك لا اختصاص لها بالأسماء، ولا يصح إعمالها فيما بعد ها، ألا تراك تقول: ما جاء زيد قط إلا يضحك، وما مررت به إلا يصلي، ولا رأيته قط إلا في المسجد، فلما كانت تدخل على الأفعال والحروف على حد دخولها على الأسماء لم يكن لها عمل لا جر ولا غيره". [23] ج8 ص482.

ويؤكد ابن يعيش في هذا القول أن الاختصاص شرط للعمل، وبناء على هذه القاعدة فلا يجوز إعمال (إلا) لأنه بجواز مجيء الأسماء والأفعال بعدها على حد سواء لم تعمل في أحدهما.

ويسلك ابن يعيش هذا المسلك أيضا في الاستدلال على عدم إعمال حروف العطف بقوله:"... وحرف العطف لا عمل له لعدم اختصاصه بالأسماء دون الأفعال...". [23] ج8 ص482.

ومعنى هذا أنَّ حرف العطف مما لا يجوز إعماله، لأنه لمَّا كان يدخل على الأسماء والأفعال على حد سواء لم يعمل في أحدهما، ولعل ما يؤكد ذلك قوله: "...والذي يدل على ذلك أنها لا تستعمل بمعنى

مع إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه عاطفة، نحو قولك: قمت وزيدًا، أي مع زيدٍ لأنه يجوز أن تقول: قمت وزيدٌ ،فترفع زيدا بالعطف على موضع التاء، وكذلك لو تركت الناقة و فصيلها، بمعنى مع فصيلها فإنه قد كان يجوز أن تقول: و فصيلُها، بالرفع بالعطف على الناقة، ولو قلت: مات زيد والشمس، أي مع الشمس لم يصح، لأنه لا يصح عطف الشمس على زيد المسند إليه الموت، إذ لا يصح فيها الموت". [23] ج8 ص482.

ويستدل ابن يعيش على أنَّ ناصب الفعل المضارع هو (أن) المصدرية المضمرة بعد فاء السببية واو المعية و أو بدليل الاختصاص، لأنه رأى أن أصل هذه الحروف أن تكون عاطفة، ومن ثمَّ فلا يصح أن تكون ناصبة للفعل المضارع بنفسها، لأنها تدخل على الاسم والفعل على حدٍّ سواء فلم تعمل في أحدهما، فوجب عندئذ تقدير (أن) المصدرية بعد هذه الحروف ليصح نصب الفعل المضارع بعدها، وهذا بيِّن من قوله: "...وأما حروف العطف، فأو والواو والفاء فهذه الحروف أيضا ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن، وليست هي الناصبة عند سيبويه، ذلك أنها من قبل أنها حروف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال، فلا يعمل في أحدهما، فلذلك وجب أن يقدر (أن) بعدها ليصحَّ نصب الفعل، إذ كانت هذه الحروف مما لا يجوز أن تعمل في الأفعال ..." [23] ج7 ص248-249 .

ويستدل أبو حيان الأندلسي على عدم إعمال حروف التحضيض بدليل الاختصاص، وهذا ما يتضح فيما نقله عنه السيوطي، إذ يقول: " قال بعض أصحابنا إنما لم تعمل أدوات التحضيض ،لأنه بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل".[41] ج1 ص299.

والحقُّ أنَّ الأصل في حروف التحضيض ألا يليها إلا الفعل مضمرا أو مظهرا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعدها بالأسماء، وإذا وليها اسم مرفوع أو منصوب فهو على إضمار رافع أو ناصب. [31] ج1 ص98.

فتقول: لولا ضربت زيدًا، فدخلت لولا على فعل ظاهر، وتقول: هلا زيدًا ضربت بإضمار فعل يفسره المذكور، لأن التقدير: هلا ضربت زيدًا، إلا أنه بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت غير مختصة بالفعل، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ومنفردا بمعموله، ألا ترى أن حروف الجر لما انفردت بالاسم اختصت به وعملت فيه الجر، ومن ثمَّ عُدت حروف التحضيض غير عاملة لأنها داخلة على الجملة الفعلية وقد سبقها إلى العمل رافع الفعل المضارع. وهذا القول أصح أمَّا جواز تقديم الاسم فلا أراه علة لعدم إعمالها والدليل على ذلك أنَّ (إنْ) الشرطية قد تدخل على الاسم في ظاهر اللفظ كما في قوله تعالى:(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ اِسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ). [44] الآية 06 ومع ذلك فلا تفقد الاختصاص ولا العمل.

ويستدل السيوطي على أن ما لا يختص لا باسم و لا بفعل، و يدخل عليهما على حدّ سواء فإنه لا يعمل، لأنه لا اختصاص له إلاّ ما قيس منه على ما كان مختصا من العوامل، فيصبح مختصا بما اختص به الأصل، حيث إنَّ دخوله على معموله يقتضي نصبه أو رفعه أو جرّه، نظرا لشبهه بذلك الأصل وللجامع الذي بينهما، و مثال ذلك ما المشبهة بليس ، فإنه حرف غير مختص في الأصل، و لكنه لما قيس على (ليس) صار مختصا بما تختص به ليس . وهذا واضح من قوله : " وكان القياس في (ما) النافية أن لا تعمل، إلاّ أنه لماّ كان لها شبهان شبه عام و شبه خاص عملت، فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الأسماء و الأفعال، وشبهها الخاص شبهها بليس ، و ذلك أنها للنفي كما أن ليس كذلك ، و داخلة على المبتدإ والخبر، كما أن ليس كذلك ، و تخلص الفعل المحتمل للحال كما أنَّ ليس كذلك، فمن راعى الشبه العام لم يعملها و هم بنو تميم، و من راعى الشبه الخاص أعملها وهم الحجازيون".[41] ج1 ص298.

ويبيِّن السيوطي هاهنا أن الأصل في (ما) النافية عدم الإعمال، لكونها غير مختصة بما تدخل عليه لجواز مجيء الأسماء و الأفعال بعدها على حدّ سواء، إلاّ أنها لما شابهت (ليس) في تضمنها معنى النفي أعملها الحجازيون بالشروط المعروفة، وهي أن يتقدم اسمها على خبرها، و ألاّ يقترن خبرها بإنْ الزائدة، و ألا ينتقض نفي خبرها بإلاّ، أما التميميون فلا يعملونها، فيصح على لغتهم: ما زيدٌ قائمٌ وهو الأقيس.

والجدير بالذكر أنّ الاختصاص يمثل مسلكا من مسالك نظرية العامل و طريقا من طرق الاستدلال على العامل يتبيَّن به ما يعمل في معمول ما و ما لا يعمل، لأنه شرط للعمل عند جمهور النحاة،قال الصغاني: « كل حرف اختص بشيء ولم يتنزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل."[69] ص616.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الاختصاص على النحو الآتي: هو أن تختص عوامل الأسماء بالأسماء، فلا تدخل إلاّ عليها فتعمل فيها و أن تختص عوامل الأفعال بالأفعال، فلا تدخل إلاّ عليها فتعمل فيها، فهو إذًا ضرب من التلازم بين العامل و المعمول، بحيث تكون كل علامة إعرابية ملازمة لضرب من العوامل لأنَّ الاختصاص شرط للعمل .

ومن العوامل المختصة بالأسماء: عامل الابتداء و النواسخ، و الأفعال و الأسماء الجارية مجرى الفعل في الإعمال، وحروف الجرّ، و الحروف المشبَّهة بالفعل، و الحروف المشبَّهة بليس، و من العوامل المختصة بالأفعال وقوع الفعل المضارع موقع الاسم و حروف النصب و حروف الجزم.

ويعدُّ الاختصاص أحد مسالك نظرية العامل في التحليل الإعرابي إذ به تتحدد العوامل والمعمولات، و سأحرص في هذا الفصل - بحول الله تعالى – على تحديد العوامل المختصة بالأسماء ،

والعوامل المختصة بالأفعال، و ما يختص في الأصل و لا يعمل لعلّة، فزال عنه الاختصاص فصار لا يعمل، و ما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة، و ما لا يختص لا باسم و لا بفعل فلا عمل له.

2.2. ما يختص بالأسماء.

تناولنا في المبحث السابق مفهوم الاختصاص، باعتباره أحد المسالك التي انتهجها الخليل وسيبويه في التحليل الإعرابي و تحديد العوامل و المعمولات .لنتناول في هذا المبحث العوامل المختصة بالأسماء.

من بين العوامل المختصة بالأسماء عامل الابتداء، و يراد به تعرية الاسم من العوامل اللفظية، قال سيبويه: ".. و كينونتها في موضع الأسماء ترفعها، كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ..." [31] ج1 ص409.

ومعنى هذا القول أن الفعل المضارع إذا وقع موقع الاسم ارتفع، فكذلك المبتدأ إذا تعرى من العوامل اللفظية ارتفع.

و الجدول التالي يوضح عامل الابتداء:

جدول رقم 03 :عامل الابتداء [60] ص13.

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
Ø	زيـــدٌ	منـطـلـقٌ
إنَّ	زيـــدًا	منـطـلـقٌ
كان	زيـــدٌ	منـطلـقـاً
ظننت	زيـــدًا	منـطلقـاً

عامل الابتداء

عوامل لفظية

فثمة خانة فارغة بيضاء تناظر العوامل اللفظية الداخلة على ما أصله مبتدأ وخبر،هي عامل الابتداء وهي علامة على رفع المبتدأ والخبر ،ذلك لأن العوامل علامات دالة على مجاري الإعراب.وعدم العلامة اللفظية في الموضع علامة.

ويجمع النحاة على أنَّ الفعل أقوى العوامل اللفظية، فهو يرفع الفاعل و ينصب المفعولات جميعا، لأنَّ" العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء و الحروف" ،[69] ص616 .باستثناء حروف الجرّ فإنها تعمل بالأصالة.

وتختص كان و أخواتها بالاسم، حيث تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر فترفع الأول ويسمى اسمها، و تنصب الثاني و يسمى خبرها، و هي كان باعتبارها أم الباب، و ظل، و بات، و أضحى، وأصبح، و أمسى، و صار، و ليس.[70] ج1ص 352.

والأصل في باقي الأفعال، وهي: زال، و بَرَحَ، و فَتِئَ، و انفك، ألاَّ تعمل عمل كان، إلاَّ بعد أن تستوفي شروط إعمالها، كأن تُسبق بنفي لفظا أو تقديرا أو شبه نفي ،فمثال النفي لفظا قولك:مازال زيدٌ قائماً.ومثاله تقديرا قوله تعالى: « قَالُوْا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ ».[13] الآية 85.

أي:لا تفتأ،و لا يحذف النافي معها، إلاَّ بعد القسم -كما في الآية الكريمة-،و قد شذّ الحذف بدون القسم [22] ج1 ص205. .ومثال شبه النفي والمراد به النهي كقولك:لا تزلْ قائماً والدعاء كقولك:لا يزال الله محسنا إليك[22] ج1 ص207-208..

ومما يختص بالاسم فيدخل على ما أصله مبتدأ و خبر فيعمل عمل كان الفعل « دام » بشرط أن يكون مسبوقا بما المصدرية نحو: أعط ما دمت مصيبا درهمًا، أي مدة دوامك مصيبًا.[22] ج1 ص209.

وتختص أيضا بعض الأفعال بالاسم فتدخل على ما أصله مبتدأ و خبر إذا وافقت (صار) في المعنى، فتعمل عملها حملا عنها، و هي: آض ، و رجع، و عاد ، و استحال، و قعد ، و حار، وارتد، و تحوَّل، و غدا، و راح . [70] ج1 ص.355

فالأول: كقول الشاعر:

بِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَطْنَطَا إِذْا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبَهُ[70] ج1 ص356.

والثاني: كقوله - صلى الله عليه و سلم-: « لاَ تَرْجِعُواْ بَعْدِي كُفَّارًا »[71] ج4 ص1598.

والثالث: كقوله تعالى: « وَ القَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالعُرْجُوْنِ القَدِيْمِ ».[72] الآية 39.

والرابع :كقوله- صلى الله عليه و سلم-: « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا ».[73] ج4 ص 1862.

والخامس: كقول الأعرابي: « أَرْهَفَ شَفِرَّتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ».[24] ص349.

والسادس: كقول الشاعر:

وَ مَا المَرْءُ إلاَّ كَالشِّهَابِ وَ ضَوْئِهِ يَحُوْرُ رَمَادًا بعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ[70] ج1 ص355.

والسابع :كقوله تعالى: « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيْرًا »[13] الآية 96.

والثامن :كقول الشاعر:

وَ بُدِّلْتُ جُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّة لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسًا [74] ج2 ص695.

والتاسع و العاشر: كقوله- صلى الله عليه و سلم-: « لَرَزَقَكُمْ كَمَا يُرْزَقُ الطَيْرُ تَغْدُوْ خِمَاصًا وَتَرُوْحُ بِطَانًا »[75] ج4 ص573..

وتختص أفعال المقاربة بالعمل في اسمين أصلهما مبتدأ و خبر، فترفع المبتدأ اسما لها، و تكون الجملة الفعلية خبرًا لها في موضع نصب قياسا على خبر كان.

غير أن الخبر في هذا الباب لا يكون إلاَّ فعلا مضارعًا نحو: كاد زيدٌ يقومُ، أو مصدرا مؤولا من أن والفعل نحو:عسى زيدُ أنْ يقومَ، و ندر مجيئه اسما بعد عسى و كاد [22] ج1 ص251. كقول العرب: « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا »[54] ج2 ص17.

و قول الشاعر:

أَكْثَرْتَ فِيْ العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّيْ عَسِيْتُ صَائِمَا[23] ج7 ص398.

و قولــه:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَ مَا كِدْتُ آيِبًا وَ كَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُ وَ هِيَ تُصَفِّرُ.[23] ج7 ص395.

والشاهد في هذين البيتين مجيء خبر الفعلين (عسى) و (كاد) اسما و هو من الضرورة الشعرية، والأكثر أن يكون فعلا مضارعًا مع (كاد) ويقترن بـ(أن) مع عسى، أما الفعل المضارع هاهنا فهو مرفوع بوقوعه موقع الاسم.

أما أفعال هذا الباب فهي ثلاثة أقسام:

* ما وضع للدلالة على قرب الخبر، و هو ثلاثة: كاد، و أوشك، و كَرَبَ.

* ما وضع للدلالة على رجائه، و هو ثلاثة: عسى، و اخلولق، و حرى.

* ما وضع للدلالة على الشروع،و هو كثير و منه أنشأ، و طفق، و جعل، و علق، و أخذ...[76] ج1 ص229.

و تختص أفعال القلوب و التحويل مع فاعلها بالعمل في اسمين أصلهما مبتدأ و خبر، و هي من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، لذلك فإن الأصل فيها أن تدخل على المبتدإ و الخبر، و المبتدأ لا بد له من خبر، فوجب لدخولها عليهما أن ينتصبا. [77] ص286.

و تنقسم أفعال هذا الباب إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يفيد الخبر يقينا نحو: رأى ، و عَلِمَ، و وجد، و درى، و تعلّم بمعنى أعلم، و ألفى.

الثاني: ما يفيد فيه رجحان الوقوع نحو: خال ، و حسب، و زعم، و عَدّ ، و حجا، و جعل ، وهبْ.

والثالث: ما يفيد فيه تحويل صاحبه إليه نحو:صيَّر، و جعل، و وهبَ، و َردَّ، و ترك، و تَخِذَ ، واتَّخذ.

وقد تحمل العرب أفعالا على نقيضها، فتصير تعمل عملها لأنها جارية مجراها، ومن مثل ذلك إلحاق العرب (عدمت) و (فقدت) بأفعال القلوب ، قال السيوطي نقلا عن ابن فلاح : " ألحقت العرب عدمت و فقدت بأفعال القلوب، فقالوا عدمتني حملا على وجدت. فيكون من باب حمل الشيء على ضده".[41] ج1 ص238.

ومما يجري مجرى ظننت في الإعمال الفعلان (أريت) و (أتقول) فيصير استعمالهما كاستعمال ظننت، و قد بسط الزمخشري القول في علّة عملهما فقال:" و يستعمل أريت استعمال ظننت، فيقال أريت زيدًا منطلقًا؟، وأرى عمرًا منطلقًا، و أين ترى بِشْرًا جالسًا، ويقولون في الاستفهام خاصة متى تقول زيدًا منطلقًا؟، و أتقول عمرًا ذاهبًا؟ و أكلَّ يوم تقول عمرًا منطلقًا؟ بمعنى تظن قال:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيْنَا[78] ج1 ص132.

...و بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت." [24] ص345-346.

ويبيِّن الزمخشري في هذا النص ، أنَّ إجراء العرب للفعلين (أريت) و (أتقول) مجرى ظننت تمَّ بعد أن وافقه في المعنى ، فإجراء القول مجرى الظن عند فصحاء العرب تم بشروط معينة، وهي أن يكون فعلا مضارعًا، و أن يكون بتاء الخطاب ، و ألا يفصل بين الهمزة و الفعل بفاصل أجنبي عدا الظرف و المجرور، لأن القول إنما عمل بالحمل على الظن، و الظن عمل بالحمل على باب أعطيت، فصار القول في الدرجة الثالثة فكان عمله مقيدا بالشروط الأربعة.[40] ج1 ص493.

لقد تقدم القول أنَّ العمل أصل في الأفعال فرع في الحروف و الأسماء، ما عدا حروف الجرّ فإنها تعمل بالأصالة، لذلك فقد عُدَّ الفعل أقوى العوامل اللفظية فهو يرفع الفاعل و ينصب المفعولات جميعا،

أما الحروف و الأسماء إنما صارت عاملة بعدما حملت على الفعل فجرت مجراه في الإعمال، و في هذا الصدد يقول ابن الخشاب: " فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها ، والقسمان الآخران فرعان لها و محمولان عليها و مشبَّهان بها" [79] ص116.

وعلى هذا الأساس كانت الحروف المشبَّهة بالفعل عوامل مختصة بالاسم، حيث إنها تدخل على اسمين أصلها مبتدأ و خبر، فتنصب الأول و يسمى اسمها، و ترفع الثاني و يسمى خبرها، و في هذا الصدد يقول ابن يعيش: " اعلم أنَّ هذه الحروف، و هي إنَّ و أخواتها، و هي ستة: إنَّ، وأنَّ، و لكنَّ، وليت، و لعلَّ، وكأنَّ من العوامل الداخلة على المبتدإ و الخبر، فتنصب ما كان مبتدأ، و ترفع ما كان خبرًا، و إنما عملت لشبهها بالأفعال، و ذلك من وجوه..." [23] ج1 ص198.

وقد أوضح النحاة علّة إعمال إنَّ و أخواتها، لكونها مشبهة بالأفعال فجرت مجراها في العمل، قال المبرِّد: «... فهذه الحروف مشبهة بالأفعال، و إنما أشبهتها، لأنها لا تقع إلاَّ على الأسماء، و فيها المعاني من الترجي و التمني و التشبيه التي عبارتها الأفعال، و هي في القوَّة دون الأفعال، و لذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي، و هي تنصب الأسماء و ترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قدِّم مفعوله ، نحو: ضرب زيدًا عمرُو، و لا يجوز فيه التقديم والتأخير، لأنها لا تتصرف فيكون منها (يفعل) ، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة و المصادر فلذلك لزمت طريقة ، إذا لم تبلغ أن تكون في القوَّة كما شبهت به، و ذلك قولك: إنّ زيدًا منطلقٌ و إنَّ أخاكَ قائمٌ و كأنَّ القائمَ أخوكَ و ليت عبدَ الله صاحبُك " [26] ج4 ص108-109.

ويؤكد المبرّد في هذا النص أنَّ (إنَّ و أخواتها) عوامل فرعية لأنها مشبهة بالفعل، فحملت عليه و جرت مجراه في العمل، ذلك أنها لا تدخل إلاَّ على الأسماء، و متضمنة لمعاني الترجي و التمني والتشبيه التي تدل عليها الأفعال، إلاَّ أنها في القوة دون الأفعال، لذلك بُنيت أواخرها على الفتح، كما بُني الفعل الماضي، فهي تنصب الأسماء و ترفع الأخبار، فتشبه بذلك الفعل الذي قُدِّم مفعوله على فاعله نحو: حضر الدرسَ الطالبُ، إلاّ أنه لا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، لكونها فرعا عنها فهي أحط منها تصرفا، لذلك لزمت طريقة واحدة فعملت في اسمين أصلهما مبتدأ و خبر، فنصبت الأول اسما لها و رفعت الثاني خبرًا لها.

وأضاف الأنباري كونها مبنية على ثلاثة أحرف، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف و أنها تلحقها نون الوقاية نحو: إنَّني، كما أن الفعل تلحقه نون الوقاية أيضا نحو: أكرمني.[55] ص139.

ومما يختص بالاسم كذلك الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وكذلك الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل و هي: أعلَم، و أرى المنقولتان من عَلِمَ و رأى بمعناهما المتعديَّين، فتقول: أعلمَ

زيدٌ عمرًا الخبرَ كاملاً، و منها أخبر و خبَّر، و حدَّث، و أدرى، و عرَّف، وأشعر المنقولتين من عرف و شعر المتعديين إلى اثنين، و استعطى نحو: استعطيت زيدًا عمرًا درهمًا، و أنبأ و نبّأ نحو: أنبأتك القصة كاملةً.[48] ج3 ص83.

ومما يختص بالأسماء كذلك الأفعال الجامدة كـ(نعم) و (بئس) و (حبّذا) و (لاحبّذا)، وأما الفعلان نعم و بئس فهما فعلان جامدان لإنشاء المدح و الذم، لا يعملان في مصدر ولا في ظرف، تقول: نعم الرجل زيدٌ و بئست المرأة هند [48] ج3 ص15، أما الفعلان حبّذا و لاحبّذا فإن النحاة يدرجونهما ضمن باب نِعم و بئس، و يرون أنّ الأصل في (حبّذا زيدٌ) حبَّ الشيء، لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شيء،ثم جعلوا حبَّ و ذا اسما مركبًا، فقالوا: حبَّذا عبد الله و حبَّذا أمَة الله.[39] ج1 ص115.

وتختص حروف الجر بالأسماء، فهي لا تباشر الأفعال و دخولها على الأسماء يقتضي جرّها، قال ابن الحاجب في كافيته في معرض حديثه عن حروف الجرّ:" حروف الجرّ ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، و هي: من ، و إلى ، و حتى ، و في، و الباء ، و اللام، و ربّ، و واوها، و واو القسم، و تاؤه، و عن، و على، و الكاف، و مذ، و منذ، و حاشا، و عدا، وخلا..." [80] ج2 ص319.

ويبيِّن ابن الحاجب أنّ حروف الجرّ ما يدخل ليصل اسمًا باسم، أو فعلا باسم وَ إنَّما عملت في الأسماء للزومها إياها، فهي لا تباشر الأفعال، و مثال وصلها اسما باسم قولنا: خاتم من فضةٍ، وأما وصلها فعلا باسم فنحو قولنا: مررت بزيدٍ.

ومما يختص بالأسماء المصدر و المشتقات، و إن كان الأصل في هذه العوامل ألاَّ تعمل لأنَّ الأسماء لا تعمل في الأسماء، إلاَّ أنها لمَاَّ حملت على الفعل جرت مجراه في الإعمال، و مثال ذلك المصدر، فإنه يعمل عمل فعله لأن حروف الفعل ثابتة فيه، كما أنه في معنى الفعل، لذلك فهو يعمل عمل فعله مفردًا كقولنا: عجبت من ضرب زيد عمرًا، و من ضرب عمرًا زيدٌ، و مضافا إلى الفاعل أو المفعول كقولنا: أعجبني ضربُ الأمير اللّصَّ.[24] ص281.

ويختص اسم الفاعل أيضا بالعمل في الأسماء، لذلك فهو يعمل مطلقا إذا كان محلىً بـ "أل"، أما إذا كان مجردًا فإنه يشترط في عمله الدلالة على الحال أو الاستقبال ، فلا نقول: وَحشيٌّ قَاتِلُ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ [81] ص293-294. ،أو الاعتماد على مبتدأ ، أو موصوف، أو ذي حال، أو حرف استفهام أو حرف نفي ،كقولك : زيدٌ منطلقٌ غلامُهُ، وهذا رجلٌ بارعٌ أدبُهُ ،وجاءني زيدٌ راكبًا فرسًا ، و أمسافرٌ أبوكَ؟ ،وما قائمٌ أخواكَ؟، فإذا قلت :قائمٌ أخواكَ من غير اعتماد لم يصح رفع الفاعل[24] ص298-299.

كما تختص الصفة المشبهة بالعمل في الأسماء، لأنها فرع في العمل عن اسم الفاعل، لذلك فهي تعمل عمل فعلها، فيقال: زيدٌ كريمٌ حسبُه، و هندٌ حسنٌ وجهُهَا، لأنها تدل على معنى ثابت،كما أنها تجري مجراه فيما يلحق بها وما يحذف من العلامات الدالة على التأنيث و التذكير والتثنية و الجمع، فتقول: مررت برجل حسنٍ إخوتُه، و مررت برجل كريمٍ أبواه.[24] ص293.

كما تختص صيغ المبالغة بالعمل في الأسماء، إلاّ أن شرط إعمالها كشرط اسم الفاعل، لأنها محوَّلة عنه لقصد المبالغة ، لذلك فإن عملها مشروط بتكرار الفعل، فلا يقال: (ضرّاب) لمن ضرب مرّة واحدة.[81] ص301.

ومما يختص بالأسماء كذلك اسم المفعول، فشرط إعماله كشرط اسم الفاعل في أنه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله لضعفه عن درجة الأفعال، كما يشترط فيه دلالته على الحال أوالاستقبال، كقولنا: هذا مضروبٌ غلامُه الساعة، و مررت برجل مكرمٍ أخوه غدًا.[23] ج6 ص121.

ومما يختص بالأسماء كذلك الفعل الناصب للتمييز أو ما جرى مجراه من المصدر أو الوصف أو اسم الفعل ، قال أبو حيان الأندلسي مبينا عمله في الاسم :"...وينتصب بعد فعل أو مصدر ذلك الفعل أو ما اشتق منه من وصف نحو :(واِشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً) [53] الآية 04 .وزيد طيِّب نفسًا ،ومسرور قلباً ،وكثير مالاً ،و أفره عبدًا ،ونصبه بالفعل أو ما جرى مجراه من المصدر و الوصف واسم الفعل نحو: (سُرْعَانَ ذَا إِهَالَةٍ) ..." [48] ج2 ص377.

ومما يختص بالأسماء كذلك تمام الاسم ، قال أبو حيان الأندلسي مبينا عمله في الاسم "...وتمام الاسم إما بالإضافة نحو: لله درُّهُ فارساً وإما تنوين ظاهر نحو: رطلٌ زيتاً ، قالوا أو مقدار نحو : أحد عشرَ رجلاً أو نون تثنية نحو: منوانٌ سمناً ، قال ابن مالك : أو نون جمع ومثَّل (بالأخْسَرِينَ أعمَالاً) [82] الآية 103 ، فجعله من هذا القبيل وهو عند أصحابنا من المنتصب عن تمام الكلام أوشبه نون الجمع نحو: ثلاثين ليلةً وينصبه مميزه ،فإذا قلت :عشرون درهماً أو قَفِيزٌ براً أو رطلٌ سمنًا أو ذراعٌ ثوباً، فالناصب للتمييز ما قبله من عشرين و قفيز و رطل و ذراع ، وكذا أحد عشر وأخواته يتنزل منزلة عشرين ، إذ الاسم الثاني صار كالنون في عشرين"[48] ج2 ص382.

ويبيِّن أبو حيان ها هنا أن هذه الأسماء إذا تمت بالتنوين أو نون الأعداد العقود أو المضاف إليه أو بالتنوين المقدر في الأعداد المركبة، منعت جرّ الاسم بعدها فانتصب، لأنها فرع في العمل عن الفعل نظرا للجامع الذي بينهما، فالفعل إذا تمَّ بفاعله نصب الاسم بعده، فكذلك نواصب التمييز ها هنا تتم بهذه الأشياء فينصب الاسم بعدها.

ومما يختص بالأسماء المضاف فيحدث الجرّ في الأسماء، لأنه يقتضي المضاف إليه و يطلبه كطلب العامل لمعموله، مع تضمنه معنى الحرف الجارّ[83] ج2 ص04-05 ، لأنه فرع في العمل عن حرف الجرّ، و الإضافة تكون بتقدير حرف الجرّ المحذوف و هو (اللام) أو(مِنْ)، فتقول: سيارَةُ زيدٍ، وخاتمُ فضةٍ، فيكون (زيد) مضافا إليه بتقدير حرف الجرّ المحذوف و هو (اللام) ، و تكون (فضة) مضافا إليه بتقدير حرف الجرّ المحذوف و هو (مِنْ).

3.2.ما يختص بالأفعال.

أوضحنا في المبحث السابق أهم العوامل المختصة بالاسم،وكان من ضمنها الفعل باعتباره أقوى العوامل اللفظية، و النواسخ الفعلية و الحرفية، و حروف الجرّ، لنتناول في هذا المبحث العوامل المختصة بالفعل.

ومن بين العوامل المختصة بالفعل المضارع وقوعه موقع الاسم، و قد تحدث الزمخشري عن رافع الفعل المضارع قائلا:" هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدإ و خبره، و ذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك: زيد يضرب،كما تقول زيد ضارب، رفعته لأن ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الأسماء، و كذلك إذا قلت: يضرب الزيدان لأن من ابتدأ كلاما منتقلا إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوّه بها اسما أو فعلا، بل مبتدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء..." [24] ص 323.

ويبيِّن الزمخشري هاهنا أنَّ الفعل المضارع إذا وقع موقع الاسم ارتفع، كما يرفع المبتدأ بالابتداء إذا تعرى من العوامل اللفظية، لأن الموضع الذي يلي المبتدأ صالح للاسم أيضا، فتقول: زيدٌ يضرب، كما تقول: زيدٌ ضاربٌ ومررت بطفل يلعب، و بالتالي فإنه يمكن أن نضع ضارب موضع يضرب ولاعب موضع يلعب.

وخالف الفرّاء سيبويه في رافع الفعل المضارع، معترضا عليه بارتفاعه بتجرده من النواصب والجوازم، و رأى أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم باطل بخبر (كاد) لأنه مرفوع و لا يقع موقع الاسم.[43] ج2 ص25.

والحقّ أن الأصل في خبر كاد أن يكون اسما، لأن الأصل في المعمول أن يكون اسما في الاستعمال، و الدليل على ذلك من السماع مراجعة تأبط شرًّا لأصل خبر كاد في قوله:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَ مَا كِدْتُ آئِبًا.[24] ص323.

ومن ثم يتضح لنا أن خبر كاد يأتي فعلا مضارعا أيضا ،فتقول: كاد زيدٌ يقومُ ،فدلّ ذلك على ارتفاع الفعل المضارع بوقوعه موقع الاسم هنا أيضا.

ويرى ابن الناظم أنَّ مذهب سيبويه باطل « لعدم رفع المضارع بعد " إنْ "الشرطية لأنه موضع صالح للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالى: (وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اِسْتَجَارَكَ).[44] الآية 06.

ومجيء الفعل المضارع المرفوع بعد (لو) و حروف التحضيض، وهو موقع ليس للاسم بالأصالة» [45] ص665.

والحقّ أنَّ (إنْ) الشرطية في الآية الكريمة دخلت على فعل مضمر ،لأن التقدير: و إن استجارك أحد من المشركين استجارك ،و من ثَمّ فإن هذا الموضع صالح للفعل المضارع في الأصل، لأن (إنْ) الشرطية من الحروف المختصة بالفعل المضارع، فقدِّر لها فعل تعمل فيه موضعا ،بالإضافة إلى هذا فإنَّ حروف التحضيض من الحروف غير العاملة ،لأنه " بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل "[41] ج1 ص299 فتقول : لولا ضربت زيدًا ، وتقول: هلا زيدًا أكرمت ، والتقدير: " هلا أكرمت زيدًا " ثمَّ إنَّ حرف التحضيض يدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض.

أمَّا سيبويه فيستدل على أن (هلا) لا تعمل لا في اسم و لا في فعل ،لأنه رأى أن الموضع الذي يليها موضع ابتداء الكلام فيجوز عندئذ ترك (هلا) في هلا يقول زيد ذاك ، فيكون ذلك بمنزلة قولك : يقول زيد ذاك فابتدأت بالفعل ،إلا أن (هلا) ليست عاملة هاهنا، ولذلك جعل :هلا يقول زيدٌ ذاك ،بمنزلة قولك:يقول زيدٌ ذاك ،وهذا واضح من قوله :"ومن ذلك أيضا :هلا يقول زيد ذاك ،فيقول في موضع ابتداء ، وهلا لا تعمل في اسم و لا في فعل ، فكأنك قلت : يقول زيدٌ ذاك ".[31] ج3 ص10.

وعلى هذا الأساس فإن الفعل المضارع بعد حروف التحضيض مرفوع ،لأن الرفع ثابت فيه قبل دخول حرف التحضيض عليه ،فلمَّا دخل حرف التحضيض عليه لم يغيِّر ما كان عليه ، لأن أثر العامل لا يزيله إلا عامل آخر ،ونظير ذلك حرفا التنفيس (السين) و (سوف) في نحو قولنا :سوف يقومُ زيدٌ ، وسيقومُ زيدٌ ،إذ لم تعملا شيئا في الفعل المضارع (يقوم) لأنها بمنزلة الجزء منه ،فدَّل ذلك على أن الفعل المضارع (يقوم) مرفوع بوقوعه موقع الاسم.

ومن العوامل المختصة بالفعل المضارع أيضا النواصب، و هي أن المصدرية باعتبارها أم الباب، و لن و إذن و كي.

وتعد (أن) المصدرية من نواصب الفعل المضارع، و نظراً لأصالتها في النصب فهي تعمل ظاهرة و مضمرة، بخلاف بقية النواصب، و تختلف (أن) المصدرية عن المفسّرة و الزائدة في كونهما لا يعملان شيئا لأنهما لا تختصّان بشيء، فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول، نحو: كتبت إليه أن افعل كذا. إذا أردت به معنى أي، و الزائدة هي الواقعة بين قسم و لو، نحو: « أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمنَّهُ».[81] ص69-70.

وبين حرف الجر الكاف و الاسم المجرور[76] ج1 ص337. كقول الشاعر:

كَأنْ ضَبْيَةٍ تَعْطُوْ إلى وَارِقِ السَّلَمِ [81] ص172.

وبعد لماَّ الوقتية [19] ج1 ص81. كما في قوله تعالى: « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ البَشِيْرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيْرًا»[13] الآية 96..

ويشترط في عمل (أن) المصدرية أن لا تسبق بعِلْمٍ مطلقا، و ألا يتقدم عليها ظن، احترازاً عن المخففة من الثقيلة.[81] ص70.

وعموماً فإن إعمال (أن) المصدرية على ضربين: جائز وواجب.

وتعمل أن المصدرية مضمرة جوازا في المواضع الآتية.

• **أولا:** أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى: « وَ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْيًا، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ».[84] الآية 51. و قد قرأ أحد القراء السبعة بنصب (يرسلَ)، و ذلك بإضمار (أنْ) جوازًا، و التقدير: أو أن يرسلَ رسولا، و أن و الفعل معطوفان على وحياً، أي: وحيا و إرسالا، و لو أظهرنا (أن) في الكلام لجاز.[81] ص73.

و كذا في قول الشاعر:

وَ لُبْسُ عَبَاءَةٍ وَ تَقِرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوْفِ.[74] ج2 ص778

و تقديره: وَ لُبْسُ عَبَاءَةٍ وَ أَنْ تَقَرَّ عَيْنِيْ.

• **ثانيا:** أن تقع بعد لام الجرّ سواء أكانت للتعليل كقوله تعالى:« وَ أَنْزَلْنَا إلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَاسِ» [85] الآية 44 أم العاقبة [81] ص74 كقوله تعالى: « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُوْنَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا».[86] الآية08

• **ثالثا:** بعد كي الجارّة [81] ص75 ، و الحقّ أن كي الجارة لها عملان، النصب و الجرّ، و قد تأوَّل بعض النحاة عمل كي، إذ الأصل فيها أن تعمل عملا واحدا مراعاة لقاعدة الاختصاص، لأن عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال، فلا تقول: ذهبت إلى قامِ ولا مررت بيضربِ، كما أن عوامل الأفعال لا تباشر الأسماء، فلا تقول: لم زيد يقم، ولا أريد أنْ زيدا.

قال السيوطي:« و من ثم كان الأصح في (كي) أن تكون حرفا مشتركا، تارة تكون حرف جرّ بمعنى اللام، و تارة تكون حرفا موصولا ينصب الفعل المضارع إلاّ أنها حرف واحد ينصب و يجرّ..." [41] ج2 ص304.

ويصرح السيوطي في هذا النص أن الأصح في (كي) أن تكون حرفا مشتركا يعمل عملين أوله الجرّ و يحدثه في الأسماء، و الثاني النصب و يحدثه في الفعل المضارع، إذا كانت حرفا موصولا بمنزلة (أن).

والحقّ أن (كي) تكون جارة إذا دخلت على (ما) الاستفهامية، كما تدخل عليها اللام وغيرها من حروف الجر، ثم حذفوا الألف منها فقالوا: كيمه ولمه[48] ج2 ص392. كما في نحو قوله تعالى: « لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُوْنَ ». [87] الآية 02 وقوله أيضا: « فِيْمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا» ،[88] الآية 43 وقوله أيضا: « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ».[52] الآية 01.

كما تكون جارة أيضا إذا وقعت قبل ما المصدرية، كما في نحو: (وَكَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ)، وذكر أبو حيان الأندلسي أنها تكون جارة أيضا بناء على عدم جواز دخولها على (لا)[48] ج2 ص393، و تكون ناصبة للفعل المضارع بنفسها كقوله تعالى: « لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ»[89] الآية23.

لأنها بمنزلة (أنْ) المصدرية وصحة مصدريتها جواز دخول حرف الجر عليها، لأن حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ، و هذا واضح من قول ابن يعيش: " ... و قياس كي هذه أن تكون بمنزلة أن، و لولا ذلك لم يجز دخول اللام عليها، لأن حرف الجرّ لا يدخل على مثله..."[23] ج7 ص245.

و تعمل أن المصدرية مضمرة وجوبا في المواضع الآتية:

أولا: تعمل أن المصدرية مضمرة بعد (حتى) ، و في هذه الحالة يكون للفعل بعد حتى حالتان: الرفع و النصب.

• أما النصب فشرطه أن يكون مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها سواء أكان مستقبلا إلى زمن التكلم أم لا.

[81] ص76.

فالأول: كقوله تعالى: « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِيْنَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوْسَى ».[90] الآية 91.

فإن رجوع موسى – عليه السلام- مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعا.

و الثاني: كقوله تعالى: « وَ زُلْزِلُوْا حَتَّى يَقُوْلَ الرَّسُوْلُ »[91] الآية 214.

فيمن قرأه بالنصب، (فيقولَ) منصوب بإضمار (أن) ، و من قرأ (يقولُ) بالرفع، فحتى حرف ابتداء.

• وتعمل أن المصدرية مضمرة وجوبا بعد لام الجحود، و ضابطها أنها تكون مسبوقة بما كان[81] ص75 .

نحو قوله تعالى: « مَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَ أَنْتَ فِيْهِمْ». [92] الآية 33.

أو لم يكن[81] ص75.، نحو قوله تعالى: « لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ»[93] الآية 137.

• وتعمل أن المصدرية مضمرة وجوبا كذلك بعد فاء السببية إذ ينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدها وجوبا بشرطين لابد منهما.

الأول: أن تكون الفاء للسببية، و لهذا تمّ رفع الفعل في قوله:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القِوَاءَ فَيَنْطِقُ وَ هَلْ تُخْبِرَنَّكَ اليَوْمَ بَيْدَاءَ سَمْلَقُ.[74] ج1 ص474.

وعلة ذلك أنه لو كانت الفاء للسببية لانتصب ما بعدها، فلما ارتفع دلّ على أنها للاستئناف[94] ص322.

الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي، أو طلب بالفعل[94] ص322.،نحو قوله تعالى: « لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوْتُوْا».[95] الآية 36. فلما سبق الفعل(يقضى) بنفي محض انتصب الفعل (يموتوا) بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية، ومثال ذلك قولك: ما تزال تأتينا فَتُحَدِثَنَا، و ما تأتينا إلا و تُحَدِثَنَا، فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب رفعهما، أما الأول فلأن (زال) للنفي، و قد دخل عليه النفي، و نفى النفي إثبات، و أما الثاني فلانتقاض النفي بإلا[81] ص80.

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر كقول الشاعر:

يَا نَاقُ سِيْرِي عَنَقًا فَسِيْحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا.[94] ص326.

والنهي نحو قوله تعالى: « وَ لاَ تَطْغَوْا فِيْهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ».[90] الآية81.

والتحضيض، نحو قوله تعالى: « لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَّقَ».[96] الآية10.

والتمني نحو قوله تعالى: « لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ»[97] الآيتان 36-37.

في قراءة أحد القراء السبعة بنصب (أَطَّلِعَ)[98] ص379، و الدعاء كقوله:

رَبِّ وَفِقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَن.[81] ص81.

و الاستفهام، كقوله:

هَلْ تَعْرِفُوْنَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُوْحِ لِلْجَسَدِ.[81] ص82.

و العرض، كقوله:

يَا اِبْنَ الكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوْكَ، فَمَا رَاءَ كَمَنْ سَمِعَا[81] ص83.

فإذا انتفت هذه الشروط لم تعمل أن المصدرية بعد فاء السببية.

• و تعمل (أن) المصدرية مضمرة وجوبا بعد واو المعيّة إذا كانت مسبوقة بنفي أو طلب بالفعل، و مثال النفي قوله تعالى:« وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِيْنَ جَاهَدُوْا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ » [99] الآية 142.، أما الطلب، فإنه يشمل النهي كقوله تعالى: « يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَ لاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَ نَكُوْنَ مِنَ المُؤْمِنِيْنَ »[100] الآية 27.

و الاستفهام كقول الشاعر:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَ يَكُوْنَ بَيْنِي وَ بَيْنَكُمْ المَوَدَّةُ وَ الإِخَاءُ [74] ج2 ص950.

و النهي كقوله:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَ تَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ- عَظِيْمُ[74] ج2 ص571.

و تقول: « لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَ تَشْرَبَ اللَّبَنَ » فتنصب « تشربَ » إن قصدت النهي عن كل واحد منهما، أي: لا تأكل السمك و لا تَشْرَبِ اللبن، و ترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني، أي: لا تأكل السمك و لك شُربُ اللبن»[81] ص88.

ومعنى هذا أنك إذا أردت أن تجمع بين النهي عن أكل السمك و شرب اللبن نصبت الثاني فتقول: لا تأكل السمك و تشربَ اللبن، و إن أردت النهي عن كل واحد منهما جزمت الثاني، فكأنك قلت: لا تأكل السمك و لا تشربِ اللبن، فيكون تقدير الكلام لا تأكل السَمَكَ وتَشْرَبِ اللبن، و إن أردت الاستئناف رفعت الثاني، لأنَّك نهيت عن الأول و أبحت الثاني فتقول: لا تأكل السمك و لك شُربُ اللبن.

فإذا انتفت هذه الشروط لم تعمل أن المصدرية بعد واو المعية.

• و تعمل أن المصدرية مضمرة وجوبا بعد (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلاّ)[81] ص77.، فالأول كقول الشاعر:

لأسْتَسْهلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا اِنْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِر.[74] ج1ص205.

حيث نصب الفعل (أُدركَ) بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعيّة.

و التقدير: إلى أن أُدركَ، و الثاني كقول الشاعر:

وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوْبَهَا أوْ تَسْتَقِيْم[74] ج1 ص206.

حيث نصب الفعل (تستقيمَ) بأن مضمرة وجوبًا بعد (أو).

و التقدير: إلاّ أن تستقيم، فلا أكسر كعوبها، و لا يجوز أن تكون هنا بمعنى إلى، لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر .

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن (الفاء) و (الواو) و (أو) ناصبة بنفسها للفعل المضارع،لأنها خرجت عن باب العطف [23] ج7 ص248.

والحقّ أن هذه الحروف لا تنصب الفعل المضارع بنفسها،بل بتقدير (أن) المصدرية المضمرة وجوبا بعدها ،لأنَّ أصل هذه الحروف أن تكون عاطفة ،وحروف العطف مما لا يجوز إعمالها ،لأنها لماَّ كانت تليها الأسماء والأفعال على حد سواء لم تعمل في أحدهما ،كما أنها لو كانت ناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف ،لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها ،كما في قولنا: ايتني وفأكرمَك وفأعطيَك ... وفي امتناع ذلك دليل على أن الناصب غير هذه الحروف، بل هو أن المصدرية المضمرة وجوبا، ثمَّ إنَّ الحرف لا يدخل على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد، ألا ترى أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها، كما في قولك: فوالله لأفعلنَّ، ووالله لاذهبنَّ. [34] ج2 ص258.

وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أن النصب في هذه الأفعال لم يتم بهذه الحروف، و إنما هي منتصبة على الخلاف، لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله، نحو قولك: لا تظلمن فتندمَ دخل النهي على الظلم، و لم يدخل على الندم، فعندما عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه و لا يدخل عليه حرف النهي، كما دخل على الذي قبله استحق النصب على الخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في نحو قولهم: لو تركت الناقة و فصيلها لرضعها، بحجّة أنَّ الأفعال فروع للأسماء، فإذا كان الخلاف في الأصل ناصبا وجب أن يكون في الفرع كذلك، كما تمَّ النصب به في الظروف بعد الأسماء

نحو قولك: زيدٌ عندكَ، فلمَّا خالفت هذه الظروف ما بعدها نصبت على الخلاف[23] ج7 ص248-249..

يعدُّ الخلاف أحد العوامل المعنوية التي قال بها نحاة الكوفة، و هو عامل يجعل الإعراب خاضعا للمعنى مثل رافع الفعل المضارع عندهم كذلك، و معنى الخلاف أن يكون في التركيب ما يؤدي إلى الربط بين كلمتين، فيضطر المتكلم إلى إخراج الثاني من حكم الأول فتقع المخالفة في الحركة الإعرابية، لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية ترمز للمعنى المراد[101] ص177-178. و مثال ذلك قولك: لا تأكلِ السَمَكَ وَ تَشْرَبَ اللَّبَنَ فإذا أردت النهي عن أكل السمك و شرب اللبن مجتمعين نصبت الفعل (تشرَبَ) على الخلاف.

غير أن نصب الفعل المضارع هاهنا لا يكون إلاّ بأن المصدرية المضمرة بعد هذه الحروف، لأن هذه الحروف حروف عطف، و حروف العطف لا اختصاص لها بالأسماء و الأفعال لأنها حرف مشترك، و المشترك مما لا يجوز إعماله، ثمَّ إنَّ قوله إنّ عامل الخلاف عامل ناصب للاسم كقولك: البحرُ أمامكَ، والفعل كقولك: لا تأكلِ السَّمك وتشربَ اللبن، بحجة أن الإعراب أصل في الأسماء و فرع في الأفعال، ففيه نظر لأن عوامل الأسماء لا تختص بالأفعال، وعوامل الأفعال لا تختص بالأسماء، ثمَّ إنَّ عامل الخلاف إن صح نصبه للاسم، فإنه لا يعمل النصب في الفعل المضارع " لأنَّ المعاني لا تعمل في الأفعال النصب، إنما المعنى يعمل فيها الرفع وهو وقوعه موقع الاسم ،كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملا في الاسم".[23] ج7 ص255.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (لام الجحود) تنصب الفعل المضارع بنفسها.[34] ج2 ص593. كما في قوله تعالى: «مَاكَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيْهِم » [92] الآية 33. وقوله أيضا: «لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ» [93] الآية 137. كما اعتبروا أيضا لام التعليل ناصبة بنفسها للفعل المضارع[34] ج2 ص575.كقولك: جئتك لتكرمَني. وذهب الكسائي والفرَّاء من الكوفيين إلى أنَّ (حتى) ناصبة بنفسها للفعل المضارع.[48] ج2 ص403.

والحقُّ أن (اللام) و(حتىَّ) حروف جرّ في الأصل وحروف الجر مختصة بالاسم، فلا تعمل لأجل ذلك في الفعل المضارع، بل الأصح أن ينتصب الفعل المضارع بعدها بإضمار أن المصدرية وجوبا، قال سيبويه: " وذلك اللام التي في قولك: لتفعلَ وحتىَّ وذلك قولك: تكلم حتىَّ أجيبَك، فإنما انتصب هذا بأن وأن هاهنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا، لأن اللام وحتى إنما تعملان في الأسماء فتجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت أنْ حَسُنَ الكلام لأنَّ أن ويفعلَ بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ الذي وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: هو الذي فعل فكأنك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: أخشى أن تفعلَ فكأنك قلت: أخشى فعلك، أفلا ترى أنَّ أنْ تفعلَ بمنزلة الفعل، فلمَّا أضمرت أن

كنت وضعت هذين الحرفين مواضعها، لأنهما لا يعملان إلا في الأسماء ولا يضافان إلاَّ إليها، وأن وتفعلَ بمنزلة الفعل".[31] ج1 ص465.

ويبيِّن سيبويه في هذا النص، أن انتصاب الفعل المضارع بعد لام الجحود وحتى لا يكون إلا بأن المضمرة وجوبا، ذلك أن لام الجحود وحتى من عوامل الأسماء فلا تعمل لأجل ذلك في الأفعال، كما أنهما ليستا من الحروف التي تضاف إلى الفعل، فإذا أضمرت أن حَسُنَ الكلام، لأنه يقبح إظهارها بعد اللام وحتى، لأن أن ويفعل بمنزلة اسم واحد، ونظير ذلك الذي وصلته، فإنه بمنزلة اسم واحد ألا ترى أنَّ قولك: هو الذي فعل بمنزلة هو الفاعل، كما أنَّ قولك أخشى أن تفعل بمنزلة قولك: أخشى فعلك، ومن ثمَّ فإنَّ أن تفعلَ تكون بمنزلة الفعل، لذلك فإنَّ إضمار أنْ هاهنا دليل على وضع هذين الحرفين في مواضعهما، لكونهما لا يعملان إلا في الأسماء ولا يضافان إلى الفعل.

وقد فهم ابن السراج مقاصد سيبويه فهما جيدا، فقال في معرض حديثه عن ناصب الفعل المضارع بعد اللام وحتى وكي:" ويدلُّك على أنه لا بد من إضمار أن هاهنا إذا لم تذكرها، أنَّ لام الجر لا تدخل على الأفعال، وأنَّ جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعال، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، وليس لك أن تفعل هذا مع غير اللام، لو قلت: هذا لك بتقومَ تريد بأن تقوم لم يجز، وإنما شاع هذا مع اللام من بين حروف الجر فقط للمقاربة التي بين كي واللام في المعنى." [39] ج2 ص150.

ويبيِّن ابن السراج ها هنا أن انتصاب الفعل المضارع بعد اللام وكي تمَّ بأن مضمرة بعدها، لا بهذه الحروف نفسها، لأنها عوامل مختصة بالأسماء فلا تعمل لأجل ذلك في الأفعال، لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، فإذا قلت : جئتك بأتعلَّمَ وتريد : جئتك بأن أتعلم لم يجز وإنما شاع إضمار أن المصدرية بعد اللام من بين حروف الجر للتشابه الحاصل بين اللام وكي في الدلالة على معنى التعليل.

وتختص باقي النواصب بالفعل المضارع، إذ إنّ دخولها عليه يقتضي نصبه، و من بينها (لن) و هي حرف مختص بالفعل المضارع كسائر النواصب يدخل عليه فينصبه، و أنه لتأكيد النفي في الاستقبال نحو قوله تعالى: « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِيْنَ » [90] الآية 91.و أصله عند الخليل لا أن فخفف، وعند الفرّاء لا فجعل الألف نونا، و يجوز فيه زيدًا لن أضرب.[18] ص108.

وتختص إذن بالفعل المضارع فتنصبه بنفسها، و تخلص زمنه للاستقبال كسائر الأدوات الناصبة، وإنما تنصبه وجوبا إذا اجتمعت شروط ثلاثة:

- **أولا**: أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلا محضا، فلا يوجد في الجملة ما يدل على أن زمنه للحال، لئلا يقع التعارض بين الحال و بين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع للمستقبل، فإن وجد ما يدل على حالية المضارع لم تكن « إذن » ناصبة و يجب رفع المضارع بعدها، و اعتبارها ملغاة، مثال ذلك أن يحدثك شخص بحديث فتقول: « إذَنْ تَصْدُقُ » رفعت، لأن المراد به الحال.[102] ج4 ص228.

- **ثانيا**: اتصالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما إلاّ بالقسم إن وجد أو (لا) النافية، فإن وجد فاصل آخر ألغي عملها، و ارتفع الفعل المضارع بعدها، مثل: إذَنْ أنَا أُدْرِكُ غايتي بسلوك أنجع الوسائل لتحقيقها، و مثال الفصل في القسم مع إعمالها[105] ص234-235. قول الشاعر:

إذَنْ وَ الله نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيْبُ الطِفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيْبِ[81] ص67.

الشاهد في هذا البيت قوله (إذَنْ وَ اللهِ نَرْمِيَهُمْ) حيث نصب الفعل المضارع (نرميَ) بإذن مع الفصل بينهما بالقسم.

- **ثالثا**: أن تقع في صدر جملتها، فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعراب – بالرغم من ارتباطهما في المعنى – فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهملت، و كذلك إن وقعت حشوًا بين كلماتها فمثال التي فقدت صدارتها ووقعت في آخر الجملة " أنصِفُكَ إذن ".

و مثال التي وقعت في ثنايا جملتها " أنا إذن أُكْرِمُكَ " لأنها معترضة بين المبتدأ و الخبر، و ليست واقعة في صدر الجملة.[102] ج4 ص234- 235.

و مثال ذلك أيضا قول الشاعر:

لَئِنْ عَادَ لِيْ عَبْدُ العَزِيْزِ بِمِثْلِهَا وَ أَمْكَنَنِيْ مِنْهَا إذَنْ لا أُقِيْلُهَا[74] ج1 ص63.

قال الأعلم الشنتمري في شرحه لهذا البيت: " الشاهد فيه إلغاء أذن ورفع لا أقيلها لاعتماده على القسم المقدر في أول الكلام، والتقدير: والله لئن عاد لي بمثلها لا أقيلها إذن."[103] ج1 ص482.

وذهب أبو حيّان الأندلسي فيما نقله عنه السيوطي إلى أن الأصل في (إذن) عدم الإعمال، لأنها حرف جواب و حرف الجواب مما لا يجوز إعماله، إذ يقول: « إنما أعملت (إذن) و إن كانت غير مختصة بالمضارع .لشبهها بأن كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال ليس، و إن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها، و وجه الشبه أن كل واحد منها حرف آخره نون ساكنة، قد دخل على مستقبل،

وبعض العرب ألغت إذن مراعاة لعدم الاختصاص، كما ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص..".[41] ج1 ص298- 299.

الأصل في الحرف ألا يعمل إلاّ إذا كان مختصا، لأن الاختصاص شرط للعمل، و هذه القاعدة تنطبق على (إذن) إذ الأصل فيها ألا تعمل لأنها حرف جواب، و حروف الجواب غير مختصة لجواز مجيء الأسماء و الأفعال بعدها على حدّ سواء، و من ثمّ فإنها تصبح عاملة إذا استوفت شروط إعمالها كأن تقع في صدر الجملة كقولك: إذن أكرمَك، و أن يكون الفعل بعدها مستقبلا، فلو حدثك شخص ما بحديث فقلت له « إذن تصدقُ » رفعت لأنَّ نواصب الفعل تقتضي الاستقبال و أنت أردت الحال، فتدافعا فامتنع إعمالها، و ألا يفصل بينها و بين الفعل بفاصل عدا القسم أو (لا) النافية، كقولك: إذن و الله أكرمَك.

إلاّ أن أبا حيّان الأندلسي صرّح أن علّة إعمالها تكمن في مشابهتها (أن المصدرية)، كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال (ليس)، و إن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها فحسب، ويكمن وجه الشبه بين (إذن) و أن المصدرية أنَّ كل واحد منها حرف آخره نون ساكنة، و قد دخل على فعل مستقبل، و هذا ما دفع بعض العرب إلى إلغاء عمل (إذن) مراعاة لعدم الاختصاص، كما ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم اختصاصها بالاسم، لأنها حرف مشترك يدخل على الأسماء و الأفعال.

والحقُّ أنّ (أن) المصدرية إذا دخلت على فعل مضارع نصبته، و جاز تأويلها مع الفعل بمصدر فتقول: أريد أن أحضرَ، و التقدير: أريد الحضور، أما (إذن) فلا يمكن تأويلها بمصدر، بخلاف كي المصدرية لأنها بمنزلة أن المصدرية، ثم إنّ (أن) المصدرية تعمل ظاهرة و مضمرة نظرا لأصالتها في عمل النصب بخلاف (إذن) فإنها لا تعمل إلاّ إذا استوفت شروط إعمالها، فإن اختل أحد شروطها فقدت الاختصاص فأهملت أو بالأصح ردّت إلى أصلها فلم تختص بشيء.

وتختص حروف الجزم بالفعل المضارع، حيث إن دخولها عليه يقتضي جزمه، و تنقسم الجوازم إلى قسمين: قسم يجزم فعلا واحدا و قسم يجزم فعلين.

ومن بين الجوازم التي تجزم فعلا واحدا الطلب، و مفاده أنه إذا تقدم لفظ دال على أمر أونهي، أو غير ذلك من أنواع الطلب، و جاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء، و قُصِدَ به الجزاء، فإنه يكون مجزوما بذلك الطلب، لما فيه من معنى الشرط، و المراد بقصد الجزاء أنك تقدّره مسبّبا عن ذلك المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبّب عن فعل الشرط [81] ص89. و نحو ذلك قول الإمام الشافعي – رحمه الله-:

وَ أحْسِنْ إلَى الأحْرَارِ تَمْلِكْ رِقَابَهُمْ فَخَيْرُ تِجَارَاتِ الكِرَامِ اِكْتِسَابُهَا [104] ص20.

الشاهد في هذا البيت جزم الفعل (تملكْ) لأنه مجرد من الفاء و مسبوق بطلب دال على الجزاء و هو الفعل (أحسن).

و مثال ذلك قوله تعالى: « قُلْ تَعَالَوْا أتْلُ »[100] الآية 151.

فتقدم الطلب، و هو (تعالوا) و تأخَّر الفعل المضارع المجرَّد من الفاء و هو (أتل) ، و قصد به الجزاء، إذ المعنى تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم، فلذلك جزم وعلامة جزمه حذف آخره - و هو الواو –[81] ص89.

ويتضح لنا مما سبق أن الطلب أحد العوامل المختصة بالفعل المضارع،ذلك أنه إذا تقدم فعل دال على أمر أو نهي أو استفهام على فعل مضارع مجرد من الفاء و قصد به الجزاء، فإنه يجزم بذلك الطلب لتضمنه معنى الشرط ألا ترى أن قولك: « اعمل تنجح » مقصود به معنى « إن تعملْ تنجحْ».أما إذا كان المتقدم نفيا أو خبرا مثبتا، فإن الفعل المضارع لا يجزم بعده.

فالأول: نحو قولك: ما تأتينا تحدثنا برفع (تحدِّثُنا) وجوبا، و لا يجوز جزمه، و الثاني: نحو قولك: أنت تأتينا تحدثنا برفع (تحدِّثُنا) وجوبا، و لا يجوز جزمه كذلك.

وتختص (لم) بالفعل المضارع، إذ تدخل عليه فتنفيه و تقلب معناه إلى المضي نظير اختصاص (لمّا) به، إلاّ أن الاختلاف حاصل في أنّ (لمّا) تدخل على الفعل المضارع لتدل على نفي قد فعل مع إفادة الامتداد[18] ص105..

ومعنى هذا أن (لم) و (لمّا) حرفان يختصان بالفعل المضارع، فلا يدخلان إلاّ عليه فيجزمانه، و مثال دخول (لم)على الفعل المضارع قوله تعالى: « لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا مِنْ أهْلِ الكِتَابِ وَ المُشْرِكِيْنَ مُنْفَكِّيْنَ حَتَّى تَأْتِيَهُمْ البَيِّنَةُ »[105] الآية 01. ، ألا ترى أن دخول الجازم على الفعل المضارع (يكون) أدى إلى جزمه و قلب زمنه إلى المضي، فحذفت الواو للتخفيف، و عدل عن السكون إلى الكسرة منعا لالتقاء الساكنين. و مثال ذلك أيضا دخول (لمَّا) على الفعل المضارع في نحو قوله تعالى: «وَ لمَّا يَدْخُلِ الإيْمَانُ فِيْ قُلُوْبِكُمْ » [106] الآية 14. .ألا ترى أن دخول (لماَّ) على الفعل المضارع (يدخل) أدى إلى جزمه و قلب زمن الفعل إلى المضي مع إفادة الامتداد إلى زمن الحال.

وتشترك لم و لمَّا في أربعة أمور و هي: الحرفية، و الاختصاص بالمضارع و جزمه، و قلب زمنه إلى المضي[81] ص93.

ذكر النحاة أن الجوازم عوامل مختصة بالفعل المضارع، لأنها لا تدخل إلاّ عليه فتحدث فيه الجزم، و مثال ذلك: لم و لمَّا فهما حرفان يدخلان على الفعل المضارع فيجزمانه، و يقلبان زمنه إلى المضي.

وتختص اللام الطلبية بالفعل المضارع فتجزمه، و هي الدالة على الأمر أو الدعاء [81] ص94. فمثال الدالة على الأمر قوله تعالى: « لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ »[107] الآية 07. .و مثال الدالة على الدعاء قوله تعالى: « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ »[56] الآية 77.

ومعنى هذا أن اختصاص اللام الطلبية بالفعل المضارع راجع في الأساس إلى دلالتها على الطلب كالأمر و الدعاء، و لولا ذلك لم تعمل شيئا،وهذا واضح من قول الأنباري:"وأما لام الأمر فإنما وجب أن تعمل الجزم ،لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى فيجب أن تعمل اللام الجزم،ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ،وإن كان أحدهما جزما والآخر وقفا" [46] ص236.

كما تختص (لا) الطلبية بالفعل المضارع فتجزمه، و هي الدالة على النهي أو الدعاء [81] ص94.

فمثال الدالة على النهي قوله تعالى: « لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ »[108] الآية 13.، و مثال الدالة على الدعاء قوله تعالى: « رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا »[91] الآية 286.

ومعنى هذا أن اختصاص (لا) الطلبية بالفعل المضارع راجع في الأساس إلى دلالتها على الطلب كالنهي و الدعاء و لولا ذلك لم تعمل شيئا،وهذا واضح من قول الأنباري :"فأما لا في النهي ،فإنما وجب أن تجزم حملا على الأمر ،لأن الأمر ضد النهي ،وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره،ولما كان الأمر مبنيا على الوقف ،وقد حمل النهي عليه، جعل النهي نظيرا له في اللفظ، وإن كان أحدهما جزما والآخر وقفا على ما بينَّا، فلهذا وجب أن تعمل الجزم" [46] ص236.

والقسم الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين، و هي (إنْ) التي للجزاء، و هي أم الباب، كقولك: إنْ تأتني آتك، و إن تقم أقم، فقولك إن تأتني شرط، و آتك جوابه، و هما مجزومان، والجواب على ضربين يكون بالفعل نحو قولك: إن تقم أقم، و الفاء نحو قولك: إن تأتنني فأنا أكرمك. [58] ج2 ص81.

لقد تقدم القول أنَّ الجوازم قسمان: قسم يجزم فعلا واحدا كالطلب و لم و لمّا و لام الأمر، و (لا) الناهية و قسم يجزم فعلين، نحو (إنْ) التي للجزاء باعتبارها أم الباب، إذ تدخل على فعلين فتجزمهما، كقولك: إن تقمْ أقمْ، ألا ترى أنَّ دخول (إنْ) على هذين الفعلين أدى إلى جزمهما، فالفعل (تقم) فعل الشرط، و الفعل (أقم) جواب الشرط و جزاؤه.

وتحمل أسماء الشرط على (إنْ) الشرطية لأنها تشبهها معنى فتعمل عملها ، و هي: ظروف و غير ظروف، فالتي هي غير الظرف فنحو: من و ما و أيَّهم، تقول: من تكرم أكرم، و ما تصنع أصنع، و أيَّهم تضرب أضرب، و مهما تفعل أفعل. و أما الظروف التي يجازى بها فهي: متى، وأين، وأنَّى، وأيٌّ حين، و حيثما، و إذما، فتقول: متى ما تأتني آتك، و أين تقم أقم، و أنَّى تذهب أذهب، و أيّ حين تصل أصل.

غير أن الشرط قد يحذف في مواضع ثم يؤتى بما يدل عليه، و تلك المواضع هي:الأمر والنهي و الاستفهام و التمني و العرض، تقول: إيتني آتك، و التقدير: إيتني فإنك إن تأتني آتك، و لا تفعل يكن خيرًا لك، و ألاّ تأتني أحدّثك، و أين تكن أزرْك. و ألا ماء أشرَبْهُ، و ألا تنزل تصب خيرًا، فهذه الأدوات كلها في معنى إن تفعل أفعل [58] ج2 ص81-82.

وجدير بالذكر أنَّ أسماء الشرط إنما عملت لتضمنها معنى (إن) و لولا ذلك لما عملت، و الدليل على ذلك أنها لما تضمنت معنى الهمزة لم تعمل [19] ج1 ص341..

فتقول: أين يذهب زيدٌ ؟ إذا أردت الاستفهام عن مكان ذهاب زيد وكأنك قلت: أيذهب زيدٌ إلى كذا وكذا ؟، ويرجع السبب في ذلك إلى أن همزة الاستفهام حرف مشترك يدخل على الأسماء و الأفعال، و بالتالي فلا اختصاص له بأحد القبيلين.

ومن ثمَّ فإن أسماء الشرط عوامل فرعية تعمل حملا على (إنْ) إذ الأصل فيها أن تكون معمولة لا عاملة، لأنها أسماء و الأسماء لا تعمل في الأسماء إلاّ لعلّة، ألا ترى أن تضمنها معنى الشرط هو الجامع الذي يربط بينها و بين (إنْ) الشرطية، فلذلك عملت في الفعل المضارع حملا على (إن) ، و صار لا يليها إلاّ الفعل المضارع.

إلاّ أنَّ (إنْ) الشرطية قد يليها اسم، و إن كان الأصل ألا يليها إلا فعل مضارع لأنها حرف مختص بالفعل المضارع، و مثال ذلك قوله تعالى: «وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اِسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ». [44] الآية 06.. فيقدّر لها فعل تعمل فيه موضعا، لأن التقدير: و إن استجارك أحد من المشركين استجارك، لأنها تختص بالأفعال ولا تدخل إلا على الأفعال.

4.2. ما يختص في الأصل و لا يعمل لعلّة.

1.4.2. ما تنزل منزلة الجزء من الكلمة.

تناولنا في المبحث السابق العوامل المختصة بالفعل و تمثلت أساسا في النواصب و الجوازم لنتناول في هذا المبحث العوامل المختصة في الأصل، و لكنها لم تعمل لعلّة أفقدتها الاختصاص.

توصل النحاة بعد أن طال أمد استقرائهم لظواهر اللغة أن الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصا، غير أنّ هذه القاعدة لا تطَّرد في لغة العرب، بل إنَّ هناك بعض الحروف تختص في الأصل، و لكنها لم تعمل فيما اختصت به، كحرفي الاستقبال (السين) و(سوف) و (قد) المختصة بالماضي والمضارع، فقد اختصت هذه الحروف بالفعل المضارع كاختصاص (لم) و (لن)، و لكنها مع ذلك لم تعمل، و كذا (أل) التعريف المختصة بالاسم، و علّة ذلك أن هذا النوع من الحروف تعارض مع أصل من أصول نظرية العامل، و هو أنَّ جزء الكلمة لا يعمل فيها، و تفسير ذلك فيما يلي.

لقد تحدث النحاة عن علّة دخول (لام) التعريف على الاسم و (قد) و (السين) و(سوف) على الفعل، فقالوا عن (لام) التعريف إنها تدخل على الاسم للتعريف، فتكون إمّا لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس أو للاستغراق ،أمَّا (قد) فإنها تدخل على الفعل الماضي لتقربه من الحال، بخلاف (السين) و(سوف) فإنها تدخل على الفعل المضارع لتخليصه للمستقبل، إذ يقول ابن يعيش:"فمن خصائص الفعل صحة دخول قد عليه، نحو: قد قام، و قد قعد، و قد يقوم و قد يقعد، وحرفي الاستقبال وهما: السين وسوف، نحو: سيقوم و سوف يقوم، و إنما اختصت هذه الأشياء بالأفعال، لأن معانيها في الأفعال فقط لتقريب الماضي من الحال، و السين و سوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه، فهي في الأفعال بمنزلة الألف و اللام في الأسماء" [23] ج7 ص222..

ويصرح ابن يعيش في هذا النص أن من خصائص الفعل صحّة دخول (السين) و(سوف) و(قد) عليه لأنها أدوات مختصة بالفعل و لا تدخل على الاسم، إلاّ أنها لم تعمل شيئا فيما اختصت به لأنها صارت جزءا من الكلمة، و جزء الكلمة لا يعمل فيها ، و اكتفت فقط بتقريب الماضي من الحال كقولك: قد قام، أو تخليص الفعل للاستقبال كقولك: سيقوم، و سوف يقوم، فهذه الأدوات هي في الاختصاص بالفعل المضارع بمنزلة (أل) التعريف في الأسماء، لأنها لم تعمل شيئا فيما دخلت عليه.

والحقُّ أن قول النحاة أنّ (السين) و (سوف) و (قد) لم تعمل في الفعل المضارع لأنها صارت جزءًا منه قول فيه نظر، لأن أن المصدرية تعمل في الفعل المضارع و هي بمنزلة الجزء لأنها موصولة، وفي هذا الصدد يقول السيوطي نقلا عن النيلي: " و الحق أن يقال الحرف يعمل فيما يختص به، ولم يكن

مخصصا له كلام التعريف و قد و السين و سوف، لأن المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف، و هذا أولى من قولهم و لم ينزل منزلة الجزء منه لأن أن المصدرية تعمل في الفعل المضارع و هي بمنزلة الجزء منه لأنها موصولة" [41] جزء01 ص298.

ويصرح النَّيلي في هذا النص أنّ (لام) التعريف و (السين) و (سوف) و (قد) لم تعمل فيما دخلت عليه، لأنها مخصصة له و ليست مختصة به و المخصص للشيء كالوصف له، و الوصف لا يعمل في الموصوف، ألا ترى أن الحرف متى اختص بمعموله عمل فيه، و من ثمّ فإن لام التعريف والسين و سوف و قد لم تعمل فيما دخلت عليه لأنها مخصَّصة له، لا لأنها بمنزلة الجزء من الكلمة، لأن (أن) المصدرية تعمل في الفعل المضارع و هي بمنزلة الجزء منه لأنها موصولة، و مثال ذلك قولك: أريد أن أحضرَ، ألا ترى أن (أن) المصدرية عملت في الفعل (أحضر)، و هي بمنزلة الجزء منه، و علّة ذلك أنها موصولة وأن والفعل الذي عملت فيه بمنزلة اسم مفرد، أي بمنزلة كلمة.

2.4.2. ما فقد الاختصاص لعلة أخرجته من بابه.

ومما يختص في الأصل ولم يعمل لعلة حروف التحضيض، فقد ذكر النحاة أن الأصل فيها ألا يليها إلا الفعل مظهرا أو مضمرا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعدها بالأسماء، وإذا وليها اسم مرفوع أومنصوب فهو على إضمار ناصب أو رافع يفسره الفعل المذكور، وذلك نحو قولك: لولا ضربت زيدًا، وهلا زيدًا أكرمت، وفي هذا الصدد يقول سيبويه:" وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا، مقدما ومؤخرا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء، فهلا ولولا ولوما وألا، ولو قلت: هلا زيدا ضربت، ولولا زيدا ضربت، وألا زيدا قتلت جاز، ولو قلت : ألا زيدا ، وهلا زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز، وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر فجاز فيه ما يجوز في ذلك...".[31] جزء01 ص98.

وقد أرجع سيبويه علّة عدم إعمال بعض حروف التحضيض كـ" هلا" إلى كون الموضع الذي يليها موضع ابتداء الكلام، فيجوز عندئذ ترك هلا فيكون ذلك بمنزلة قولك: يقول زيد ذاك، فتبدأ بالفعل ومن ثم فلو كان الحرف (هلا) عاملا فيما بعده أي في الفعل المضارع المرفوع، لكان ذلك الموضع خاصا بالفعل لا بالاسم، ذلك أن العامل الذي يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، إلا أن "هلا" ليست عاملة هاهنا ولذلك جعل هلا يقول زيد ذاك بمنزلة قولك: يقول زيد ذاك، وهذا واضح من قوله: "ومن ذلك أيضا: هلا يقول زيد ذاك، فيقول في موضع ابتداء، وهلا لا تعمل لا في اسم ولا فعل، فكأنك قلت: يقول زيد ذاك".[31] جزء03 ص10. ثمَّ إنَّ الكلام عمل بعضه في بعض قبل دخولها.

أمَّا أبو حيان الأندلسي فقد أرجع علة عدم إعمال حروف التحضيض فيما نقله عنه السيوطي، إلى أنه" بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل".[41] جزء 01 ص299.

لأنه رأى أن الاختصاص شرط للعمل، وكل عامل اختص بمعموله أثر فيه معنى ولفظا- غالبا- إلا أنَّ حروف التحضيض لم تعمل ها هنا- وإن كان لا يليها إلا الفعل- بسبب جواز تقديم الاسم فيها عليه، فتقول: هلا زيدًا أكرمت، فلم تعمل (هلا) شيئا فيما بعدها.

والحقُّ أن عدم إعمال حروف التحضيض بالرغم من اختصاصها بالفعل مرده شذوذ قاعدة الاختصاص لعلة مفسّرة له، لأنَّها لا تطَّرد على الدوام في لغة العرب بدليل أن بعض الحروف غير عاملة في الأصل، ولكنها تعمل في مواضع أخرى ومثال ذلك (لولا) التي تجر المضمر ولاتجر المظهر كما في نحو: لولاي ولولاك، ولدن التي تنصب غدوة ولا تنصب غيرها كما في نحو: من لدن غدوةً، وهذا واضح فيما نقله السيوطي عن أبي البقاء العُكبري إذ يقول:" من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر، ألا ترى أن واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع آخر، وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر، وكذلك حتى تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر وذلك كثير، ولماَّ ذكر سيبويه لولا وأنها تجر المضمر دون غيره واستأنس له بنظائر منها لدن ولات قال: ولا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر ." [41] ج01 ص307.

وقد فهم ابن السراج مقاصد سيبويه فهما جيدا فقال مقتفيا منهجه في تفسيرالشواذ : " واعلم أنه ربما شذَّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أنَّ القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذّ منه، فلا يطَّرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطَّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذٌّ ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بدَّ من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه."[39]ج1 ص56- 57.

ويقرر ابن السراج هاهنا أن ما شذَّ عن الباب لا يبطل القياس في بابه، وإنما يتوجَّب على النحوي أن يفسره، لأنه إن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلا بد أن يكون قد أجراه أو حمله على شيء آخر مما هو موجود في لغته من غير بابه.

ومما ألغي عمله لعلّة أفقدته الاختصاص ذهاب الجزاء من (مَنْ) و عدم إعمالها، و في هذا الصدد يقول سيبويه مبيِّنا علّة عدم إعمالها: "هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي، و ذلك قولك: إنَّ من يأتيني آتيه، و كان من يأتيني آتيه و ليس من يأتيني آتيه، و إنما أذهبت الجزاء من (مَنْ) هاهنا لأنك أعملت كان و إنَّ، و لم يسغ لك أن تدع كان و أشباهه معلقة لا تعملها في شيء، فلما أعملتهنّ ذهب الجزاء و لم يكن في مواضعه، ألا ترى أنك لو جئت بأن و متى، تريد إنَّ إن، و إنَّ متى كان محالا، فهذا دليل على أنَّ الجزاء لا ينبغي أن يكون هاهنا بمن و ما و أي، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت " [31] ج3 ص71- 72 .

ويقصد سيبويه بهذا القول أن الجزاء يكون في الأصل بأدواته المعروفة نحو (من) و (إنْ) و (متى)، و لكن إذا دخلت عليها النواسخ كإنَّ و أخواتها، و كان و أخواتها زال اختصاصها، وصارت بمعنى الذي، لأن كان و أخواتها و إنّ و أخواتها مختصة بالأسماء، و بالتالي لم يجز تعليقها هاهنا، بل وجب إعمالها، فأدى ذلك إلى ذهاب الجزاء من (مَنْ)، و صار في غير موضعه، بدليل أنك لو جئت بإن، و متى و أردت إنَّ إنْ تأتني آتك، و إنَّ متى تأتني آتك لم يجز، لأن الجزاء لا ينبغي له أن يكون في هذا الموضع إلاَّ إذا حذفت (إنَّ) و (كان) ، فتصبح (مَنْ) مختصة كما كانت في الأصل، لأن الموضع بعد (كان) و (إنّ) موضع المعمول لا موضع العامل.

ومما ألغي عمله لعلّة أفقدته الاختصاص (إذن) الناصبة للفعل المضارع، و قد تحدث سيبويه عن علّة إلغاء عملها قائلا:" و تقول إذن عبد الله يقول ذاك، لا يكون إلاّ هذا من قبل أنَّ "إذن" الآن بمنزلة إنما و هل، كأنك قلت: إنما عبد الله يقول ذاك و لو جعلت " إذن " هاهنا بمنزلة كي وأنْ،لم يحسن من قبل أنه لا يجوز لك أن تقول: كي زيد يقول ذاك، و لا أن زيد يقول ذاك، فلما قبح ذلك جعلت بمنزلة هل و كأنما و أشباهه" [31] ج3 ص15.

ويقصد بذلك أن (إذن) لا تعمل إلاّ و هي مختصة بالفعل المضارع، و لما دخلت على اسم صارت بمنزلة بعض الحروف غير المختصة مثل: إنما، و كأنما و أشباهها مما يدخل على الاسم و لا يعمل فيه، لأنه غير مختص به.

ويقدم السيرافي تعليلا آخر يثبت به علّة إلغاء عمل (إذن) ، فيقول: "... و إنما جاز إلغاء " إذن " لأنها جواب تكفي من بعض كلام العرب المتكلم، كما يكفي (لا) و (نعم) ، يقول القائل:إن تزرني أزرك فيجاب إذن أزورك، و المعنى إن تزرني أزرك، فنابت إذن عن الشرط، وكفت عن ذكره، كما يقول: أزيد في الدار؟، فيقال نعم أوْ لاَ و تكفي نعم من قوله: زيد في الدار و (لا) من قوله ما زيد في الدار، فلما كانت (إذن) جوابا قويت في الابتداء لأن الجواب لا يتقدمه كلام، ولما وسطت و أخرت زايلها مذهب الجواب فبطل عملها" [109] ج1.، 411.

يؤكد السيرافي في هذا النص أن الأصل في (إذن) عدم الإعمال لأنها حرف جواب بمنزلة (نعم) و (لا)، كقول القائل: " إن تزرني أزرك "، فيجاب إذن أزورك، و المعنى: إن تزرني أزرك، فنابت إذن عن الشرط، و كفت عن ذكره، و نظير ذلك قول القائل: أزيد في الدار، فيجاب نعم أوْلاَ، ألا ترى أنَّ (نعم) تكفي من قوله: زيد في الدار، كما كفت (لا) من قوله: ما زيد في الدار، فلما كانت (إذن) جوابا قويت في الابتداء لأن الجواب لا يتقدمه كلام، و لما توسطت الكلام أو تأخرت ذهب عنها الجواب فبطل عملها.

غير أنَّ (إذن) إذا دخلت على فعل مضارع و وقعت في صدر الجملة كقولك إذن أكرمَك، و لم يفصل بينها و بين معمولها بفاصل عدا القسم أو لا النافية نحو: إذن و الله أكرمَك، و لم تقع بين متلازمين يعتمد أحدهما على الآخر، و كان الفعل بعدها مستقبلا، فإنها تعمل في الفعل المضارع فتنصبه، أما إذا اختل أحد شروطها، فإنها تبطل وجوبا و تصبح غير عاملة.

ومما ألغي عمله لعله أفقدته الاختصاص الفعل: قلّ، و كثر، و طال. و يحدث هذا الإلغاء الذي يؤدي إلى فقدان الاختصاص بسبب دخول (ما) الكافة على هذه الأفعال، فتزيل عنها الاختصاص بما تدخل عليه.

و الجدير بالذكر أنّ (ما) الكافة على ثلاثة أنواع.

• **أحدها:** الكافة عن عمل الرفع، و لا تتصل إلاّ بثلاثة أفعال و هي: (قلّ و كثر و طال)، و علة ذلك شبههن بـ (ربّ) و لا يدخلن – حينئذ – إلاّ على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها[19] ج1 ص440.

كقول الشاعر:

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيْبُ إلى مَا يُوْرِثُ المَجْدَ دَاعِيًا أوْ مُجِيْبَا" [74] ج2 ص717.

وذكر النحاة أن علة اتصال (ما) بهذه الأفعال راجع في الأساس إلى شبهها برُبَّ، لأن رُبَّ إذا اتصلت بها (ما) فلا يليها إلا الفعل فيقال: ربَّما قام زيد و ربما سافر بكر.

أمّا قول المرّار:

صَدَدْتِ فَأطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وَ قلَّمَا وِصَالٌ عَلى طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُوْمُ[74] ج2 717.

قال الأعلم في شرحه لهذا البيت: " أراد وقلّما يدوم وصال فقدم وأخر مضطرا لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم والفاعل لا يتقدم في الكلام، إلا أن يبتدأ به وهو من وضع الشيء في غير موضعه...وفيه تقدير آخر وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، فكأنه قال: وقلّما يدوم وصال يدوم ، وهذا أسهل في الضرورة والأوَّل أصح معنى، وإن كان أبعد في اللفظ ، لأن قلّما موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربَّما فلا يليها الاسم البتة ...". [103] ج1 ص21.

ومذهب سيبويه أنه إذا اتصلت (ما) بهذه الأفعال فإنه لا يليها إلاّ الفعل صريحا، إلاّ أن الشاعر هاهنا أولاها فعلا مقدّرا، فكان (وصال) مرتفع بيدوم محذوفًا مفسرًا بالفعل المذكور [31] ج1 ص525.، لأن التقدير: و قلّما يدوم وصالٌ.

وقيل: "وجهها أنه قدّم الفاعل، و ردّه ابن السيِّد البطليوسي بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر و لا في نثر، و قيل: و جهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية" [19] ج1 ص440، 441 ، كقوله:

فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا[74] ج1 ص221.

ووجه الاستشهاد في هذا البيت إنابة الجملة الاسمية (فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا) عن الجملة الفعلية

(فَهَلاَّ شَفَعَت لَيْلَى لنَفْسِها؟) لضرورة الشعر[33] ج6 ص216.

وذهب المبرّد إلى اعتبار (ما) زائدة، و (وصال) فاعل لا مبتدأ[19] ج1 ص441.

و المراد بالزيادة هاهنا دخول الحرف كخروجه فلا يحدث معنى غير التأكيد[39] ج2 ص259.أي أنه لا يؤثر في أواخر الكلم، فيكون "وصال" فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، فيكون التقدير: و قلّ وصالٌ ، لأن الفاعل ها هنا بلا فعل في الظاهر، فوجب تقدير الفعل المحذوف يدوم .

وذهب بعضهم إلى أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافّة[19] ج1 ص441.و صحة مصدريتها أنها تكون موصولة بالفعل فتؤول معه بمصدر فتقول: طالما حذَّرتك من مخاطر ركوب الفرس، و المعنى: طال تحذيري لك.

وبناء على ما سبق ذكره فإني أرجِّح مذهب سيبويه، لأن الأصل في هذه الأفعال (قلّ وطال و كَثُرَ) أن تدخل على الأسماء وتعمل فيها وإذا اتصلت بها (ما) صار لا يليها إلاّ الفعل صريحًا، ما لم يكن ذلك في ضرورة شعر ففقدت الاختصاص.

•**و الثاني:** الكافّة عن عمل النصب و الرفع، و هي المتصلة بإنَّ و أخواتها[19] ج1 ص441 .فقد ذكر ابن الشجري في أماليه: " أنَّ (ما) تكون كافة للعامل عن عمله، فمن ذلك كفّها الأحرف الستَّة (إنّ و أخواتها) عن عملهن، فإما أن يرتفع الاسم بعدهن بالابتداء، أو تقع بعدهن الجملة الفعلية، فمثال الأول في التنزيل: « إِنَّمَا إِلَهُكُمْ اللهُ » [90] الآية 98. و مثال الثاني: «إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ ».[95] الآية 28 .[110] ج2 ص559.

ويصرِّح ابن الشجري في هذا النص أنَّ " إنَّ و أخواتها " إذا اتصلت بها " ما " الكافّة، كفّتها عن العمل فصارت بمنزلة بعض الحروف المشتركة التي يجوز أن تليها الأسماء و الأفعال على حدّ سواء، فإمَّا أن يرتفع الاسم بعدها بالابتداء على أنه مبتدأ، أو تقع بعدها جملة فعلية، و لذلك فقدت الاختصاص، فصارت لا توجب العمل فيما تدخل عليه.

ومما ألغي عمله لعلّة أفقدته الاختصاص (لعلّ) إذا اتصلت بها (ما) الحرفية إذ تكفها عن العمل، لزوال اختصاصها[19] ج1 ص415 – حينئذ – بدليل قول الشاعر:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[74] ج2 ص693.

و من الملاحظ أنَّها لا تدخل على الفعل وهنا دخلت عليه لأنها فقدت الاختصاص.

وأجاز بعض النحاة إعمالها حملا على (ليت) لاشتراكهما في كونهما يغيّران معنى الابتداء، وكذا قالوا في (كأن) ، و بعضهم خص لعلّ بذلك لعلّة المشابهة لأنها وليت للإنشاء، و أما كأن فللخبر[19] ج1 ص416.

واختلف النحاة في إعمال (ليت) إذا اتصلت بها (ما) ، و لهذا فإن بيت النابغة يقرأ على وجهين:

قَالَتْ: ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[74] ج1 ص75.

" فمن نصب (الحمامَ) و هو الأرجح عند النحويين في نحو: ليتما زيدًا قائمٌ فـ (ما) زائدة غير كافة، و (هذا) اسمها، و (لنا) الخبر، و قال سيبويه: و قد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا، فعلى هذا يحتمل أن تكون (ما) كافّة و (هذا) مبتدأ، و يحتمل أن تكون موصولة و (هذا) خبر لمحذوف؛ أي: ليت الذي هو هذا (الحمامُ) لنا، و هو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم الطول، و سهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال"[19] ج1 ص442-443.

ومعنى هذا أنه يجوز أن تكون " ما " نافية عاملة عمل ليس، فيكون " هذا " اسمها مرفوع، و " لنا " شبه الجملة متعلقة بالخبر المحذوف، و يجوز أن تكون " ما " كافّة، فيكون " هذا " مبتدأ مرفوع، و " لنا " شبه جملة متعلقة بالخبر المحذوف، كما يجوز أن تكون " ما " موصولة بمعنى الذي، فيكون "هذا" خبر لمبتدأ محذوف، و يكون التقدير: ألا ليت الذي هو هذا الحمام لنا.

وذهب النحاة مذاهب شتّى في بيان علّة بقاء " ليتما " مختصة بالاسم، فقال سيبويه: « و أما ليتما زيدًا منطلقٌ فإنَّ الإلغاء فيه حسن " [31] ج2 ص137.

و يتضح لنا من خلال هذا القول أن سيبويه يجيز إعمال " ليتما " بخلاف باقي الحروف الأخرى المشبهة بالفعل التي دخلت عليها " ما " الكافّة، و السبب في ذلك أنه لا يزول عنها الاختصاص بالاسم وهو الأقيس، إلاّ أنه من العرب من لا يعملها، لأنهم يشبهونها بإنما لدخول (ما) الكافّة عليها.

وخالفه ابن الشجري في ذلك فقال: « و إنما غلب على " ليتما " العمل لقوة شبه " ليت " بالفعل، ألا ترى أن وددت بمعنى تمنيت، و ليت هي عَلَمُ التمني، فلذلك حَسُنَ نصب الجواب في قولك: وددت أنه زارني فأكرمَه»[110] ج2 ص563.

و يتضح لنا من خلال هذا القول أنَّ ابن الشجري يجيز إعمال " ليتما " نظرا لقوة شبهها بالفعل، لأن معنى التمني ثابت فيها و هذا المعنى إنما يستفاد من الفعل.ألا ترى أن وددت بمعنى تمنيت، و ليت هي عَلَم التمني، فلذلك جاز نصب الجواب في نحو قولك: وددت أنه زارني فأكرمَه.

• **الثالث:** الكافة عن عمل الجرّ، و تتصل بأحرف و ظروف.

فالأحرف: أحدها رُبَّ، و أكثر ما تدخل حينئذ على الماضي [19] ج1 ص444 كقوله:

رُبَّـمَا أوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعْـنَ ثَوْبِيْ شَمَـالاتُ [74] ج2 ص720.

الأصل في ربّ أن تعمل الجرّ في الأسماء لأنها مختصة بها، إلاّ أنه لماّ اتصلت بها " ما " الكافة فقدت الاختصاص، و صار لا يليها إلاّ الفعل ماضيا.

و الثاني: الكاف كقول الشاعر:

*كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ *[74] ج2 ص720.

واختلف النحاة في أمر الكاف إذا اتصلت بها " ما " الكافّة. و ذلك في نحو قوله تعالى: «اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ »[111] الآية 138. فقيل: " ما " موصولة و التقدير:كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تكفّ الكاف بما، و إنّ " ما " في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية[19] ج1 ص445.

والحقّ أنّ " الكاف " و " رُبَّ " اختصتا بالعمل في الاسم، و لمّا دخلت عليها " ما " صارت كل واحدة منها مع " ما " بمنزلة كلمة واحدة فصارتا تدخلان على الفعل، فزال اختصاصها بالاسم فلم تعملا في الفعل عند دخولها عليه، و هذا واضح من قول سيبويه: " و سألت الخليل عن قول العرب، انتظرني كما آتيك، و ارقبني كما ألحقك، فزعم أن ما و الكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، و صيّرت للفعل كما صيِّرت للفعل ربَّما، و المعنى لعلي آتيك، فمن ثمَّ لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بربمَّا.." [31] ج3 ص116.

و الثالث: الباء. [19] ج1 ص 445.

وذكر ابن مالك أن باء الجر قد تكف "بما" فيليها الفعل، إذ إنَّ دخول ما الكافة على الباء يحدث فيها معنى التقليل، فتصير بمعنى ربمَّا[48] ج 2 ص429 ،كما في قول الشاعر:

فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحِيْرُ جَوَابًا لبِمَا قَدْ تَرَى وَ أَنْتَ خَطِيْبُ[74] ج2 ص720.

واعترض عليه أبو حيان الأندلسي بأن الباء للسببية ،وأن "ما"بعدها مصدرية لا كافة. [48] ج2 ص429.

ومما ألغي عمله لعلّة أفقدته الاختصاص (إنّ)و (أنَّ)، إذ إنهما إذا خففتا بطل عملهما، وصار لا يليهما إلاّ الأفعال المختصة بما أصله مبتدأ و خبر، و قد أوضح الزمخشري علّة إلغاء عملها فقال: " و تخففان فيبطل عملها، و من العرب من يعملها، و المكسورة أكثر إعمالا و يقع بعدها الاسم و الفعل، و الفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر، و جوّز الكوفيون غيره..." [24] ص394-395.

ويقصد بذلك أن (إنَّ) و (أنَّ) إذا خففتا صارتا لا تعملان شيئا لزوال اختصاصها بما أصله مبتدأ و خبر، فتقول: إنْ زيد منطلق برفع (زيدٌ) و (منطلقٌ) على أنهما مبتدأ و خبر ارتفعا بعامل الابتداء، إلاّ أنه إذا خففتا صارتا تدخلان على الفعل و الاسم، و الفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على ما أصله مبتدأ و خبر، كقوله تعالى: « وَ إِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِيْنَ »[112] الآية 186.

ومما ألغي عمله لعلّة أفقدته الاختصاص (لكنَّ) ، حيث إنها " تخفف فتهمل وجوبًا كما في قوله تعالى: « وَ لَكِنَ اللهُ قَتَلَهُمْ » [92] الآية 17، و أجاز يونس و الأخفش إعمالها "[76] ج1 ص240.

وذهب الزمخشري إلى أنهَّا تخفف فيبطل عملها، كما يبطل عمل إنّ و أنّ إذا خففتا، و من ثمّ تصبح عاطفة[24] ص398. كقولك: جاءني زيدٌ لكن بكرٌ لم يجيء.والعاطف يدخل على الاسم والفعل على حدّ سواء.

وذهب ابن الشجري مذهب الزمخشري في إبطال عمل (لكنَّ) إذا خففت، لأنها تصبح غير مختصة بما تدخل عليه، بدليل خروجها للعطف، فتدخل على الاسم فيرفع بعدها بالابتداء على أنه مبتدأ، أو يليها فعل، فلا تعمل شيئا لزوال الاختصاص عنها، و إلى هذا يذهب ابن الشجري فيقول: « إنَّ لكنَّ إذا خففت بطل عملها و صارت من حروف العطف، فارتفع الاسم بعدها بالابتداء، كقوله تعالى: « لَكِنِ اللهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ »[93] الآية166، و لاصقها الفعل في نحو: ما خرج زيد لكنْ خرج بكر»[110] ج2 ص 563.

يقول أيضا: " و مما حذفوا تضعيفه و ألغوه (لكنّ) جعلوها بعد التخفيف عاطفة، إذا لم تكن مع الواو، و ذلك نحو: ما قام أخوك لكن أبوك، فإن استدركت بها مجردة من العطف قلت لكن"[110] ج2 ص178.

و يقصد بذلك أنّ (لكنَّ) إذا خففت بطل عملها بسبب زوال اختصاصها بما تدخل عليه، ومن ثمّ فإنها تصبح عاطفة كقولك: قام زيد لكن عمرو.

ومما ألغي عمله لعلّة أفقدته الاختصاص (كأنَّ) حيث إنها تخفف فيبطل عملها[24] ص398، كما في نحو قولــه:

وَ نَحْرٌ مُشْرِقُ اللَوْنِ كَـأنْ ثَدْيَـاهُ حُقَـانِ [24] ص398.

وقد أوضح النحاة علّة إلغاء عمل (كأن) و هي أنها لما خففت زال اختصاصها بالاسم، وهذا واضح من قول ابن الحاجب: « و إنما كانت " كأنَّ " إذا خففت ألغيت على الأفصح لوجهين: أحدها: بُعدها عن شبه الفعل، لأنها إنما عملت لشبهها به، و بيان بُعدها دخول حرف الجرّ عليها، و الثاني: أنها لم تكثر كثرة " إنَّ " إذا خففت"[57] ج2 ص659.

ومعنى ذلك أن " كأنَّ " إنما عملت لشبهها بالفعل، أي أنها أشبهت الفعل الذي قدّم مفعوله على فاعله، كقولك: ضرب عمرًا زيدٌ، فإن اسمها مشبه بالمفعول، و خبرها مشبه بالفاعل، إلاّ أنها لمّا خففت ألغي عملها على الأرجح لسببين، الأول: زوال اختصاصها بالاسم لبُعد شبهها بالفعل، لأنها إنما عملت لشبهها به، و دليل بُعدها عنه دخول حرف الجرّ عليها،كما في نحو قول الشاعر:

كَأنْ ظَبْيَـةٍ تَعْطُـوْ إلى وَارِقِ السَّلَمِ[81] ص 172.

ألا ترى أنّ الكاف دخلت عليها بدليل أنّ " ظبية " مجرورة بعدها عند من أهملها.

و الثاني: أنها لم تكثر كثرة إنَّ إذا خففت، ألا ترى أن إنَّ إذا خففت كثر استعمالها معملة و مهملة، فتقول: إنْ زيدًا منطلقٌ بإعمال" أنْ" المخففة، وإنْ زيدٌ منطلقٌ بإهمالها.

5.2.ما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة.

أوضحنا في المبحث السابق أن الأصل في العامل المختص بأحد القبيلين أن يعمل ، وفقا للقاعدة التي تنصُّ على أن كل عامل اختص بمعموله، و لم يتنزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل إلاّ إذا اعترض عمله عارض فيكفّه عن العمل، كاتصال "ما" الكافّة بإنّ و أخواتها، و تخفيف إنَّ و أنَّ ولكنَّ وكأنَّ، وذهاب الجزاء من " مَنْ " المجازاة، و إلغاء عمل "إذن" إذا فصل بينها و بين معمولها (الفعل المضارع) بغير القسم أو لا النافية وبيَّنا أن علة ذلك هي فقد الاختصاص.

وقد توصل النحاة بعد أن طال تأملهم في ظواهر اللغة، و أمتد بهم أمد الاستقراء إلى أن الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصا، غير أن هذه القاعدة لا تطرد على الدوام في لغة العرب، لأن هناك حروفا لا تختص في الأصل، و لكنها لما حملت على حروف مختصة بالأصالة صارت مختصة كاختصاص تلك الحروف الأصول. قال السيوطي نقلا عن ابن أبي الربيع: " اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل، فالقياس أن تعمل فيما تختص به، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل، فمتى وجدت مختصا لا يعمل، أو غير مختص يعمل فسبيلك أن تسأل عن العلّة في ذلك، فإن لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس"[41] ج1 ص300.

ذكر النحاة أن الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصا، و من ثمّ فإن حروف الجرّ عاملة بالأصالة لأنها تختص بالاسم، و لا يمكن لها أن تباشر الأفعال، لأنه لا اختصاص لها بالأفعال، و مثاله أيضا النواصب و الجوازم فإنها مختصة بالفعل المضارع، و لا يمكن لها أن تعمل في الأسماء، لأنه لا اختصاص لها بالأسماء، أما حروف العطف و حرفا الاستفهام، فإنها غير عاملة لأنه لا اختصاص لها بما تدخل عليه، لجواز مجيء الأسماء و الأفعال بعدها على حد سواء، أما السين و سوف و قد و أل، فإنها لم تعمل فيما دخلت عليه بالرغم من اختصاصها، و علّة ذلك أنها تنزلت منزلة الجزء من الكلمة، أما الأسماء كاسم الفاعل و الصفة المشبهة، فالأصل فيها ألا تعمل لأنها أسماء و الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، و من ثمّ فإنه تمَّ إعمالها لعلّة و هي مشابهتها للفعل.

ويقول السيوطي أيضا نقلا عن ابن أبي الربيع: " و إذا صحت هذه القاعدة فأقول إنّ " ما " النافية ليس لها اختصاص فيجب ألا تعمل، و لذلك لم يعملها بنو تميم، فهي عندهم على القياس، فلا سؤال في كونها لم تعمل لأن الشيء إذا جاء على قياسه و قانونه لا يسأل عنه، و أما أهل الحجاز فأعملوها لشبهها بليس من وجوه..." [41] ج1 ص300.

ويبيِّن ابن أبي الربيع هاهنا أن الأصل في "ما"النافية ألا تعمل لأنه لا اختصاص لها في الأصل، لجواز مجيء الأسماء و الأفعال بعدها على حد سواء،فتقول:ما حاضرٌ زيدٌ،وما يحضرُ زيدٌ،ولذلك لم

يعملها بنو تميم فهي عندهم على القياس،وأما الحجازيون فأعملوها لشبهها بليس في تضمنها معنى النفي.إذ جعلوها تختص بالاسم كما تختص به ليس وهي عاملة.

وتبعا لهذه القاعدة التي ذكرها ابن أبي الربيع كان الأصل في " لا " النافية للجنس ألا تعمل كذلك لأنها حرف مشترك يدخل على الأسماء و الأفعال، غير أنها لما حملت على " إنّ " صارت مختصة بالأسماء كاختصاص إنّ، و قد أوضح ابن يعيش علّة إعمالها فقال: " و اعلم أنّ " لا " من الحروف الداخلة على الأسماء و الأفعال فحكمها ألا تعمل في واحد منها، غير أنها لما عملت في النكرات خاصة لعلّة عارضة، و هي مضارعتها " إنَّ "، كما أعملت " ما " في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس و الأصل ألاّ تعمل "[23] ج2 ص455.

ويصرّح ابن يعيش في هذا النص أن الأصل في " لا " ألاَّ تعمل لأنه لا اختصاص لها بالأسماء، فهي حرف مشترك يدخل على الأسماء و الأفعال على حد سواء، و المشترك مما لا يجوز إعماله، إلاّ أنها لما حملت على "إنَّ" صارت مختصة كاختصاص " إنَّ "، كما تمّ حمل " ما " النافية على " ليس " فصارت مختصة بما أصله مبتدأ و خبر كاختصاص " ليس ".

ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى التمسك بالقاعدة التي تنص على أن الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصا، فقد اعتبر أبو حيّان الأندلسي إعمال (لا) عمل (ليس) ضعيف جدا، لأنه لا يستند إلى قاعدة مطردة، فمجيء إعمالها في بيت نادر في فصيح نظم لا يقيم الحجَّة على الإطلاق بأن تكون عاملة؛ فقال: "... فهذا كله يدل على أن إعمال (لا) إعمال (ليس) ضعيف جدا، ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهبا حسنا، إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلا و لا في نظم، إلاّ في بيت نادر ينبغي ألاّ تبنى عليه القواعد "[113] ص406.

وعلى هذا الأساس اختلف النحاة أيضا في تقدير حكم (ما) و(إنْ) النافيتين، فلغة أهل الحجاز على إعمال (ما) عمل (ليس) إذا دخلت على جملة اسمية وفقا للشروط المعروفة، في حين أن بني تميم يهملونها، فلا يعملونها فيصح على لغتهم ما زيدٌ حاضرٌ.

والحقيقة أن " ما " من الحروف غير المختصة، و من ثمّ فإن حقها - تبعا للأصل المذكور- أن تكون مهملة، و مع ذلك فإنها لما أشبهت " ليس " في المعنى ألحقها الحجازيون بليس فصارت فرعا عنها في العمل، و كانت - بهذا الاعتبار- أقل تصرفا منها ، فعلى حين يجوز في (ليس) أن يتقدم اسمها على خبرها، فإنَّ " ما " يبطل عملها إذا اختل أحد شروط إعمالها كأن ينتقض نفي خبرها بإلاّ، كما في قوله تعالى: « وَ مَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُوْلٌ...» [99] الآية144، أو تقدم خبرها على اسمها كما في قول العرب: (مَا مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ) [81] ص157، أو اقترن خبرها بإنْ الزائدة [114] ص60.كقول الشاعر:

بَنِيْ غُدَانَـةَ مَا إِنْ أَنْتُـمْ ذَهَـبٌ وَ لاَ صَرِيْـفٌ وَ لَكِنْ أَنْتُمْ الخَـزَفُ[115] ج4 ص119.

وفي ذلك يقول سيبويه في باب: " ما جرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله و ذلك الحرف ما، تقول: ما عبد الله أخاك، و ما زيد منطلقا، و أما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا و هل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل، و ليس " ما " كليس، و لا يكون فيها إضمار، و أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، و ذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلاّ مع الحين تضمر فيها مرفوعا، و تنصب الحين لأنه مفعول به و لم تمكّن تمكنها و لم تستعمل إلاّ مضمرا فيها، لأنها ليست كليس في المخاطبة و الإخبار عن الغائب، تقول: لستَ و لستِ و ليسوا؛ و عبد الله ليس ذاهبًا فتبنى على المبتدإ و تضمر فيه، و لا يكون هذا في لات، لا تقول: عبد الله لات منطلقا، و لا قومك لاتوا منطلقين، و نظير لات في أنه لا يكون إلاّ مضمرًا فيه ليس و لا يكون في الاستثناء، إذا قلت:آتوني ليس زيدًا، و لا يكون بِشْرًا،و زعموا أن بعضهم قرأ: (ولاتَ حِيْنُ مَنَاصٍ) [116] الآية3 ، و هي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي:

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[78] ج2 ص8.

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع، و لا يجاوز بها هذا الحين رفعت أونصبت، و لا تمكّن في الكلام كتمكن ليس، و إنما هي مع الحين، كما أن لدن ينصب بها مع غدوة، و كما أن التاء لا تجر في القسم و لا في غيره إلاّ في الله إذا قلت: تالله لأفعلنَّ». [31] ج1 ص57-58-59.

ويبيِّن لنا سيبويه في هذا النص أن الأصل في " ما " ألاّ تعمل لأنها حرف مشترك بمنزلة هل و أمّا، لذلك لم يعملها بنو تميم، فهي عندهم على القياس لأنها ليست فعلا، كما أنها أقل تصرفا من ليس لأنَّها فرع عنه في العمل، أمّا الحجازيون فيعملونها لأنها مشبهة عندهم بليس، كما حملوا عليها لات في بعض المواضع، خاصة مع لفظ الحين، لأنّ لات لا تكون إلاّ مع الحين فيكون اسمها محذوفا، وخبرها منصوبا لأنه مشبه بالمفعول به، إلاّ أنها أقل تصرفا من ليس، لذلك غلب عليها حذف اسمها المرفوع، فلا تقول: عبد الله لات منطلقا، و نظير لات " ليس " و " لا يكون " في الاستثناء، فإنه يضمر فيهما اسما وجوبا، و من هنا يتبين لنا أن الفروع تنحط عن رتبة الأصول، لأن لدن تنصب الاسم، و إن كان الأصل فيها أن تجر الاسم، كما في قولهم: من لدُ غدْوةٍ، و لكن لماَّ شبهوا نون لدن بنون الأعداد العقود نصبوا بها اسما بعدها.كما نصبوا بعد عشرين وثلاثين والأصل في (لدن) ألاَّ تعمل ولماَّ شُبِّهت بالأعداد العقود وصارت نونها بمنزلة نون العقود عملت عملها واختصَّت بما اختصَّت به.

قد رأينا أن الأصل في العمل إنما هو للفعل، و ما عداه من عوامل فهي فرع عنه في العمل لأنها محمولة عليه، إلاّ حروف الجر فإنها تعمل بالأصالة، و كان من ضمن هذه العوامل المشتقات كاسم الفاعل، و اسم المفعول والصفة المشبهة...الخ، إذ الأصل فيها ألاّ تعمل لأنها أسماء و الأسماء لا تعمل في الأسماء إلاّ لعلّة، و تتمثل هذه العلّة في أن بعض المشتقات شابهت الفعل في اللفظ و في المعنى، فصارت مختصة بما تدخل عليه كاختصاص الفعل.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة اسم الفاعل، لأنه يشبه الفعل المضارع شبها معنويا و شبها لفظيا، فهو مثله في الدلالة إذ يدل على الحدث و فاعله و زمنه عند عمله، و هو مثله أيضا في الشكل اللفظي، فإذا قلت: إني لمساعد طلبة العلم، و وازنت بين (مساعد) و (أساعد) بدا لك الشبه واضحا في اللفظ و في المعنى، فمن حيث البنية اللفظية لا ترى بين الكلمتين خلافا، إلاّ تلك الميم المضمومة في الاسم التي حلت محل الهمزة المضمومة في الفعل، و من حيث المعنى تدل كل منها على الحدث و فاعله المضمر فيها و على الزمن الحاضر أو المستقبل [101] ص162، و هذا واضح من قول السيوطي: "... ألا تراهم لمآ شبَّهوا المضارع بالاسم فأعربوه، و تـمَّموا ذلك المعنى بينهما، بأن شبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه..." [117] ص102.

ويؤكد السيوطي في هذا النص أن العرب لمآ شبهت الفعل المضارع بالاسم أعربته، و إن كان أصله البناء، لأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، و ألحقت اسم الفاعل بالفعل المضارع فأعملته حملا عليه و أصله ألا يعمل، لأنه اسم و الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة ،فلا اختصاص له في الأصل.فهو يَختص به الفعل وما أشبهه من العوامل وحروف الجر ولا يختص هو بشي،لأنه لا يتطلَّب معنى في غيره،بل يتطلَّبه غيره معنى.

وقد عقد سيبويه في الكتاب بابا تحدث فيه عن علّة إعمال اسم الفاعل، فقال: " هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوّنا، و ذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدا، فمعناه و عمله مثل: هذا يضرب زيدًا غدًا، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، و تقول: هذا ضاربٌ عبد الله الساعة،فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة و كان زيد ضاربا أباك، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه، و كان موافقا زيدًا، فمعناه و عمله كقولك، كان يضرب أباك و يوافق زيدًا، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل و المعنى منونا"[31] ج1 ص164.

وواضح من قول سيبويه أن اسم الفاعل إنما عمل لعلّة و هي مشابهته للفعل في اللفظ والمعنى، وإن كان الأصل فيه ألاّ يعمل لأنه لا اختصاص له، غير أنه لمآ حمل على الفعل جرى مجراه في الإعمال و صار مختصا كاختصاص الفعل بما يدخل عليه، إلاّ أن عمله في الاسم مقيّد بشروط منها،

دلالته على الحال أو الاستقبال، فتقول: عبد الله ضاربٌ زيدًا الساعة، وعبد الله ضاربٌ زيدًا غدًا، أما إذا كان زمنه ماضيا فيشترط فيه ألاّ يكون ماضيا منقطعا، فلا يجوز إعماله في نحو قولنا: وَحْشِيٌّ قَاتِلُ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ، لأن زمن الماضي منقطع هاهنا، كما يشترط فيه أيضا اعتماده على نفي أو استفهام فتقول: أقائمٌ الزيدان؟ وما قائمٌ الزيدان؟، أو على مبتدإ، أو موصوف ،أو ذي حال كقولك:زيد منطلق أخوه،ورجل نافع علمه، وجاءني زيد راكبا فرسا.

والحقّ أن اسم الفاعل العامل يقوم بما يناط بالفعل من وظائف، حتى إنَّ بعض النحاة يسميه الفعل الدائم؛ و لهذا عمل في الأسماء فرفع الفاعل و نصب ما نصب من الفضلات [101] ص162. و ذلك نحو قول ذي الرُّمة:

ألاَ أيُّـهَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسُهُ لِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْـهِ المَقَـادِرُ. [118] ج2 ص1037.

الشاهد في هذا البيت : إعمال اسم الفاعل (الباخعُ) لدلالته على الحال فرفع فاعلا (الوجدُ).

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة صيغ المبالغة، حيث إنها تعمل عمل فعلها إذا كان فيها ما في الفعل، تقول: إنك لضروب من يستحق الضرب، و قد بسط سيبويه الحديث عن علّة إعمالها فقال: "و أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنه يريد أن يحدّث عن المبالغة، فما هو الأصل الذي بني عليه أكثر من هذا المعنى: فَعُوْل، و فَعَّال و مِفْعَال، و فَعِل، و قد جاء: فَعِيْل كَرَحِيْم و عَلِيْم و قَدِيْر وسَمِيْع و َبصِيْر يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم و التأخير و الإضمار و الإظهار، و لو قلت: هذا ضروب رءوسَ الرجال و سوقَ الإبل على: و ضروب سوق الإبل جاز، كما تقول: هذا ضاربٌ زيدٌ و عمرًا، و تضمر و ضَاربٌ عَمْرًا "[31] ج1 ص110.

ويوضِّح سيبويه في هذا النص أن صيغ المبالغة استحقت العمل لأنها محمولة على اسم الفاعل، وإن كان الأصل فيها ألاّ تعمل لأنه لا اختصاص لها في الأصل، ثم إن الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، و لكنها لما حملت على اسم الفاعل عملت عمل فعلها، لأن اسم الفاعل فرع في العمل عن الفعل، لكونه يجري مجراه في الحركات و السكنات وعدد الحروف، و في الدلالة على الحال و الاستقبال، لذلك يجوز فيها التقديم و التأخير و الإضمار و الإظهار، لجواز ذلك في اسم الفاعل، فتقول: إني لضروب من يستحق الضرب، كما تقول إني لضارب من يستحق الضرب.

وذهب ابن خروف إلى أن صيغ المبالغة أقوى في العمل من اسم الفاعل، و ذلك أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، في حين أن صيغ المبالغة تعمل حتى و إن كانت بمعنى الماضي، واعتلَّ

لذلك بأنها لماّ كانت فيها مبالغة تأكّد فيها المعنى، فلزم أن تكون في العمل أقوى[40] ج2 ص1055، مستدلا بقول الشاعر:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا [31] ج1 ص111.

واعترض عليه ابن أبي الربيع بأن هذه الأمثلة لا تعمل إلاّ في الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل، كما أن جمع اسم الفاعل لا يعمل إلاّ في الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل، لأن عمل هذه الأمثلة تم بالحمل على اسم الفاعل، و من ثمّ فلا يكون الفرع أقوى من الأصل[40] ج2 ص1056-1057.

والأصح أنّ الأصل في صيغ المبالغة ألا تعمل لأنه لا اختصاص لها في الأصل، و من ثمّ كان عملها مقيدا بحملها على اسم الفاعل فجرت مجراه في الإعمال، و لا يمكن أن تكون أقوى منه في العمل، لأنها فرع عن اسم الفاعل، و اسم الفاعل فرع في العمل عن الفعل، و الفروع تنحط عن رتبة الأصول.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة اسم المفعول، لأنه يشبه الفعل المضارع في المعنى و يشبهه في اللفظ حينما يكون من فوق الثلاثي، و من ثم كان قادرا على عملين في الاسم، أولهما الرفع و يحدثه في نائب الفاعل، و ثانيهما النصب و يحدثه في المفعول به الثاني أو الثالث إذا كان فعلا متعديا إلى اثنين أو ثلاثة فتقول: إنه مكسوٌّ ثوبًا[101] ص162.

وقد أوضح ابن يعيش علة إعماله فقال: " و شرط إعماله كشرط إعمال اسم الفاعل، في أنه لا يعمل حتى يعتمد على كلام ما قبله كاسم الفاعل لضعفه عن درجة الأفعال، و لا يعمل أيضا إلاّ إذا أريد به الحال أو الاستقبال، نحو قولك: هذا مضروب غلامه الساعة، و مررت برجل مكرم أخوه غدا، و تقول في التثنية: هذان مضروبان، و مررت برجلين مضروبين، ففي مضروب ضمير مستكن، و هو ضمير الفاعل و الألف و الياء علامة التثنية على حدّهما في قولك: رَجُلان و رَجُلين لأنه اسم كما أنه اسم، و تقول: هذان مضروب غلامهما فترفع به الظاهر و لا تلحقه علامة التثنية لأنه لا ضمير فيه"[23] ج6 ص121.

ويبيِّن ابن يعيش في هذا النص أن الأصل في اسم المفعول عدم الإعمال، لأنه اسم و الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، و من ثمّ فلا اختصاص له في الأصل، إلاّ إذا استوفى شروط إعماله فإنه يعمل عمل فعله، و من ضمن هذه الشروط اعتماده على ما يعتمد عليه اسم الفاعل لضعفه عن درجة الأفعال،و دلالته على الحال أو الاستقبال، فتقول: زيد مضروبٌ غلامُه الساعة، ومررت برجل مكرَمٍ أخوه غدا، و تقول في التثنية: هذان مضروبان، و مررت برجلين مضروبين، فترفع به نائب فاعل وهو الضمير المستتر، و تلحق به الألف و الياء للدلالة على التثنية، بخلاف قولك: هذان مضروبٌ غلامُهما، فترفع به الظاهر، و لا تلحق به علامة التثنية لأنه لا ضمير فيه.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة الصفة المشبهة، فقد ذكر النحاة أن الأصل في الصفة المشبهة ألاّ تعمل، لكنها حملت على اسم الفاعل لأنها في معنى اسم الفاعل الدال على الحال،وتشبه الفعل فيما يلحقه من علامات النوع من تأنيث وتذكير،وفيما يحذف منه من علامات التثنية والجمع، فعملت عمل اسم الفاعل اللازم الدال على الحال، لكنها لا تقوى قوته، فهو يعمل في الظاهر والمضمر، وفيما كان من سبب الأول، و فيما لم يكن من سببه، فتقول: مررت برجل يتكلم عمرو في داره، لأن عمرًا ليس من سببه، والصفة المشبهة لا تعمل فيما لم يكن من سبب الأول[40] ج2 ص1075.

وخالف ابن الطراوة الزجّاجي و الشّلوبين في حمل الصفة المشبهة على عمل اسم الفاعل مدّعيا أن الذي استحقته بالحمل هو النعت، أما العمل فاستحقته بحق الأصل[40] ج2 ص1075.

والواقع أن الأصل في الصفة المشبهة ألاّ تعمل لأنه لا اختصاص لها في الأصل، و من ثمّ فإن إعمالها مقيّد بحملها على اسم الفاعل لأنها فرع عنه في العمل، كما أن اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل، و الفروع تنحط عن رتبة الأصول، فلا تكون الصفة المشبهة عاملة بالأصالة،وهذا واضح فيما نقله السيوطي عن ابن أبي الربيع:"...وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل،واسم الفاعل عمل لشبهه بالفعل،فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا،لأنها لا تعمل إلا فيما كان من سبب الأول... "[41] ج1 ص317.

وقد تحدث سيبويه عن عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل، فعقد لذلك بابا بعنوان: " هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال و ما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو: الحسن والكريم، و ما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها، و ذلك قولك: مررت برجل حسنٌ أبواه، و أحسن أبواه، و أخارج قومك، فصار هذا بمنزلة: قال أبواك، و قال قومك على حدّ من قال قومك حسنون إذا أخّروا، فيصير هذا بمنزلة أذاهب أبواك و أمنطلق قومك، فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت: قومك منطلقون و قومك حسنون، كما تقول: أبواك قالا ذاك، وقومك قالوا ذاك، فإن بدأت بنعت مؤنث يجري مجرى المذكر إلاّ أنك تدخل الهاء، و ذلك قولك: أذاهبة جاريتاك؟ و أكريمة نساؤكم؟ فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل إذا قلت: قالت نساؤكم و ذهبت جاريتاك"[31] ج2 ص36.

ويقول أيضا: " و كذلك أقرشي قومك، و أقرشي أبواك، فإذا أردت الصفة جرى مجرى حسن وكريم، و إنما قالت العرب: قال قومك و قال أبواك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك، و قالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا "[31] ج2 ص36-37.

ويقول: " و قال الخليل – رحمه الله – فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات و كذلك شاب وشيخ و كهل، فإذا أردت شابّين و شيخين و كَهْلِين تقول: مررت برجل كهل أصحابه و مررت برجل شاب أبواه"[31] ج2 ص41.

ويقول أيضا: " و قال الخليل - رحمه الله – فإن ثنّيت أو جمعت فإنّ الأحسن أن تقول: مررت برجل قرشيان أبواه، و مررت برجل كهلون أصحابه، و تجعله اسمًا بمنزلة قولك: مررت برجل خزٌّ صُفَّته"[31] ج2 ص41.

ويقول: " و قال الخليل - رحمه الله – و من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حسنين أبواه، و مررت بقوم قرشيين آباؤهم و كذلك أفْعَلَ نحو أعْوَرَ و أحْمَرَ، و تقول مررت برجل أعْوَرَ أبواه و أحْمَرَ أبواه، فإن ثنّيت قلت: مررت برجل أحمران أبواه تجعله اسما، و من قال أكلوني البراغيث، قلت على حدّ قوله: مررت برجل أعورين أبواه"[31] ج2 ص41.

و يتضح لنا - مما سبق- أن الأصل في الصفة المشبهة عدم الإعمال لأنه لا اختصاص لها في الأصل، و لكن لما حملتها العرب على الفعل جرت مجراه في الإعمال، و فيما يلحقه من علامات النوع من تأنيث و تذكير و فيما يحذف من علامات العدد من تثنية و جمع فلا تلحق آخره، و من ثمّ فإن هذه العلامات هي في الصفة المشبهة و في الفعل تنزل منزلة واحدة، و قد توصل الخليل وسيبويه -رحمهما الله- إلى ذلك بإجراء الصفة المشبهة على الفعل فظهر لهما الجامع بينهما في المعنى و في التماثل الحاصل بينهما في لحوق علامات النوع بهما، و في حذف علامات العدد منها، لذلك عملت هذه الصفات عمل الفعل مع أنّ أصلها ألاّ تعمل لأنها لا تختص.

و الجدولان الحمليان التاليان يوضحان هذا الإجراء

جدول رقم 04:الصفة المشبهة العاملة عمل فعلها. [4] ص149.

العـــامل أو ما أجـري مجـراه الفـعل		مـعمـوله
	علامــة العـدد المحــدوفة	
قــال	{ ا }*	أبـواك
حــسن	{ ان }	أبـواك
قــال	{ وا }	قـومك
مـنطلق	{ ون }	قـومك

أ

أ

والمتأمل في هذا الجدول يلحظ أنّي تركت المضاف والمضاف إليه في موضع المعمول،والسبب في ذلك أنَّ المضاف إليه من تمام المضاف ،أي أنَّهما صارا كالشيء الواحد.

جدول رقم 05: الصفة المشبهة العاملة عمل فعلها. [4] ص149.

العـامل الفـعل أو ما أجري مجــراه		مــعمـولـه
	علامــة النـــوع	
قـــال	ت	نســـاؤكم
كــريمـ	ـة	نســـاؤكم

أ

والمتأمل في هذين الجدولين الحمليين يلحظ كيف أن علامات التأنيث و التذكير و التثنية والجمع تجري في الصفة مجراها في الفعل في لحوقها به و في حذفها، فهي تحذف من الصفة في الموضع الذي تحذف فيه من الفعل، و تلحق بالصفة في الموضع الذي تلحق فيه بالفعل، و هما إذن متماثلان، إذ مكنهما ذلك التماثل من أن يجريا مجرى واحدا في ذلك، لأن الصفة هاهنا حملت على الفعل وعملت عمله، مع أنها لا تختص في الأصل، و لذلك يؤكد الخليل على أن الصفة إذا جرت على غير مجرى الفعل في لحوق هذه

العلامات بها كقولك:أكريمات نساؤكم، و في حذفها كقولك:أحسنان أبواك، فالمستحسن جعلها اسما لا يعمل شيئا بمنزلة (خَزٌّ) في قولك: مررت برجل خزٌّ صفَّتُه.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة الاسم الجاري مجرى الصفة إذا كان معناه كمعناها؛ يقول سيبويه: " فالجرّ يكون في مررت بصحيفة طين خاتمها على هذا الوجه، و من العرب من يقول: مررت بقاع عرفج كلّه يجعلونه كأنه وصف..."[31] ج2 ص24.

ويتضح من قول سيبويه أن العرب قد تشبه الاسم بالصفة إذا كان معناه كمعناها، فيحمل عليها في الإعمال، كقول بعض العرب: مررت بقاع عرفجٍ كلّه و مررت بصحيفةٍ طين خاتمها، ألا ترى أنهم يجعلون الإسمين (طين) و (عرفج) كالصفة فيعملان عملها قياسًا عليها، و إن كان الأصل فيهما ألاّ يعملا لأنه لا اختصاص لهما في الأصل.

و الجدول الحملي التالي يبين هذا الإجراء:

جدول رقم 06: الاسم العامل عمل الفعل.

	العامل الصفة أو الاسم الجاري مجراه	المعمول
مررت برجل	حسن	أبوه
مررت بقاع	عرفج	كلّه
مررت بصحيفة	طين	خاتمها

والمتأمل في هذا الجدول يلحظ ترك بعض عناصر هذه الجمل خارج الجدول، و السبب في ذلك هو الاكتفاء بالعناصر التي جرى عليها القياس و الحمل، حيث تمّ حمل الاسمين (عرفج) و (طين) على الصفة العاملة (حسن) فعملا عملها، لأنهما في معنى الصفة، و إن كان الأصل فيهما عدم الإعمال، لأنه لا اختصاص لهما في الأصل "[4] ص150..وهو حال الأسماء التي يُختصُّ بها في الأصل ولا تختص هي بشيء،لأنَّ معانيها في نفسها لا في غيرها.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة المصدر وهو غير المشتقات، لأنه يشبه الفعل في دلالته على الحدث، و لأن حروف الفعل ثابتة فيه، قال السيوطي نقلا عن ابن النَّحَّاس: "إنما عمل المصدر لأنه أصل الفعل،وفيه حروف الفعل فأشبهه فعمل. "[41] ج1 ص243.

ويشترط النحاة لعمله أن يقع موقع الفعل و ينوب عنه، لأنه الفعل مشتق منه أو أن يقع موقع ما يؤول بمصدر،أو أن يكون منوّنًا كما في نحو قوله تعالى: « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِيْ مَسْغَبَةٍ يَتِيْماً ذا مَقْرَبَةٍ » [119] الآيتان 14-15. أو مضافا كقولك:عجبت من ضرب زيدٍ عمراً [120] ص88.

وقد بسط سيبويه الحديث عن المصدر العامل عمل فعله فقال:" هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله و معناه، و ذلك قولك عجبت من ضرب زيدًا بكر، و من ضرب زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمرًا، و يضرب عمرًا زيدٌ"[31] ج1 ص189.

ويقصد بذلك أن المصدر إنما عَمِلَ عَمَلَ فعله لأنه يشبه الفعل في الدلالة على الحدث، كما أن حروف الفعل ثابتة فيه فجرى مجراه في الإعمال و إن كان الأصل فيه عدم الإعمال لأنه لا اختصاص له في الأصل.مادام اسما للعلة التي ذكرتها من قبل.

والمصدر- في نظر النحاة- أضعف عملا من المشتقات، لأنه لا تضمر فيه الضمائر التي تضمر في الفعل ،فهو إذن أبعد منها عن الفعل في طبيعته ولذلك كان دونها في القدرة على العمل ،لأنها لا تضمر فيها الضمائر كالفعل[79] ص240.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة اسم المصدر و المراد باسم المصدر " ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، و خالفه بخلوه لفظا و تقديرا من بعض ما في فعله دون تعويض كعطاء فإنه مساو لإعطاء معنى و مخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله و هو خال منها لفظا و تقديرا، ولم يعَوَّض عنها شيء"[22] ج2 ص61-62.

و يتضح لنا من هذا التعريف أن اسم المصدر ما كان مشابها للمصدر في الدلالة على معناه، و مخالفا له لفظا و تقديرا في أحد حروف فعله دون تعويض، نحو: عطاء ألا ترى أنه مساو لإعطاء معنى، إلاّ أنه مخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، لأن عطاء اسم مصدر مأخوذ من الفعل "أعطى"، و حذفت همزته للتخفيف لذلك لم يعَوَّض عنها بشيء.

وعلى هذا الأساس كان اسم المصدر عاملا عمل فعله، و إن كان الأصل فيه عدم الإعمال لأنه لا اختصاص له في الأصل، إلاّ أنه لما حمل على الفعل جرى مجراه في الدلالة على الحدث فعمل عمله ،غير أن إعمال اسم المصدر قليل، و قد استشهد له النحاة ببيت القطامي:

أكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّيْ وَ بَعْدَ عَطَائِكَ المَائَةَ الرَتَاعَا [121] ج1 ص170.

الشاهد فيه: نصب "المائة" بـ "عطائك"؛ و منه حديث الموطأ « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ اِمْرَأَتَهُ الوُضُوءُ»[122] ص27؛ "فامرأته " منصوب بـ " قبلة "[22] ج2 ص63.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة اسم التفضيل، إلاّ أنه قليل الإعمال، لأنه بعيد الشبه بالفعل، فمثله مثل الصفة المشبهة، إلاّ أنه ينحط عنها في العمل، لأنه لا يجاري اسم الفاعل في طريقة تثنيته وجمعه، ولا يقع في الكلام موقع الفعل[23] ج6 ص151.

وذهب الأستراباذي إلى أنَّ سبب قلة إعمال اسم التفضيل راجع في الأساس إلى أن أصل استعماله يكون مع (من) فتقول: مررت برجل أفضل من عمرو، و من ثمّ فلا يثنى و لا يجمع و لا يؤنث كما هو الحال بالنسبة إلى اسم الفاعل، و علّة ذلك أنه لا يطَّرد في الألوان و العيوب، لأنك لا تقول: أبيضون و أبيضة كما تقول: ضاربون و ضاربة[33] ج4 ص413.

وذكر النحاة أنه لا ينصب المفعول به مطلقا، و لهذا قالوا في قوله تعالى: « إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيْلِهِ »[100] الآية117. "إنَّ (مَنْ) ليست مفعولا بأعلم، لأنه لا ينصب المفعول و لا مضافا إليه، لأن أفعل بعض ما يضاف إليه، فيكون التقدير: أعلم المضلين، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم، أي: يعلم من يَضلّ "[81] ص307.

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق[81] ص307، فتقول: زيد أفضل من عمرو، فيكون في أفضل ضمير مستتر عائد على زيد.

واختلف النحاة في عمل اسم التفضيل هل يرفع الظاهر مطلقا، أو يرفعه في بعض المواضع فقط؟. الحقّ أن بعضهم يرفعه مطلقا، فتقول: مررت برجل أفضل منه أبوه فتجر (أفضَلَ) بالفتحة على أنه صفة لرجل، و ترفع الأب على الفاعلية، و هي لغة قليلة، و أكثرهم يوجب رفع (أفضل) في ذلك على أنه خبر مقدم و (أبوه) مبتدأ مؤخر و فاعل (أفضل) ضمير مستتر عائد إليه، و لا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل، و ضابطها: أن يكون في الكلام نفي بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضّل على نفسه، و مثال ذلك قول العرب: « ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد » [81] ص307-308.

أو أن يكون مكان النفي استفهام كقولك: هل رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد؟، أو نهي نحو: لا يكن أحدٌ أحبّ إليه الخير منه إليك[81] ص309.

وتفسير مسألة الكحل أن اسم التفضيل (أحسن) يرفع فاعلا و هو (الكحل)، و أكثر ما يرفع الضمير المستتر كقولك: العلم أفضل من المال، ففي أفضل ضمير مستتر تقديره (هو) و لا يرفع الظاهر،

إلاّ إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه نحو قولك: ما رأيت رجلا أشهى إلى قلبه الكرمُ منه إلى قلب حاتم الطائي، أو ما رأيت رجلا أشهى إلى قلبه الكرمُ من حاتم الطائي، فإنه يصح أن يقال مكانه: ما رأيت رجلا يشتهي قلبه الكرم أكثر مما يشتهيه قلب حاتم الطائي أو أكثر من حاتم الطائي، و ضابط هذه المسألة أن يكون اسم التفضيل صفة لاسم جنس أو خبر عنه واقعا بعد نفي أواستفهام، و أن يكون مرفوعه أجنبيًا مفضَّلاً على نفسه.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة اسم الفعل " و هو اسم يدل على فعل معين و يتضمّن معناه و عمله من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل " [102] ج4 ص109-110، و ذلك نحو قول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَ مَنْ بِهِ وَ هَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيْقِ نَوَاصِلُهْ [81] ص279.

والشاهد في هذا البيت؛ قوله: « هيهاتَ العقيقُ » و قوله « هيهاتَ خِلٌّ » حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل بمعنى (بَعُدَ) و رفع به فاعلا كما يرفعه بـ (بَعُدَ)، فدل ذلك على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه، و إن كان الأصل فيه ألاّ يعمل لأنه لا اختصاص له ما دام اسما لا فعلا.والأسماء يُختص بها ولا تختص في الأصل لأنها دوال على معان في أنفسها،ولا تتطلب معنى في غيرها ،وإن كانت كذلك فلشبهها بالفعل فصارت عاملة تختص بما يختص به.

وعلّة عمله أنه تضمن معنى الفعل و زمنه، لكونه دالا عليه فيرفع الفاعل مثله، و يسايره في التعدي و اللزوم، فإن كان دالا على فعل متعدّ فهو مثله،وإن دل على لازم فإنه يتعدى بحرف جرّ معين فهو مثله أيضا،و في الحالتين لابد أن يرفع فاعلا،و إن كان اسم الفعل مشتركا بين أفعال مختلفة بعضها لازم وبعضها متعد، فإنه يساير الفعل الذي يؤدي معناه في التعدي و اللزوم نحو قولك: حيَّ على المائدة، و التقدير: ايت المائدة، و حيَّ على فعل الخير، و التقدير: أقبل على فعل الخير، و منه (هَلُمّ)، فإنها تكون متعدية كقوله تعالى: « هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ » [100] الآية150. بمعنى: قرِّبوا و أحضروا مع شهدائكم، و تكون لازمة نحو قوله تعالى: « هَلُمَّ إِلَيْنَا » [123] الآية18. بمعنى اقترب[102] ج4 ص118-119.

ونستنتج مما سبق أن اسم الفعل إنما عمل عمل فعله لأنه محمول عليه، و دال على معناه فوجب أن يعمل و إن كان الأصل فيه ألاّ يعمل لأنه لا اختصاص له ، لكونه اسما و الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة ما عُرف عند النحاة بتمام الاسم و إن كان الأصل فيه ألاّ يعمل، لأنه لا اختصاص له بالاسم في الأصل، و لكن لماّ شابه الفعل التام بفاعله نصب اسما بعده.

ويشرح الأستراباذي معنى تمام الاسم بقوله: « و معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها و الاسم مستحيل الإضافة مع التنوين و نوني التثنية و الجمع، و مع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل و صار به كلاما تاما، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا، لمشابهته الفعل التام بفاعله، و هذه الأشياء التي تمّ بها الاسم، إنما قامت مقام الفاعل الذي يتم الكلام لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقيب الفعل »[33] ج2 ص102.

إن الأصل في عمل النصب إنما هو للفعل، و ما عداه من نواصب محمول عليه، و من مثل ذلك العوامل التي تسمى تمام الاسم، و إن كان الأصل فيها ألاّ تعمل لأنه لا اختصاص لها في الأصل، إلاّ أن الاسم يتم بالتنوين أو ما بمنزلته كنون الأعداد العقود و نون التثنية و الجمع، و الإضافة فينصب ما بعده كما يتم الفعل بفاعله، يتم الاسم بالتنوين أو ما بمنزلته فيمنع جرّ الاسم بعده فينصبه، كما يتم الفعل بفاعله فيشغله عن عمل الرفع في مفعوله فينتصب المفعول، و قد لا يظهر التنوين و لا ما هو بمنزلته في بعض العوامل المناظرة لتمام الاسم، فيقدر فيها مثل: كم الاستفهامية و الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر لأن أصلها التنوين فذهب منها لعلة[124] ص137.

وفي هذا الصدد يقول محمد بن عبد الله الورَّاق: «...و ذلك أنك إذا قلت عندي عشرون درهما، فالنون منعت الدرهم من الجرّ، كما منع الفاعل من الرفع، يعني من رفع المفعول، فصارت النون كالفاعل، و صار التمييز كالمفعول و كذلك قولهم: خمسة عشر درهما، و إنما انتصب الدرهم لأن التنوين فيه مقدر، و إنما حذف لأجل البناء، كما يحذف لمنع الصرف...و كذلك إذا قلت: لي مثله وزنا، فالهاء منعت (الوزن) من الجرّ، فصارت الهاء كالفاعل فلذلك انتصب الوزن »[77] ص392.

وبناء على ما سبق ذكره فإن الأصل في كم الاستفهامية و الأعداد المركبة نحو: خمسة عشر ألاّ تعمل لأنه لا اختصاص لها في الأصل، و لكنها لماّ تمت بالتنوين المقدر نصبت اسما بعدها، و هذا واضح من قول سيبويه: « كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه و لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهمًا »[31] ج2 ص157.

ويقول أيضا: « أما كم في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته و لا محمولا على ما حمل عليه، و ذلك الاسم عشرون و ما أشبهها نحو ثلاثين و أربعين» [31] ج2 ص157.

والأصل في لدن عدم الإعمال لأنها اسم و الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، و من ثمّ فلا اختصاص لها في الأصل، إلاّ أنه لماّ ألحق بها ما بمنزلة التنوين منعت جرّ الاسم بعدها فنصبته، كما

في نحو:من لدن غدوةً، و هذا واضح من قول سيبويه: « كما أن لدن لها في غدوة حال ليست في غيرها و تنصب بها، كأنه ألحق التنوين في لغة من قال لد...و الجرّ في غدوةٍ هو الوجه و القياس»[31] ج1 ص210.

والجدول الحملي التالي يوضح التناظر الحاصل بين الفعل التام بفاعله و ما يسمى تمام الاسم.

جدول رقم 07:التناظر الحاصل بين الفعل التام بفاعله و تمام الاسم. [124] ص102.

	العامل الفعل التام بفاعله أو ما بمنزلته	الفعل أو ما بمنزلته	المعمول المنصوب	
	امتلأ	الإناء	ماءً	عامل نصب أصلي
أنا	ضارب	ـُ	زيدًا	
عندي	قفيرا	ن	بُرًّا	عوامل نصب فرعية محمولة على الفعل التام بفاعله عندي
هما	ضاربا	ن	عَمْرًا	
لي	عشرو	ن	دِيْنَارًا	
هم	سائلو	ن	زَيْدًا	
هو	أفضل	هم	رَجُلاً	
صرفت	خمسة عشر	Ø	دِيْنَارًا	
	كم	Ø	كِتَابًا	

ولا شك أن هذا القياس هو الذي أفضى إلى القول بهذا العامل و ذلك بحمله على عامل النصب الأصلي، لأنه فرع عنه في عمل النصب، إذ الأصل في الأسماء ألاّ تعمل، فلا تختص بشيء لأنها معمولة، و إنما يُعمل فيها ذلك لأنها هي ما يحمل العلامة الإعرابية، و هي أثر لعامل ثمّ إن هذا القياس يكشف عن تناظر تام بين العامل الأصلي و العامل الفرعي فكلاهما ينصب اسما بعده، والتنوين اللاحق بالاسم (ضارب) أو ما بمنزلته من إضافة كما في (أفضلهم) و نون (عشرين) و نون المثنى كما في (قفيران) و نون جمع المذكر السالم كما في (سائلون) والنون المقدرة في كم والأعداد المركبة،وكل هذه الأشياء بمنزلة الفاعل (الإناء)، لأن الفعل يتم بفاعله فينصب ما بعده كما تتم هذه الأسماء بالتنوين أو المضاف

إليه أو نون الأعداد العقود أو نون المثنى أو جمع المذكر السالم، فكما حالَ الفاعل بين الفعل و مفعوله فانتصب المفعول باعتباره فضله، و لم يرتفع الفاعل لأجل ذلك، فكذلك حالت هذه الأشياء التي بمنزلة الفاعل دون عمل ما قبلها فيما بعدها الجرّ ، ذلك لأنَّ إسقاطها من الاسم الذي يتم به يفضي إلى جرّ ما بعدها، تقول: أنا ضاربٌ زيدًا، فتنصب زيدًا و تسقط التنوين من زيد فينجر (زيدٌ) فتقول: أنا ضاربُ زيدٍ، و تسقط المضاف إليه في أفضلهم فتجرّ ما بعده فتقول: هو أفضل رجلٍ، و تسقط نون المثنى في قفيران فتقول: عندي قفيرا برٍّ فتجرّ ما بعده، إلاّ أنَّ الاسم يتم بهذه الأشياء كما يتم الفعل بفاعله فينتصب ما بعده، كما ينتصب المفعول أو التمييز الذي عمل فيه الفعل[124] ص102.

ومما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة أسماء الشرط و هي: مَنْ، و مهما، و متى، وأيـَّان،وأينما، و حيثما، و كيفما، و أيًّا،وأنَّى، وإذما، وأيَّهم.

والأصل في هذه الأسماء ألاّ تعمل، لأنها أسماء و الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، إلاّ أنها لما حملت على (إنْ) الشرطية عملت عملها.لأن معناها كمعناها فصارت تختص بالفعل كما اختصت (إنْ) بالفعل. [19] ج1 ص341.

6.2. ما لا يختص لا باسم و لا بفعل فلا عمل له.

رأينا في المبحث السابق أنّ الأصل في عمل النصب إنما هو للفعل، و ما عداه من نواصب فهي محمولة عليه و جارية مجراه في الإعمال، فكان من ضمنها المشتقات كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة، و منها كذلك تمام الاسم، حيث إنَّ الفعل إذا تمّ بفاعله نصب الاسم بعده، فكذلك الاسم إذا لحقه التنوين أو ما بمنزلته تمَّ بفاعله، فمنع جرّ الاسم بعده فنصبه؛ و الأصل في هذه العوامل ألاّ تعمل لأنَّه لا اختصاص لها، لأنها أسماء و الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، إلاّ أنها عملت عمل الفعل لعلّة المشابهة.

غير أن هناك بعض الحروف لا تختص لا باسم و لا بفعل لجواز مجيء الأسماء و الأفعال بعدها على حدّ سواء، و من ثمّ فلا عمل لها.

وعلى هذا الأساس كان حرفا الاستفهام (الهمزة) و (هل) غير مختصين لا باسم و لا بفعل، لأنهما يدخلان عليهما على حدّ سواء فلا يعملان فيهما.

وقد أرجع بعض النحاة علة عدم إعمال (الهمزة) و (هل)، إلى كون هذين الحرفين قد دخلا على جمل قد عمل بعضها في بعض و سبقها إلى العمل عامل الابتداء ،كما في قولك:أزيدٌ منطلقٌ؟وهل زيدٌ منطلقٌ؟أو عامل الفعل المضارع وهو الوقوع موقع الاسم ،كما في نحو قولك:أينطلقُ زيدٌ؟ وهل ينطلقُ زيدٌ؟،وفي ذلك يقول ابن القيِّم:"فأصل الحرف أن يكون عاملا فنسأل عن غير العامل فنذكر الحروف التي لم تعمل ،وسبب سلبها العمل فمنها "هل"فإنها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض ،وسبق إليها عمل الابتداء أو الفاعلية ،فدخلت لمعنى في الجملة ،لا لمعنى في الاسم المفرد ،فاكتفى بالعمل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه،وكذلك الهمزة نحو:أ عمرو خارج؟،فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه،ولا يُتوهَّم انقطاع الجملة عنه ،لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه ،ولو تُوهِّم ذلك فيه لعمل في الجملة..." [125] ج1 ص42.

وواضح من قول ابن القيِّم أنَّ الحرف أصله أن يعمل لأنَّه يقتضي معنى فيما يدخل عليه،إلا أن الهمزة وهل الاستفهامية لم تعملا لأنهما دخلتا على كلام تامّ قد عمل بعضه في بعض.ثمّ إنّهما لا تختصان باسم أو بفعل بل تدخلان على جملة تامة.

ومما لا يختص لا باسم و لا بفعل حروف العطف لأنها لما كانت تدخل على الأسماء والأفعال على حد سواء لم تعمل ، و هذه الحروف هي " الواو و الفاء و ثمَّ و حتَّى و أو و أم و إمَّا المكسورة و المكررة و بل و لكن ولا النافية، نحو قولنا: قام زيد و عمرو، و قام و قعد أخوك، ألا ترى أن حرف العطف توسط

الاسمين كما توسط الفعلين لذلك لم يعمل"[23] ج8 ص604-605، و قد أوضح السيوطي علّة عدم عملها فقال نقلا عن ابن يعيش: « لم تعمل حروف العطف جرًّا و لا غيره لأنها لا اختصاص لها بالأسماء، و الحروف التي تباشر الأسماء و الأفعال لا يجوز أن تكون عاملة إذ العامل لا يكون إلاّ مختصا بما يعمل فيه...» [41] ج1 ص299.

ومما لا يختص لا باسم و لا بفعل الحرفان" إلاّ "و" واو المعيَّة"، فهذان الحرفان لا يعملان لأنهما غير مختصين لا باسم و لا بفعل و إنما يوصلان الفعل إلى عمل النصب في الاسم بعدهما، ويقول سيبويه في نصب المفعول معه في: « ما صنعت و أباك، و لو تركت الناقة و فصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، و لو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، و الأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، و لكنها تعمل في الاسم ما قبلها »[31] ج1 ص297.

كما أنَّ نصب المستثنى لا يكون بإلاّ، و إنما يتوصل الفعل بها إلى العمل في المستثنى بعدها، لأنها ليست مختصة باسم أو بفعل حتى تعمل، قال السيوطي نقلا عن ابن يعيش: «... و كذلك إلاَّ في الاستثناء لا تعمل لأنها تباشر الأسماء و الأفعال و الحروف، تقول: ما جاءني زيد قط إلاَّ يقرأ، ولا رأيت بكرًا إلاَّ في المسجد، و العامل لا يكون إلاّ مختصا...» [41] ج1 ص300.

وذهب بعض النحاة إلى أن (إلا) ناصبة بنفسها للمستثنى، و هو اختيار الجرجاني [17] ص20. و ابن هشام [19] ج1 ص131. و السكّاكي [18] ص103، و ذهب الزجّاج من البصريين إلى أن العامل الناصب للمستثنى هو (إلا) بمعنى أستثني[46] ص154.

والحقّ أن (إلاَّ) لا تكون ناصبة بنفسها للمستثنى لأنه لا اختصاص لها في الأصل، ثمّ إنّها لو كانت عاملة لوجب ألا يقع الاسم المستثنى إلاّ منصوبا، على حين نراه أحيانا مرفوعا أو مجرورًا على الرغم من أنه مسبوق بإلاّ، فتقول: ما جاء أحد إلاَّ زيدٌ، أو ما مررت بأحد إلاَّ زيدٍ، بل إنّ الاسم المستثنى ينصب من دون (إلاَّ) أحيانا، كقولك: جاء القوم غير زيدٍ ، فما الذي نصب (غير) إذا كانت (إلاّ) هي العاملة؟. وتفسير ذلك ما نصَّ عليه السهيلي-رحمه الله- إذ يقول:"وأما إلا في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة ،وقد نقض ذلك عليه بما لا قبل له به من قولهم:ما قام أحد إلا زيدٌ و ما جاءني إلا عمرو ، و الصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها ،كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ،وليس هذا بكسر الأصل الذي قدمناه ،وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه من الأسماء المفردة و الأفعال ،لأنها إذا كانت موصلة للفعل والفعل عامل فكأنها هي العاملة ،فأنت إذا قلت:ما قام إلا زيدٌ فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب ،كما لو قلت:قام زيدٌ لا عمرو،وقامت لا مقام نفي الفعل عن عمرو ،فكذلك قامت إلا مقام إيجاب الفعل لزيد،إذا قلت:ما جاءني إلا زيدٌ،فكأنها هي العاملة،فاستغنوا عن إعمالها عملا آخر." [114] ص63-64.

أما رأي الزجّاج ففيه نظر، لأن إعمال (إلاّ) هاهنا غير جائز، ألا ترى أنَّ معنى " إلاّ " أستثني، و من ثمّ فإنَّ إعمالها يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، و معنى الحرف مما لا يجوز إعماله، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: " ما زيدًا قائمًا " على معنى نفيت زيدًا قائمًا، على إعمال معنى الحرف فكذلك هاهنا[55] ص129.

وعليه فالرأي الراجح أن العامل الناصب للمستثنى هو الفعل بتقويته بـ (إلاّ) فلا تكون إلاّ ناصبة بنفسها لأنها غير مختصة.

ومما لا يختص لا باسم و لا بفعل لام الابتداء، فهي من الحروف الهوامل التي لا عمل لها، لأنها حرف مشترك يدخل على الأسماء و الأفعال[126] ص26.

وتدخل باتفاق في موضعين أحدهما المبتدأ نحو قوله تعالى: « لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً » [127] الآية 13، و الثاني: بعد إنَّ، و تدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق الاسم نحو قوله تعالى: « إنَّ رَبِي لَسَمِيْعُ الدُّعَاءِ»[128] الآية39 . و المضارع لشبهه به نحو قوله تعالى: « وَإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ»[85] الآية124؛ و الظرف نحو قوله تعالى: « وَإنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيْمٍ »[129] الآية4؛ و على ثلاثة باختلاف، أحدها: الماضي الجامد نحو: إنَّ زيدًا لعسى أن يقوم أو لنِعْمَ الرجل، و هو قول أبي الحسن الأخفش، و وجهه أن الجامد يشبه الاسم فلذلك دخلت عليه، و خالفه الجمهور و الثاني: الماضي المقرون بقد، قاله الجمهور، و وجهه أنَّ قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه بالاسم[19] ج1 ص343-344.

ولماَّ كانت تدخل على الاسم و الفعل على حدّ سواء لم تعمل في أحدهما، لأنه لا اختصاص لها.

وذكر الرّماني أن من ضروب لام الابتداء قولك: لَعَمْرُكَ، و تكون اللام جوابا للقسم، وتلزمها إحدى النونين، و ذلك نحو قولك: لتخرجنَّ و لتكرمنَّ عمرًا، و تأتي مع أن توطئة للقسم وإنذارا به،كقولك: لئن قمت لأكرمتك؛ و إذا دخلت لام القسم على الفعل الماضي كانت معها قد كقولك: والله لقد قام زيد، ومنه قوله تعالى: « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيْ رَسُوْلِ الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » [123] الآية21. [126] ص33.

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: « وَ لَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى»[130] الآية5. إنّ لام الابتداء لا تدخل إلاّ على المبتدأ و الخبر، و قال في قوله تعالى: « لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَّامَةِ» [131] الآية1. هي لام الابتداء دخلت على مبتدإ محذوف، و لم يقدرها لام القسم، لأنها عنده ملازمة للنون، و ذكر في قوله تعالى: « وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى »[130] الآية5.أنَّ المبتدأ مقدر، أي: و لأنت سوف يعطيك ربك[132] ج4 ص604.

والواقع أن ما ذهب إليه الزَّمخشري فيه نظر،لأنَّ لام الابتداء لو كانت تدخل على المبتدأ والخبر فقط لكانت عاملة فيهما نظير عامل الابتداء أو النواسخ، لأنها تصبح مختصة بما أصله مبتدأ وخبر، إلاّ أنها لما كانت تدخل على الاسم و الفعل على حد سواء كقولك: لقائمٌ زيدٌ، و ليقومُ زيدٌ لم تعمل في أحدهما لأنه لا اختصاص لها في الأصل.

ومما لا يختص لا باسم و لا بفعل حروف التحضيض، و هي ألا و هلا و لولا و لوما، وقد أرجع بعض النحاة عدم إعمال أدوات التحضيض لعلّة جواز تقديم الاسم فيها على الفعل، ففقدت الاختصاص بالفعل، قال السيوطي نقلا عن أبي حيّان الأندلسي: « قال بعض أصحابنا إنما لم تعمل أدوات التحضيض لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل»[41] ج1 ص299.

ذكر النحاة أن الأصل في حروف التحضيض ألا يليها إلا الفعل مضمرا أومظهرا، وإذا وليها اسم مرفوع أو منصوب فهو على إضمار رافع أو ناصب ،فتقول:هلا زيداً أكرمت، والتقدير:هلا أكرمت زيداً،إلا أنه لما جاز تقديم الاسم فيها على الفعل لم تعمل.

والحقُّ أن حروف التحضيض لم تعمل بالرغم من اختصاصها بالفعل ،لأنها دخلت على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبقها إلى العمل عامل الابتداء كقولك:لوما خالدٌ لأكرمتك، أو رافع الفعل المضارع ،كقوله تعالى: « لَوْمَا تَأْتِيْنَا بِالمَلاَئِكَةِ» [133] الآية7 ،قال السُّهيلي-رحمه الله-:"فإن قيل ما بال حروف كثيرة لا تعمل ؟قلنا:لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض ،وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه ،وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد ،فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء و نحوه..." [114] ص59.

ونستخلص من هذا القول أنَّ ما يدخل من الحروف لمعنى في الجملة لا يعمل،لأن هذه الجملة قد عمل بعضها في بعض قبل دخول ذلك الحرف عليها.
ويقول السيوطي نقلا عن أبي حيَّان الأندلسي: « إنَّ لولا و لوما لم تعملا و إن كان لا يليهما إلاّ الاسم لأنهما ليستا مختصتين بالأسماء، إذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه، و كان يكون عملهما الجرّ إعطاء للمختص بالاسم المختص في الإعراب، وهو الجرُّ على ما تقرر في العوامل.» [41] ج1 ص299.

ويبيِّن أبو حيان الأندلسي هاهنا أن (لولا) و(لوما) لا يليهما إلا الاسم كقولك:لولا الحياءُ لفسد المجتمع،ولوما خالدٌ لأكرمتك، إلا أنهما لم تعملا في الاسم لأنهما ليستا مختصتين بالاسم،إذ كان يمكن أن يكون عملهما الجر لاختصاص حروف الجر بالأسماء وانفرادها بها.

وذكر ابن يعيش تعليلا آخر فسَّر به علة عدم إعمال (لولا) و(لوما) وهو اعتبارها حروفا مشتركة تدخل على الاسم والفعل على حد سواء، مستدلا بقول الشاعر:

أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ َلا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي[19] ج1 ص401.

وقال في معرض ردِّه على الكوفيين من أنَّ الاسم المرفوع بعد لولا ليس مرفوعا بها لنيابتها عن الفعل:"...وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم مرتفع بعدها لنيابتها عن الفعل وذلك أنَّا إذا قلنا:لولا زيدٌ لأكرمتك قالوا معناه لولا مَنَعَ زيدٌ فحذف الفعل وناب عنه الحرف،وقد استضعف بأنَّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه وهذا الحرف لا يختص بالاسم لأنه قد دخل على الفعل." [23] ج8 ص68.

والظاهر أنَّ هذا التفسير الذي قدَّمه ابن يعيش يقوم على اعتبار (لولا) و(لوما) حروفا مشتركة تدخل على الأسماء والأفعال على حدّ سواء ،فلم تعمل في أحدهما ،لأنَّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يدخل عليه حتى يعمل فيه،ومن ثمَّ بطل تقدير الكوفيين للعامل الرافع بعد "لولا" كما في نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، لأنَّ "لولا" غير مختصة.وتفسير السّهيلي أرجح لأنّ (لولا) و(لوما) لم تعملا بالرغم من اختصاصها بما دخلت عليه ،لأنهما دخلتا على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبقهما إلى العمل عامل الابتداء كما في نحو قولك:لولا زيدٌ لأكرمتك أو رافع الفعل المضارع كما في قوله تعالى:«لوْمَا تَأْتِيْنَا بِالْمَلاَئِكَةِ »[133] الآية7.

وخلاصة القول في هذا الفصل أنَّ الاختصاص يمثل مسلكًا من مسالك نظرية العامل في التحليل الإعرابي و تحديد العوامل و المعمولات، و قد ظهر استخدامه جليا في كتاب سيبويه، إذ عني الخليل و سيبويه – رحمهما الله – باستخدامه كمسلك من مسالك التحليل الإعرابي في الكتاب، وقد أفضى استخدامه في هذا الفصل إلى تصنيف العوامل إلى ما يختص بالأسماء كالأفعال و حروف الجرّ و ما يختص بالأفعال كالنواصب و الجوازم، و ما يختص في الأصل و لم يعمل لعلّة كالسين وسوف و قد و أل، و ما لا يختص في الأصل و يعمل لعلّة كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة... و ما لا يختص لا باسم و لا بفعل فلم يعمل فيما دخل عليه كحرفي الاستفهام، وحروف التحضيض التي يليها الفعل في الأصل ولكن لما جاز تقديم الاسم فيها على الفعل فقدت الاختصاص بالفعل.كما لجأ النحاة إليه في كثير من الأحيان للاستدلال على أحكام نحوية مختلفة متصلة بنظرية العامل.

الفصل 3

الاختصاص والتلازم بين العامل و المعمول والعلة والمعلول

1.3. في مفهوم التلازم.

أوضحنا في الفصل السابق أن الاختصاص مسلك هام من مسالك نظرية العامل،حيث كان الخليل وسيبويه- رحمهما الله- يعتمدانه في التحليل الإعرابي لتحديد العوامل والمعمولات.

وإذا كان مفهوم الاختصاص هو أن تختصَّ عوامل الأسماء بالأسماء للزومها إيَّاها، فلا تباشر الأفعال لأنه لا اختصاص لها بها، وأن تختص عوامل الأفعال بالأفعال، فلا تدخل على الأسماء لأنه لا اختصاص لها بها، فإنه يمكن ردّ مفهوم الاختصاص إلى مبدإ التلازم، لأن العامل إذا اختص بمعموله فإنه يلازمه لأنه يقتضيه معنى ليدل على ما يوجد به من معان نحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت،ولأجل هذه المعاني النحوية فإن العامل يقتضي معموله لفظا. ولعل هذا ما جعل النحاة يطلقون مصطلح العلامة والأمارة على العامل لكونه منظومة من العلامات المرشدة إلى الحركات الإعرابية، وإلى معاني المعمول النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة.

والسؤال المطروح هو ما المقصود بالتلازم؟ وهل الاختصاص ضرب من التلازم؟ وهل هو تلازم بين علة ومعلول؟ وهل الاختصاص علة العمل؟ أم هو شرط للعمل؟.

ويمكن صوغ هذه الإشكاليات في إشكالية كبرى هي ما مدى اطراد التلازم بين العامل والمعمول؟ وهل نجد لهذا المفهوم وجودًا في علوم أخرى؟.

لا ينبغي الاعتقاد أن البحث في موضوع التلازم،وتحديد مفهومه في بعض العلوم كالفلسفة وعلم الكلام، ومقارنته بالتلازم الموجود بين العامل والمعمول لا يجدي نفعا، نظرا لوجود عامل الشبه في طريقة الاستدلال، وهي الاستدلال بأحد المتلازمين على الآخر، كما لا أهدف إلى إثبات تأثر نظرية العامل بالفلسفة والمنطق الأرسطي، لأنها كانت خالية في ذلك الزمن من تلك الإشارات الفلسفية فقد برع الخليل وسيبويه – رحمهما الله- في تقعيد أصولها واستخدامها كأداة منهجية في التحليل الإعرابي،وأفسدها

بعض النحاة بكثرة تعليلاتهم الفلسفية التي بدأت طلائعها الأولى في أواخر القرن الثالث الهجري، خاصة بعد تلك المناظرة التي جرت بين متّى بن يونس القَنّائي وأبي سعيد السيرافي [27] ج1 ص81- 104.

كما نجد هذه الإشارات الفلسفية عند الرّمّاني النّحوي خاصة في كتابه "الحدود"، فقد روي عنه " أنه كان يمزج كلامه بالمنطق".[28] ص126.

1.1.3.تعريف التلازم لغـة.

ورد في معجم مقاييس اللغة- مادة لزم- ما يلي: " اللام والزاي والميم أصل واحد صحيح يدلّ على مصاحبة الشيء بالشيء دائما، يقال: لزمه الشيء يلزمه، واللزام: العذاب الملازم للكفّار" [68] ج5 ص245.

وورد في معجم لسان العرب- مادة لزم- ما يلي:" لزم: اللزوم معروف، والفعل لَزِمَ يلزم، والفاعل لازم والمفعول به ملزوم، لَزِمَ الشيء يلزمه لَزْمًا ولُزُومًا ولازَمَهُ مُلازَمَةً ولِزَامًا والتَّزَمَهُ وأَلْزَمَهُ إياه فَالتَزَمَهُ، ورجل لُزَمَةٌ يلزم الشيء فلا يفارقه، واللِّزام: الفيصل جدًا..."[6] ج12 ص272.

وجاء في معجم القاموس المحيط- مادة لزم- ما يلي: " لزمه: كسَمِعَ لزما ولُزوما ولِزَامًا ولِزَامَةً ولُزْمَةً ولُزْمَانًا بضمهما، ولازَمَهُ مُلازَمَةً ولِزَامًا والتزمه وألزمه إياه فالتزمه، وهو لُزَمَةٌ كَهُمَزَةٌ، أي: إذا لزم شيئا لا يفارقه... والملازم: المعانق، وألتزمه اعتنقه..." [5] ج4 ص198.

ونستخلص مما سبق أن معنى التلازم في اللغة هو ملازمة الشيء للشيء ومصاحبته له، وعدم الانفكاك عنه.

2.1.3. مفهوم التلازم اصطلاحا.

عرَّفه الشريف الجرجاني بقوله:" اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء" [8] ص190

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن اللازم ما يمنع انفكاكه عن الملزوم،لأنه يقتضيه ويتطلبه.

وعرّفه الكفوي بقوله: "اللزوم ما يستعمل بمعنى امتناع الانفكاك اصطلاحًا... وكل واحد منهما متعدٍّ بنفسه، فإذا استعمل الأول مع (من) فكأنه قيل:امتنع انفكاكه منه، وإذا استعمل الثاني معه فكأنه قيل: ينشأ منه، معنى اللزوم للشيء عدم المفارقة عنه، يقال: لزم فلان بيته إذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره، ومنه قولهم (الباء) لازمة للحرفية والجرّ، و (أمْ) المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام والكلمات الاستفهامية لازمة لصدر الكلام، و (قد) من لوازم الأفعال، ومعنى لزوم الشيء عن شيء كون الأول ناشئا عن الثاني

وحاصلا منه، لا كون حصوله يستلزم حصوله، وفرق بين اللازم من الشيء ولازم الشيء بأن أحدهما علّة الآخر في الأول بخلاف الثاني.."[69] ص795- 796.

ومن هذا التعريف نفهم أن التلازم في الاصطلاح له معنيان، المعنى الأول: له صلة بمفهوم العلة،أي أن الشيء ينشأ منه شيء آخر فيكون موجدا له،والمعنى الثاني:محض تلازم بين شيئين ،وهذا ما ينطبق على العامل والمعمول في النحو العربي،فقول النحاة بأن (الباء)حرف مختص مرده أنه يدل على معنى في غيره فلذلك اختص بالاسم وأحدث فيه الجر،لأنه يلازمه ولا ينفك عنه وبالتالي يقتضيه معنى ولفظا ،فيكون هذا التلازم اللفظي والمعنوي دليلا على الاقتران والتضام الموجود بين حرف الجر والاسم المجرور،وقولهم أيضا بأن(أم)المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام كما في قوله تعالى:« إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهُم أَ َآنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ » [91] الآية 06.مرده هذا التلازم الموجود بينها وبين همزة الاستفهام،والأمر ذاته بالنسبة لـ(قد)المختصة بالفعل ،حيث تلزم الفعل الماضي فتكون للتحقيق،كما في نحو:قد قام زيدٌ،وتلزم الفعل المضارع فتكون للتقليل،كما في نحو:قد يقوم زيدٌ،إلا أنها مع اختصاصها بالفعل لم تعمل فيه ،لأنها صارت كالجزء منه،وجزء الكلمة لا يعمل فيها كما تقرر ذلك عند جمهور النحاة.

3.1.3. مفهوم التلازم في بعض العلوم.

1.3.1.3. عند أهل المناظرة. " ويسمى بالملازمة والتلازم والاستلزام أيضا: كون الحكم مقتضيا لحكم آخر بأن يكون إذا وجد المقتضي وقت وجوده ككون الشمس طالعة وكون النهار موجودا، فإن الحكم بالأول مقتض للحكم بالآخر، ولا يصدق معنى الاقتضاء على المتفقين في الوجود ككون الإنسان ناطقا وكون الحمار ناهقا، فلا حاجة إلى تقييد الاقتضاء بالضروري، ثم إنه خُصَّ اللزوم بالأحكام وإن كانت قد تتحقق بين المفردات أيضا ،إما لأن اللزوم مختص في الاصطلاح بالقضايا، وما يقع بين المفردات فليس بمعتبر عندهم لأن المنع وغيره جار في الاستلزام بين الأحكام فتأمل، وإما لأنه لا ينفك التلازم بين المفردات عن التلازم بين الأحكام، فكأنهم تعرضوا لما هو محط الفائدة من أطراف الملازمات، وأحالوا ما يعلم منه بالمقايسة على المقايسة، والحكم الأول يعني المقتضي على صيغة اسم الفاعل يسمى ملزوما والحكم الثاني يعني المقتضى على صيغة اسم المفعول يسمى لازما، وقد يكون الاستلزام من الجانبين، فأيٌّ يتصور مقتضيا يسمى ملزوما، وأيٌّ يتصور مقتضى يسمى لازمًا..." [134] ج4 ص88- 89.

ومن هذا التعريف نفهم أيضا أن التلازم في اصطلاح أهل المناظرة لا يخرج عن معنى المصاحبة وعدم الانفكاك،ومردّ ذلك اطراد التلازم بين الحكم وحكم آخر ،لأنه يقتضيه وذلك نحو:طلوع الشمس ووجود النهار،فالمعروف أن الشمس إذا طلعت كان النهار موجودا،ولا يدل ذلك على أن طلوع الشمس

هو علة وجود النهار ،وإنما طلوع الشمس اقتضى وجود النهار ،أي أن الحكم الأول اقتضى وجود الآخر ،بخلاف قولنا:إن الإنسان ناطق والحمار ناهق ،فإن اطراد التلازم بين الإنسان والنطق والحمار والنهيق يجعلهما متفقين في الوجود ولذلك فلا حاجة إلى تقييدهما بالاقتضاء الضروري.

2.3.1.3. عند المناطقة

"عبارة عن امتناع الانفكاك عن الشيء، وما يمنع انفكاكه عن الشيء يسمى لازما وذلك الشيء ملزوما، والتلازم عبارة عن عدم الانفكاك من الجانبين، والاستلزام من عدمه من جانب واحد وعدم الاستلزام من الجانبين عبارة عن الانفكاك بينهم "[134] ج4 ص89.

ومن هذا التعريف نفهم أن التلازم عند المناطقة يشمل اللازم وهو ما يمنع انفكاكه عن الشيء، و الملزوم هو ذلك الشيء ،والتلازم هو عدم الانفكاك بين اللازم والملزوم لأنه يقتضيه ويتطلّبه.

3.3.1.3. عند الأصوليين. "عبارة عن كون التصرف بحيث لا يمكن رفعه" [134] ج4 ص89.

ومن هذا التعريف نفهم أن معنى التلازم عند الأصوليين ما يترتب عن أي عقد شرعي إذا استوفى شروطه وأركانه من التصرف فلا يمكن رفعه للزومه ،ومثال ذلك عقد البيع إذا استوفى شروطه و أركانه فإنه يُلزم المتعاقدين الأخذ به"لأن البيع سبب لزوال الملك وعلّة له".[135] ص490.

وخلاصة القول أن مفهوم التلازم عند جل النُّظَّار: نحاة، متكلمين، وفقهاء يكاد يكون متطابقا، لأن دلالة التلازم لا تخرج عن معنى المصاحبة وعدم الانفكاك، بحيث إن الاقتران الموجود بين ظاهرتين يفضي إلى وجود علاقة تلازم بينهما في الحضور والغياب، ومن ثم فإنه يمكن الاستدلال بأحدهما على الآخر في حالتي الوجود والعدم، فهل هذا المفهوم مشابه لما هو موجود عند النحاة؟أم هو مختلف عنه؟وهو ما سأوضحه لاحقا .

2.3. في طبيعة التلازم وأنماطه.

رأينا في المبحث السابق أن مفهوم التلازم عند جل النُّظَّار: نحاة،فقهاء و متكلمين لا يخرج عن معنى المصاحبة و عدم الانفكاك،وقبل الخوض في طبيعة التلازم وأنماطه في بعض العلوم كالنحو وأصول الفقه والفلسفة ،لابدَّ من تعريف العلة في بعض العلوم ،ليتسنى لنا تحديد طبيعة هذا التلازم،فهل التلازم الموجود بين العامل والمعمول محض تلازم واقتران اقتضته طبيعة اللغة وحكمة واضعها ؟أم هو تلازم علة بمعلول؟.

1.2.3. تعريف العلة لغة.

ورد في معجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة - عَلَّ- ما يلي: "العين واللام أصول ثلاثة صحيحة

أحدها:تكرر أو تكرير.
والآخر:عائق يعوق.
والثالث:ضعف في الشيء.
فالأول :العَلَلُ،وهي الشَّربة الثانية ،ويقال عَلَلٌ بعد نَهَلٍ،والفعل يَعُلُّونَ عَلاً و عَلَلاً...
و الأصل الآخر:العائق يعوق،قال الخليل :العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه ،ويقال :اعتله عن كذا أي عاقه.
قال:فاعتله الدهر وللدهر عَلَلٌ.
و الأصل الثالث :العلة المرض وصاحبها معتلٌّ ،قال ابن الأعرابي :عُلَّ المريض يُعَلُّ عِلَّةً ،فهو عليل ورجل عُلَلةٌ أي كثير العِلَل..." [68] ج4 ص12.

ونستنتج من هذا التعريف أنَّ العلَّة لغة يدور معناها بين أن تكون بمعنى المرض أو بمعنى العَلَل أي الشَّربة الثانية.

2.2.3.مفهوم العلة في النحو.

عرَّفها الدكتور مازن المبارك، حيث قال: " أما العلّة النحوية فهي على ما نرى: الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة" [136] ص20.

ويبدو أن هذا التعريف أقرب إلى ما كان يؤكده ابن جني من أن علل النحاة هي علل العرب السليقيين أنفسهم، لأن فطرتهم كانت تهديهم في استعمال اللغة إلى استخفاف كل ما استثقلوه، بتغييره وفق

مقاييس يحسُّونها ولا يعبرون عنها، لأنها كانت ماثلة في أذهانهم ضمنيا،وأن النحاة يتبعون أفعالهم في ذلك ليستنبطوا علله، وليظهروا حكمتهم فيه ،[137] ص49 . فهل يمكن اعتبار العامل علة؟.

الحقُّ أن مفهوم العامل قد يلتبس بالسبب والعلة والآلة والشرط و الركن والدليل والقرينة والملزوم،إلا أنه لا يمكن حصره في أحد هذه المصطلحات،وهو ماحدا بالدكتور فخر الدين قباوة لأن يقول :"فهل العامل الإعرابي هو أحد هذه المصطلحات التي ذكرنا أعني : السبب والعلة والآلة والشرط والركن والدليل والقرينة والملزوم؟الحق أنه يلامسها و يلتبس بها، إلا أنه ليس واحدا منها خالصا،فقد ترى في العامل سببا لوجود الإعراب وعلة وآلة له،وشرطا فيه وركنا له ودليلا عليه وقرينة مشيرة إليه ،وملزوما يصاحبه الإعراب ظاهرا أو مقدرا أو محلياً ،إلا أنه - في الحقيقة - لا يمكن أن يحصر في واحد من ذلك حصرا موضوعيا مرضيا."[7] ص120.

وبناء على ما سبق ذكره فإن مفهوم العامل مختلف عن العلة،لأن مفهوم العلة مرتبط بالإيجاد والتأثير على الحقيقة،وهذا ما لا ينطبق على العامل،إذ هناك فرقا بين العامل والعلة،وهو ما سأوضحه لاحقا.

3.2.3. التلازم النحوي بين العامل والمعمول.

يظهر التلازم بين العامل والمعمول في النحو العربي بشكل جلي في مفهوم الاقتضاء،أو بتعبير آخر في التلازم اللفظي والمعنوي بين العامل ومعموله،أي أن العامل يقتضي معموله معنى كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال والتمييز والنعت،ولأجل هذه المعاني النحوية فإن العامل يقتضي معموله لفظا ،وذلك اللفظ هو العلامة الإعرابية كالرفع والنصب والجر والجزم.و المقتضي :"هو ما يصاحب الشيء ويطلبه ويمنع تركه فيكون كالموجب ."[7] ص125. أي أن هناك فرقا بين العامل والمقتضي، فالعامل لفظ أو علامة عدمية، والمقتضي معنى وهو موجب رفع المعمول أو نصبه أو جره أو جزمه، غير أنَّ بعض النحاة خلطوا بين العامل و المقتضي ،ولنأخذ على سبيل المثال الخلط الذي وقع فيه بعض النحاة في عامل المضاف إليه،لاعتبارهم معنى الإضافة جارًّا للمضاف إليه ،فقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ العامل في المضاف إليه هو معنى الإضافة [33] ج1 ص61. والحقيقة غير ذلك لأنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف، لأنه حلَّ محل حرف الجر المحذوف،ومعنى الإضافة هي المقتضية للجر،أي موجب جره.

وما سأورده من نصوص كفيل بإثبات التلازم الموجود بين العامل والمعمول، وهو تلازم راجع في الأساس إلى نظرية الاقتضاء أو التلازم اللفظي و المعنوي بين العامل ومعموله.فالابتداء يعمل في المبتدأ والخبر معا لأنه يقتضي فيهما معنى نحويا وهو المبتدئية والخبرية،فيقتضي ذلك علامة إعرابية وهي علامة الرفع، ليدل بها على ذلك المعنى النحوي الذي أحدثه عامل الابتداء ،وهذا ما يتضح من قول ابن

يعيش:"وإنما قلنا ذلك لأنه قد ثبت أنه عامل في المبتدإ فوجب أن يكون عاملا في الخبر ،لأنه يقتضيهما معا..."[23] ج1 ص165. ولا يقتصر العمل الإعرابي على العوامل المعنوية كـ"عامل الابتداء"،لأنه يقتضي المبتدأ والخبر لفظا ومعنى ،بل هناك عوامل لفظية تحل محله وهي تقتضي ما أصله مبتدأ وخبر لفظا ومعنى فيسمَّيان بعد دخولها عليهما اسما وخبرا لها،فذكر العُكبري أنَّ "إنَّ" وأخواتها تقتضي اسمين أصلهما مبتدأ وخبر،فاسمها مشبه بالمفعول و خبرها مشبه بالفاعل،حيث قال:"إنَّ تدخل على مبتدإ وخبر...وإنَّ تقتضيهما جميعا،فإذا عملت في الاسم الأول لاقتضائها إيَّاه،عملت في الثاني كذلك..."[138] ص 133وذكر أيضا أن "لا" النافية للجنس تقتضي اسمين أصلهما مبتدأ وخبر ،فلما عملت في أحدهما وجب أن تعمل في الآخر قياسا على" إنَّ".[138] ص369.

وذكر الزمخشري أنَّ "كأنَّ" لماَّ كانت تقتضي مشبها و مشبها به،عملت في الجزأين معا،حيث قال:"...ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأنَّ لماَّ اقتضى مشبها و مشبها به كانت عاملة في الجزأين." [24] ص43.

وذكر أيضا أن معنى الإضافة موجب جر المضاف إليه،لأن المضاف يقتضي المضاف إليه معنى فيقتضي ذلك علامة إعرابية وهي علامة الجر،ليدل بها على ذلك المعنى النحوي الذي أحدثه المضاف،حيث قال :"لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة،وهي المقتضية للجر ،كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب." [24] ص113.

وذكر الأنباري أن فعل الشرط يعمل الجزم لأنه يقتضي جملتين هما الشرط و الجزاء،فلما عمل في الشرط وجب أن يعمل في جواب الشرط لأنه يقتضيهما معا،حيث قال:"...وإنما وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنه يقتضي جملتين،فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم لأنه حذف وتخفيف."[46] ص236.

ونصَّ ابن يعيش على أنَّ معنى الفاعلية و المفعولية هما المقتضيان للرفع و النصب في الفاعل والمفعول به،لأن الفعل أداة محصِّلة لهما،فقال :"...كما كانت الفاعلية و المفعولية معنيين يستدعيان الرفع و النصب في الفاعل و المفعول،والفعل أداة محصلة لهما ." [23] ج2 ص486.

وخلاصة القول أن الاقتضاء مردّه التلازم اللفظي و المعنوي الموجود بين العامل والمعمول،لأنَّ العامل إذا اختصَّ بمعموله اقتضى فيه معنى نحويا،كالفاعلية و المفعولية و الإضافة،فيقتضي ذلك علامة إعرابية ليدل بها على ذلك المعنى النحوي الذي أحدثه العامل في المعمول،وهذا ما سأثبته في نهاية هذا الفصل.

4.2.3. مفهوم العلّة عند الفقهاء.

نشير ها هنا إلى الاختلاف الحاصل في تحديد مفهوم العلّة اصطلاحا عند جمهور الفقهاء، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف مذاهبهم الكلامية، وقد ذكر الإمام الزركشي جملة منها، فقال:" وأما في الاصطلاح، فاختلفوا فيها على خمسة أقوال.

*أحدهما: أنها المعرّف للحكم، أي جعلت عَلَمًا على الحكم، إن وجد المعنى وجد الحكم.

قاله الصيرفي في (كتاب الأعلام)، وابن عبدان في (شرائط الأحكام) وأبو زيد من الحنفية، وحكاه سليم الرازي في (التقريب) عن بعض الفقهاء، واختاره صاحب (المحصول) و (المناهج).

* **الثاني:** أنها الموجب للحكم، على معنى أن الشارع جعلها موجبة لذاتها، وهو قول الغزالي وسليم الرازي، قاله الصَّفي الهندي وهو قريب لا بأس به.

* **الثالث:** أنها الموجبة للحكم بذاتها، لا بجعل جاعل.

وهو قول المعتزلة بناء على قاعدتهم في التحسين والتقبيح العقليين، والعلة وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل، ويعبرون عنه تارة بالمؤثر.

* **الرابع:** أنها الموجبة بالعادة.

واختاره فخر الدين الرَّازي في (الرسالة البهائية في القياس) وهو غير الثاني.

* **الخامس:** الباعث على التشريع، بمعنى أنه لا بد أن يكون الوصف مشتملا على مصلحة صالحة أن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم. ومنهم من عبر عنها بأنها التي يعلم الله صلاح المتعبدين بالحكم لأجلها وهو اختيار الآمدي وابن الحاجب... ونحوه قول ابن القطَّان: العلة عندنا هي المعنى الذي كان الحكم على ما كان عليه لأجلها، وهو الغرض والمعنى الجالب للحكم" [139] ج5 ص111.

ويتضح من خلال هذه التعاريف أن العلّة يدور معناها بين أن تكون مجرد أمارة وعلامة وضعها الشارع دليلا على الحكم، وبين أن تكون وصفا موجبا للحكم إما بذاته وإما بجعل الشارع وإما بالعادة، وبين أن تكون باعثة للشارع أو المكلف على الحكم لما تضمنه من المصلحة أو أن تكون هي نفسها المصلحة.

ويغلب على الظن أن هذا التنوع في التعاريف راجع في الأساس إلى اختلاف الفقهاء في المذهب الكلامي كالخلاف في الحسن والقبح هل هما عقليان أم اعتباريان؟

5.2.3. التلازم بين العلّة والمعلول في أصول الفقه.

لا مراء أن عناية الفقهاء بالبحث عن العلة هو ما عجل بنشأة علم أصول الفقه، لذلك فقد عكفوا على استقراء نصوص الشرع، لاستنباط الأحكام الشرعية، ما دام القران الكريم هو دستور الأمة الإسلامية الذي تستمد منه أحكامها.

إنَّ ما يهمُّنا في بحثنا هذا هو دراسة التلازم الموجود بين العلّة والمعلول عند جمهور الفقهاء لذلك سنحرص على تتبع تلك الطرائق التي انتهجها علماء الأصول في البحث عن العلة، والتي أطلقوا عليها مصطلح"مسالك العلة"، غير أننا سنقتصر على دراسة مسلك واحد وهو "الدوران"، لسبب اقتضته طبيعة البحث.

ويَرِدُ التلازم بين العلّة والمعلول الفقهيين بصورة واضحة في مسلك الدوران الذي عرَّفه الرَّازي بقوله:"هو أن يثبت الحكم عند ثبوت وصف، وينتفي عند انتفائه" [140] ج2 ص285.

ومن هذا التعريف نفهم أن الحكم يوجد عند وجود الوصف، وينعدم عند انعدام الوصف، فيكون الحكم والوصف متلازمين في الوجود والعدم.

ويمكن أن يتمظهر هذا الدوران في صورتين:

*" **أحدهما:** أن نلاحظ التلازم بين الحكم والوصف في الوجود والعدم في الشيء الواحد من خلال تعاقب الأوصاف المتضادَّة عليه، ومثال ذلك أننا نلاحظ عدم حرمة العنب عند عدم إسكاره، ثم نلاحظ حرمته عند وجود الإسكار فيه، ثم نلاحظ عدم حرمته عند عدم إسكاره بصيرورته، وهكذا نلاحظ وجود الحكم عند وجود وصف معين، وعدمه عند عدم الوصف.

* **والصورة الأخرى:** أن نلاحظ التلازم في الوجود والعدم بين الحكم والوصف في شيئين كما هو الشأن في حلية الحليب وحرمة الخمر لوجود الإسكار في الخمر وعدمه في الحليب"[141] ص99-100.

وقد يسمى الدوران في بعض كتب أصول الفقه:"الطرد والعكس"[142] ج3 ص430.

كما أنه قد يعبّر عنه "بالجريان"[143] ص125. ، إلا أنه دوران في الطرد والعكس لأن الدوران: " هو أن يوجد الحكم بوجود الوصف ويرتفع بارتفاعه، فيعلم أن هذا الوصف علة ذلك الحكم، والوصف يسمى مدارا والحكم يسمى دائرًا."[143] ص125.

وخلاصة القول أن التلازم الموجود بين العلة والمعلول عند الفقهاء مردُّه التلازم الموجود بين الوصف والحكم،لأنَّ وجود الحكم يقتضي وجود الوصف،فلما اطَّرد هذا التلازم دل ذلك على أن الوصف علة الحكم.

6.2.3. مفهوم العلة في الفلسفة.

عرّفها الشهرستاني في كتابه الملل والنِّحل بقوله: "هي كل ما يكون قد استتم له وجوده في نفسه، ثم حصل منه وجود شيء آخر وتقوَّم به" [144] ج2 ص152.

ونفهم من هذا التعريف أن العلّة سابقة في الزمن عن المعلول، لأنها الموجدة للمعلول إذ لا يمكن أن يوجد معلول من دون علّة.

7.2.3. التلازم بين العلة و المعلول في الفلسفة.

لقد تقرَّر عند جمهور الفلاسفة أن اطراد التلازم بين ظاهرتين في الحضور والغياب يفضي حتما إلى أن وجود الأولى يكون دائما متبوعا بوجود الثانية ،وأن غياب الأولى يكون متبوعا بغياب الثانية ،وهذا الاطِّراد في الحضور والغياب مردة أن العلة موجدة للمعلول ،ومن ثمَّ فإنه يمكن الاستدلال بأحد المتلازمين على الآخر في الحضور والغياب ،قال السيوطي:"...فكلَّما كان مستلزما لغيره أمكن أن يستدل به عليه ،فإن كان التلازم بين الطرفين أمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر ،فيستدل المستدِّل بما عَلِمَه منهما على الآخر الذي لم يَعْلَمْه ،ثمَّ إن كان اللزوم قطعيا،كان الدليل قطعيا ،وإن كان ظاهرا قد يتخلف كان الدليل ظنياً..."[145] ص264.

ولا شك أن اطِّراد التلازم بين ظاهرتين يجعل الاستدلال بأحدهما على الآخر أمرا واردا بل"ويستدل بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم وبانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم."[145] ص265.

وعلى هذا الأساس فإن دوام الاطراد بين ظاهرتين في الحضور والغياب مرده هذا التلازم الموجود بين الظواهر في الفلسفة وبالتالي فإنه"كلَّما كان مستلزما لغيره فإنه يمكن أن يستدل به عليه،ولهذا قيل الدليل: ما يكون النظر الصحيح فيه موصلا إلى علم أو ظن ،فالمقصود أن كل ما كان مستلزما لغيره بحيث يكون ملزوما له ،فإنه يكون دليلا عليه وبرهانا له سواء كانا وجوديين

أوعدميين،أوأحدهما وجوديا أو عدميا،فالدليل ملزوم للمدلول عليه و المدلول لازم للدليل ،فمن هنا كان الدليل والمدلول متلازمين في الحضور والغياب."[145] ص307.

أما برتراند راسل فيردُّ التلازم إلى قانون المران أو المنعكس الشرطي،وهو أنَّ"(أ) و(ب) إذا اطرد تلازمهما في الوقوع،كان من المرجح أنهما سيتلازمان في الوقوع دائما،بحيث يجوز أن نتخذ من حدوث أحدهما علامة على حدوث الآخر..." .[146] ص68.

ولكي يثبت صحة ما ذهب إليه نراه يقدم مثالا على ذلك وهو أنه"إذا استدعى حادث معين استجابة معينة،ثمَّ إذا كان هذا الحادث مسبوقا بحادث آخر حدث لتوِّه،أو كان هذا الحادث ملازما لحادث آخر حدث معه في اللحظة عينها ،فإنه بعد فترة من الزمن يصبح هذا الحادث الثاني وحده كفيلا باستدعاء الاستجابة التي لم تكن لتحدث إلا ردًّا على الحادث الأول..." .[146] ص69 .

ويمكن صياغة هذا المثال في القانون الآتي:"كان من شأن المنبه(أ) أول الأمر أن يستحدث الاستجابة (ج)،وقد أصبح المنبه (ب) يستحدث هذه الاستجابة نفسها نتيجة لما بين(أ) و(ب) من ارتباط،أعني أن(ب) قد أصبحت علامة دالة على (أ) فكل شيء يمكن أن يصبح علامة دالة على أي شيء ما دام الشيئان قد تلازما..."**.**[146] ص70.

وخلاصة القول أن دوام الاطِّراد بين ظاهرتين في الحضور والغياب،يجعل إحداهما متبوعة بالأخرى دائما ،وبالتالي فإنه يمكن الاستدلال بأحد المتلازمين على الآخر وهذا ما يحصل بالاستقراء في العلوم .

3.3. في بيان الفرق بين العامل والعلّة.

أوضحنا في المبحث السابق أن التلازم بين العامل و المعمول في النحو يكمن في التلازم اللفظي والمعنوي،لأن العامل يقتضي معموله معنى كمعنى الفاعلية والمفعولية و الإضافة ،ولأجل هذه المعاني النحوية فإن العامل يقتضي معموله لفظا أي إعرابا كالرفع والنصب والجر والجزم، ليدل على معنى من تلك المعاني النحوية ،أما التلازم بين العلّة والمعلول في الفلسفة فيكمن في دوام الاطراد بين ظاهرتين في الحضور والغياب بحيث تكون إحداهما متبوعة دائما بالأخرى وجودًا وعدمًا، لنتناول في هذا المبحث أهم الفروق الموجودة بين العامل والعلّة

1.3.3. الفرق بين العامل والعلّة الطبيعية.

لا ينبغي الاعتقاد أن البحث في حقيقة العلة والمعلول في الفلسفة وأصول الفقه وعلم الكلام لا يجدي نفعا في هذه الدراسة المقارنة، نظرا لوجود عامل التشابه في طريقة التلازم بين العامل والمعمول في النحو العربي والعلة والمعلول في بعض العلوم كالفلسفة وأصول الفقه وعلم الكلام، كما لا أهدف –من خلال- هذه الدراسة إلى القول بتأثر نظرية العامل بالفلسفة وعلم الكلام، فقد كانت خالصة في عهد الخليل وسيبويه- رحمهما الله- وأفسدها بعض النحاة بكثرة انشغالهم بالمنطق وعلم الكلام، فقد ذكر الأستاذ علي ناصف النجدي أن سيبويه في حديثه عن العامل" كان يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها، والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم، فهذه وتلك لم تكن قد بلغت أشدها بعد، فيكون لها في النحو أثر، وفي تفكير النحويين عمل على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتىَّ الأجيال والعصور" [147] ص163.

وهذا يدلُّ على أن النحو العربي عموما ونظرية العامل على وجه الخصوص كانت خالية في ذلك العصر من الإشارات المنطقية والتعليلات الفلسفية التي ما ظهرت إلا يوم انتشر المنطق الأرسطي الذي انبهر به النحاة فمزجوه بدراساتهم اللغوية والنحوية، وهذا ما يتضح في مؤلفات بعض النحاة كالرّمّاني النحوي خاصّة في كتابه" الحدود" ، فقد روي عنه أنه" كان يمزج كلامه بالمنطق"[28] ص126.

والحقّ أن وجه الشبه الحاصل في طريقة التلازم بين العلّة والمعلول في الفلسفة، والعامل والمعمول في النحو العربي لا يتعدى حدود الاطراد في طريقة التلازم في الحضور والغياب فحسب، ذلك أن دوام الاطراد بين ظاهرتين طبيعيتين يجعل إحداهما دائما متبوعة بالأخرى في الحضور والغياب، فكذلك العامل والمعمول ها هنا، لأن العامل يقتضي معموله معنى،فيقتضيه لفظا أي إعرابا ليدل ذلك الإعراب على ذلك المعنى النحوي، فيكون الأثر الإعرابي الناجم عن اقتران العامل بمعموله مؤديا إلى هذا التلازم الذي يكون بين شيئين ،أي بين العامل ومعموله الذي يحمل العلامة الإعرابية، وإن لم تظهر قدِّرت

كقولنا إن العامل "كان" يلازمه الرفع و النصب في معموليه، وحرف الجر يلازمه الجر في معموله ، و الحروف المشبهة بالفعل يلازمها النصب و الرفع في معموليها.

وغريب حقًا ما ذهب إليه الدكتور محمود سليمان ياقوت في معرض بيانه للفرق بين العامل والمعمول في النحو العربي والعلّة والمعلول في الفلسفة والعلوم الطبيعية، إذ يقول:" وفرق كبير بين العامل والمعمول في النحو وبين العلّة والمعلول في العلوم الطبيعية مثل الكيمياء وغيرها أو في الفلسفة، ففي النحو لا يلزم وجود العامل وجود المعمول لزوما حتميا، ولا يلزم أيضا غياب العامل غياب المعمول، و إلا فهل هناك مانع طبيعي يمنع لساني من عدم نصب المفعول عند وجود الفعل؟ أو عدم جر المجرور عند وجود حرف الجر؟ صحيح هذا خطأ في الإعراب، ولكنه لا يرقى إلى درجة حتمية وجود الماء، إذا اتحد الإيدروجين مع الأكسجين بنسبة معينة على سبيل المثال، ففي هذه الحالة لا احتمال على الإطلاق إلا حالة وجود الماء، وإذن فقد وجد المعلول عند وجود العلة." [148] ص72-73.

وهذا خطأ بلا شك، لأن وجود العامل يلزم بالضرورة وجود المعمول كما أن وجود المعمول يلزم بالضرورة وجود العامل، لأن النحاة جعلوا لكل معمول عاملا، ومن ثم فإن النحوي مضطر إلى تقدير العامل إن حذف وتقدير العلامة الإعرابية في معمولها وإن لم تظهر، لأن العلامة الإعرابية الموجودة في آخر المعمول تدل على تعلق العامل بمعموله، حتى وإن كان محذوفا، و لأن العامل يدل على العلامة الإعرابية في معمولها ،و إن لم تظهر إذ لا رفع ولا نصب ولا جر إلا بعامل، ثم إنَّ قوله إن عدم نصب المفعول به عند وجود الفعل، أو عدم جر الاسم المجرور عند وجود حرف الجر حكم فيه نظر، لأن علاقة التلازم الموجودة بين الفعل والفاعل، أو بين الفعل والمفعول به أو بين حرف الجر والاسم المجرور تقتضي تأثير العامل في معموله، كما أن المتكلم يخضع لقوانين النحو فلا يزيغ عنها، لذلك فلا يمكنه أن يرفع وينصب كيفما شاء، وهنا يكمن الفرق بين العامل والمعمول والعلة والمعلول في الفلسفة، لأن العلة موجدة للمعلول فمتى وجدت العلة وجد المعلول ومتى غابت العلة غاب المعلول، أما العامل فهو موجب إعراب المعمول وليس موجدا للعلامة الإعرابية، لأن الرفع والنصب والجر للمتكلم وهو محكوم في ذلك بقوانين النحو وبالحتمية الاجتماعية المتمثلة في العرف التي تقتضي ضم الكلم بعضها إلى بعض على سمت كلام العرب،فإذا نطقنا بـ "كان" رفعنا الاسم الأول ونصبنا الاسم الثاني بعده وإذا نطقنا بـ" إن" نصبنا ورفعنا،ثمَّ إن الحتمية التي تحدث بها العلة معلولها مختلفة الطبيعة عن الحتمية التي يحدث بها العامل في معموله العلامة الإعرابية،فالأولى حتمية طبيعية والثانية حتمية اجتماعية ،ذلك لأن مخالفة المتكلم لقانون العمل يعرِّضه إن كرر هذه المخالفة للسخرية أو الزجر أو التوبيخ.

وثمة وجه شبه بين العامل والمعمول والعلة والمعلول و المثمثّل في طريقة الاستدلال،فكما يستدل على العلة بمعلولها وعلى المعلول بوجود علته،فكذلك يعتبر العامل علامة دالة على إعراب المعمول،كما

يعتبر الإعراب في المعمول دليلا على العامل إن حذف،فهما يتفقان في طريقة استدلال أحد الطرفين المتلازمين على الآخر،ولا أدلّ على ذلك من قول برتراند راسل السابق الذكر.

2.3.3. الفرق بين العامل والعلة الفقهية.

يكمن وجه الشبه بين العلة والمعلول في أصول الفقه، والعامل والمعمول في النحو العربي في طريقة التلازم، بحيث إنه إذا حضرت العلة حضر المعلول، وإذا غابت العلة غاب المعلول، وهذا أشبه إلى حد ما بالتلازم الموجود بين العامل والمعمول في النحو العربي، لأن العامل يقتضي معموله معنى فيدلّ على ما يوجد به من معان نحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة،ولأجل هذه المعاني النحوية فإن العامل يقتضي معموله لفظا كالرفع والنصب والجر، فيكون الأثر الإعرابي في آخر المعمول ملازما لمعموله ،يظهر بظهوره ويزول بزواله،وفي ذلك يقول سيبويه:"...وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة،لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه،وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل،التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ذلك الحرف حرف الإعراب..."[31] ج1 ص13.

وثمة وجه شبه آخر بين العلة والمعلول والعامل والمعمول وهو أن العلة الشرعية موجبة للحكم وليست موجدة له " لأن العلة الشرعية لو كانت مؤثرة في الحكم لما اجتمع على الحكم الواحد علل مستقلة، لكن قد يحصل هذا الاجتماع، فالعلة غير مؤثرة".[140] ج1 ص181. فالأحكام مستنبطة من استقراء النصوص الشرعية فهي" توجبه على المكلف الذي يتعين عليه الفعل أو الترك، فوجود الربا مثلا في المعاملة لا يوجد الامتناع بل يوجبه على المكلف ويحث إرادته التي تبقى هي الموجدة للسلوك الفاعل والتارك، ويبدو أن هذا المعنى هو الذي يلتزمه علماء الأصول في فهمهم للعلة الشرعية، ذلك أن الشارع متى جعل الربا علة لتحريم المعاملة به إذا لم يصدر عنه حينذاك أمر بالترك لم يعرف المكلف أنه مأمور بترك الربا البتة، وإذا كان مأمورا بترك الربا فعلى أساس أنه قادر على الفعل أو الترك"[141] ص187.

وهذا ما يفسِّر أن الإنسان العاقل المكلف هو إنسان مخيَّر لا مسيَّر ما دامت له حرية الفعل أوالترك " لأن القادر لما صح منه فعل الشيء وفعل ضده، لم تترجح فاعليته للشيء على فاعليته لضدّه، إلا إذا علم أنه له فيه مصلحة، فذلك العلم هو الذي لأجله صار القادر فاعلا لهذا الضدّ، بدلا عن كونه فاعلا لذلك الضد، لكن العلم موجب لتلك الفاعلية ومؤثر فيها..."[140]ص184-185.

فكذلك العامل ها هنا، أي أنه موجب إعراب المعمول وليس موجدا للعلامة الإعرابية، لكون الرفع والنصب والجر للمتكلم، وهو محكوم في ذلك بقوانين النحو.[16] ج1 ص109-110.ومخالفته له

مخالفة للعرف الاجتماعي،إلا أن مخالفة الحكم الشرعي الذي توجبه العلة إنما هو مخالفة لأوامر الخالق ونواهيه فهذا فرق بينهما.

وثمة وجه شبه آخر بين العلة عند الفقهاء، والعامل عند النحاة وهو كون العلة عند الفقهاء أمارة وعلامة لوقوع الأحكام، والشيء ذاته تقريبا عند جمهور النحاة، وهو أن العامل أمارة وعلامة مرشدة إلى الحركات الإعرابية في المعمول وإلى معاني المعمول النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، وفي ذلك يقول الأستراباذي:"...العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات..."[33] ج1 ص221.

وهذا ما يفسر اقتران العامل بمعموله وتعلقه به، لأنه يقتضيه لفظا ومعنى،فينجم عن ذلك هذا التلازم الذي يكون بين عامل ومعمول،فيكون أحدهما دليلا وعلامة على الآخر.

غير أن الفرق بين العلة عند الفقهاء والعامل عند النحاة يكمن في أن العلة الفقهية علة ظنِّية وليست قطعية، بل إن وجه الحكمة فيها وردت خفية عنا في مواضع كثيرة، وما يعلم تعليلها إلا المولى- عز وجل- كعلة جعل الصلوات خمسا في اليوم والليلة دون غيرها، ومن مثل ذلك أيضا فرائض الغسل والوضوء في طريقة ترتيبها، إلا أنه ينبغي التسليم بها والعمل بها، لأنها أمور توقيفية وما يعلم تأويلها إلا الله، ولكن هذا لا يمنع البتة من أن العلة الشرعية وردت قطعية في بعض المواضع من مثل ذلك علة تحريم الخمرة، لأنها مذهبة للعقل الذي هو مناط التكليف.

ثم إنَّ هذه العلل مستنبطة من استقراء النصوص الشرعية، وبالتالي فلا مراء في كونها ظنِّية، لأنها خاضعة في الأساس لاجتهادات الفقهاء،لأن هذه النصوص الشرعية " مجرد خطابه الذي هو كلامه القديم، والقديم يمتنع تعليله، فضلا عن أن يعلل بعلة محدثة" [140] ج2 ص179. .بخلاف العامل الذي يخضع لقوانين النحو المستنبط من استقراء كلام العرب لأن النحو"علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"[39] ج1 ص55.

3.3.3. الفرق بين العامل والعلة الكلامية.

إن المتأمل في مباحث علماء الكلام وهم يستقرئون النصوص الشرعية بهدف تأويلها، أواستنباط العلل خاصة ما تعلق منها بجوانب التوحيد، كمسالة الوجود، والقضاء والقدر... يلحظ- لا محالة- أن التلازم الموجود بين العلة والمعلول في علم الكلام شبيه إلى حد ما بالتلازم الموجود بين العامل والمعمول في النحو العربي لأن هذا التلازم حاصل بين الطرفين وجودا وعدما لأنه " قد يستدل بالمعلول على العلة كما يستدل بالعلة على المعلول، ويستدل بأحد المعلولين على الآخر، ويستدل بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر، وبثبوت أحد المتلازمين على تحقق الآخر".[149] ص162. وهذا هو الشأن في استدلال

النحوي على المعمول، وعلى علامته الإعرابية بالعامل،واستدلاله على المعمول المحذوف وتقديره بوجود علامة إعرابية لازمة في المعمول، هي أثر لذلك العامل المحذوف.

ولعل قول النحاة بهذا الشبه الموجود بين العلة والمعلول في علم الكلام والعامل والمعمول في النحو العربي، مرده أن بعض النحاة كانوا متكلمين على مذهب المعتزلة.كالأخفش والفراء والرماني والفارسي.

قال الكفوي: " قد توجد العلة بدون المعلول لمانع، وأما المعلول بلا علة فهو محال، ولا يجوز عقلا اجتماع علتين على معلول واحد، سواء عرفت بالمؤثر أم المعرف أم الباعث، وكلام العقلاء في جميع العلوم من المتكلمين والأصوليين والنحاة والفقهاء مطابق على هذا"[69] ص622 .

ولا جرم أن صاحب هذا القول يقرُّ بوجود شبه في أحد الأصول الموجودة في نظرية العامل، حتى وإن لم يقل ذلك صراحة، ألا وهي لكل معمول عامل، ولا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد، حيث إنه نسب ذلك لجل النُّظَّار وفي مختلف العلوم- ولم يستثن منهم أحدا- بما في ذلك النحاة، وهذا يدل على أنه يعترف بوجود شبه بين العلة والمعلول، والعامل والمعمول.

أما الاشاعرة فقالوا: إن "العلّة لا تكون إلا مع معلولها، وما تقدم وجوده وجود الشيء فليس بعلّة له".[150] ج2 ص76.

ومعنى ذلك أن العلّة على رأي الاشاعرة يجب أن تسبق المعلول زمانيا وتتقدم عليه لأنها مؤثرة بذاتها، بخلاف العامل فعلى الرغم من اشتراط النحاة تقدم العامل على معموله، إلا أنه قد يعدل عن هذا الأصل فيتقدم المعمول على عامله، ولا تختل القاعدة لأن العامل يبقى عاملا في معموله.

وقال العُكبري: " العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصل بينها و بين معلولها، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلا في مواضع استثنيت على خلاف الدليل لدليل راجع عليه،ويلزم من إعمال الأول الفصل بالجملة الثانية "[138] ص255.

ويؤكد العكبري أن اطراد التلازم بين العلة العقلية والمعلول مشابه لما هو موجود بين العامل والمعمول في النحو العربي، لأنه لا ينبغي أن يفصل بين العلة والمعلول، فكذلك العامل والمعمول ها هنا.

وواضح أن العكبري يعترف بوجود مواضع استثنيت حدث فيها فصل بين العامل ومعموله، خاصة وإذا تعلّق الأمر بشواهد القران الكريم، نحو قوله تعالى: « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٍ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ».[151] الآية 08-09" فالظرف الذي هو (يوم) يقتضي المعنى أن يتعلق بالمصدر الذي هو

(رجع)، أي أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر، لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، فحينئذ يجعل العامل فيه فعلا مقدرا دلّ عليه المصدر"[152] ج1 ص309.

ونحو ذلك أيضا قوله تعالى: « لمَقْتُ اللهِ أكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أنْفُسَكُمْ إذْ تُدْعَوْنَ إلى الإيْمَانِ فَتَكْفُرُوْنَ» [97] الآية 10 فالمعنى يقتضي تعلق (إذ) بالمقت، والإعراب يمنعه للفصل بين المصدر ومعموله بالخبر، فيقدر له فعل يدل عليه المقت"[152] ج1 ص309.

ونحو ذلك أيضا قوله تعالى: «أفَلاَ يَعْلَمُ إذَا بُعْثِرَ مَا فِيْ القُبُور وَحُصِّلَ مَا فِيْ الصُّدُوْرِ إنَّ رَبَهُمْ بهمُ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيْرٌ».[153] الآيات 09-10-11. " فالمعنى أنَّ العامل في إذا (خبير) والإعراب يمنعه ، لأن ما بعد إنَّ (لا) يعمل فيما قبلها، فاقتضى أن يقدر له العامل"[152] ج1 ص310.

ويقول الأستراباذي: "... إلاَّ أن النحاة جعلوا العامل كالعلّة، وإن كان علامة لا علّة ولهذا سموه عاملا.." [33] ج1 ص43.

ويبدو أن الأستراباذي قد أدرك الخطأ الذي وقع فيه بعض النحاة وهو تشبيههم للعامل بالعلة المؤثرة، فالعلة على رأي الفلاسفة تفيد العلم بالمعلول بخلاف العامل فإنه أمارة وعلامة مرشدة إلى الحركات الإعرابية في المعمول، وإلى المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، والعامل عند جمهور النحاة " إنما سمي عاملا لكونه غيَّر آخر الكلمة عما هو أصله إلى حالة أخرى لفظا أوتقديرا"[33] ج5 ص5.

والحقّ أن إطلاق النحاة مصطلح العامل على العامل ضرب من التجوز، لأن العمل في حقيقة الأمر للمتكلم، وهو محكوم في ذلك بقوانين النحو، وهنا يكمن الفرق بين العلة والعامل، فالعلة موجدة للمعلول، بينما العامل موجب إعراب المعمول.

قال الأستراباذي: "...ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم،وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة،كما أنه كالسبب للمعنى المُعلم... " [33] ج1 ص50.

ويقول في موضع آخر:"...إن الموجد للإعراب إنما هو المتكلم،لكنَّ النحويين جرت عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضي في المعرب لا إلى المعنى المقتضي..."[33] ج1 ص181.

ويؤكد الأستراباذي في هذين النصين أن محدث المعاني النحوية وكذا علامات الإعراب في الاسم إنما هو المتكلم،غير أن النحاة نسبوا إحداث هذه العلامات إلى اللفظ بسبب تعلق العامل بمعموله،لأن العامل يقتضي معموله معنى كمعنى الفاعلية والمفعولية و الإضافة، وما حمل عليها من معان فرعية عنها كالحال و التمييز و النعت،ولأجل هذه المعاني النحوية فإنَّ العامل يقتضي معموله لفظا،وهو حركات الإعراب.

وزعم أحد الدارسين المحدثين أن نظرية العامل مأخوذة من علم الكلام والمنطق إذ يقول: "نحن نعلم أن النحو العربي قائم على نظرية العامل وهي نظرية أكثرها مأخوذ من علم الكلام والمنطق، وأنت تجد أن صفات (العامل) في النحو هي صفات (العلّة) في علم الكلام - تقريبا- فكل معمول لا بد له من عامل، كما أن كل (معلول) لابد له من علّة، وليس للمعمول الواحد أكثر من عامل واحد، كما أن المعلول ليس له إلا علّة واحدة، ولا تتبادل الكلمتان العمل فتكون كل منهما عاملة في الأخرى معمولة لها شأن العلل الحقيقية. " [154] ص192.

ولا شك أن هذا الكلام بعيد عن جادّة الصواب، لأن العامل عندهم قد يعمل في معموله ومعموله قد يعمل فيه كما في نحو:من تكرمْ يكرمْكَ، ولأن النحو العربي شأنه في ذلك شأن بقية العلوم نشأ بسيطا، ثم نما شيئا فشيئا حتى تجلى في صورة نظرية علمية اقترنت بظهور كتاب سيبويه إلى الوجود الذي استوفى فيه صاحبه آراء سابقيه، ومن ثمَّ فإن مسألة تأثر النحاة بالمنطق الصوري لم يكن لها أثر في زمن تأليف الكتاب، اللهمَّ إلا ما أعقب تلك الفترة التي عرفت ظهور المنطق الأرسطي وعلم الكلام، فظهر من النحاة من اهتم بالمنطق وعلم الكلام فحدَّ الأشياء بحدود منطقية ،وفي ذلك يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح:"ونظن أن أول من استحسنوا مزج النحو بالمنطق هم أصحاب الحدود النحوية،وهم الفراء (المتوفى في 207هـ) الذي أثر عنه أنه تعاطى الفلسفة،فقد ألف كتابا يحمل هذا الاسم (حدود النحو)،وهشام بن معاوية (المتوفى في 209هـ)صاحب الكسائي وقد ألف كتابا أسماه (الحدود العربية) ،ولا شك أيضا أن الأخفش الأوسط (المتوفى في214هـ) والمازني (المتوفى في 249هـ)الذي أخذ عنه المبرد قد تأثرا بالمنطق ،إلا أننا لا يمكننا الجزم بذلك لعدم ثبوت نص"[155]ص86.

ويقول الدكتور تمام حسان: " والمقولتان الأخيرتان مسؤولتان إلى حد كبير عن أهمية أساس كبير من أسس النحو العربي، ألا وهو نظرية العامل فإذا كان الشيء إما فاعلا وإما قابلا فلماذا لا تكون الكلمات كذلك ؟،ولماذا لا يكون بعض الكلمات عاملا في بعضها الآخر؟حتى المعاني جوَّز النحاة لها أن تعمل الرفع،وابن مضاء أيضا ممن هاجموا نظرية العامل فأبانوا فسادها إلى أقصى حدود الإبانة. " [62] ص31.

ولا شك أن ما ذكره الدكتور تمام حسان يفضي إلى اعتبار نظرية العامل تكييفا لمقولتي الفعل والانفعال،أي أن العامل مؤثر في المعمول والمعمول قابل لأثر العامل،و الحقيقة غير ذلك لأن العامل موجب إعراب المعمول وليس موجدا للعلامة الإعرابية كما توجد العلة الفاعلة معلولها،لأن العمل من رفع ونصب و جر للمتكلم،وهو محكوم في ذلك بقوانين النحو.

ويقول الدكتور محمد خير الحلواني: "...ثمَّ قادهم هذا التأثر بعلم التوحيد إلى تصورات ليست لغوية النزعة،فزعموا أن هذا العامل مؤثر وأن له قوة خاصة،فانتهى بهم المطاف إلى افتراضات غيبية حقا. "[101] ص139.

ويتساءل الدكتور مصطفى بن حمزة عن المصدر الذي استقى منه بعض الباحثين المعاصرين قولهم أن العامل مأخوذ عن مقررات علم التوحيد لأنه"ليس في علم التوحيد ما يجاري نظرية العامل التي تستهدف إثبات التأثير بين العامل و المعمول في بعض اتجاهاتها."[156] ص142.

لأنه رأى أن نسبة ابن جني العمل إلى المتكلم لا يفضي إلى اعتباره منشقا على سابقيه،بسبب منهجه الاعتزالي لأنه ببساطة تابع سيبويه في اعتباره العمل للمتكلم،ولم يكن صاحب اتجاه جديد.

وخلاصة القول في بيان الفرق بين العلّة والعامل أن العلّة في تلازمها مع المعلول تخضع لقانون العلّية " فيقال بالعلّية لأن للعلّة استحقاقا للوجود قبل المعلول وهما بما هما ذاتان ليس يلزم فيهما خاصية التقدم والتأخر، ولا خاصّية المعيّة ولكن بما هما متضايفان وعلة ومعلول، وإن أحدهما لم يستفد الوجود من الآخر، والآخر استفاد الوجود منه، فلا محالة كان المفيد متقدما والمستفيد متأخرا بالذات، وإذا ارتفعت العلة ارتفع المعلول لا محالة، وليس إذا ارتفع المعلول ارتفع بارتفاعه العلة، بل إن صح فقد كانت العلة ارتفعت أوَّلا بعلّة أخرى حتى ارتفع المعلول"[144] ج2 ص154.

بخلاف التلازم الموجود بين العامل والمعمول الذي هو مردُّ اختصاص العامل بمعموله، فهو ضرب من التلازم اقتضته طبيعة اللغة وحكمة واضعها، وليس تلازم علة بمعلول بل هو محض تلازم واقتران بين عامل ومعمول فيكون أحدهما دليلا على الآخر بفعل هذا الاختصاص.

ولعل تصنيف النحاة للعوامل مردُّه قاعدة الاختصاص، فعوامل الأسماء لا تباشر الأفعال لأنه لا اختصاص لها بها، وعوامل الأفعال لا تباشر الأسماء لأنه لا اختصاص لها بها، والمشترك بين الأسماء والأفعال كحروف العطف وحرفي الاستفهام لا اختصاص له بأحد القبيلين، لبطلان قاعدة الاختصاص لأن الاختصاص شرط للعمل، فقد علّل ابن النَّحَّاس ربط العمل بالاختصاص بأن ذلك متطلَّب ليظهر أثر التلازم،فقال:"...وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص،كما أن الفعل لماَّ اختص بالاسم كان عاملا فيه،فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل ،وأنه موجود في الحرف المختص،فكان

الحرف المختص عاملا بأصالة في العمل لذلك ،ولا كذلك الاسم لأنه لا يعمل منه شيء إلا ما يشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل ،ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره. " [41] ج1 ص294.

وواضح من قول ابن النَّحَّاس أن الاختصاص شرط للعمل،فكل حرف اختص بمعموله ولم يتنزل منزلة الجزء منه أثَّر فيه معنى ولفظا- غالبا- ألا ترى أن الفعل لمَّا اختص بالاسم كان عاملا أصالة لأنه يدل على معنى في الفاعل، وحرف الجر لمَّا انفرد بالاسم عمل فيه الجر لأنه يلازمه و لا ينفك عنه،ثمَّ إنَّ الحرف إنما عمل لأنه يدل على معنى في غيره لذلك كان عاملا أصالة،بخلاف الاسم فإنه لمَّا كان يدل على معنى في ذاته كان المعرَّض للعوامل،لأن الأصل فيه أن يكون معمولا لا عاملا،لذلك لم يعمل منه إلا ما شابه الفعل كاسم الفاعل و اسم المفعول وتمام الاسم،لأنه تطلَّب الاسم معنى كما تطلبه الفعل،حتى إنَّ نحاة الكوفة سموا اسم الفاعل العامل عمل الفعل (الفعل الدائم).

ويقول السكاكي مبيِّنا علة اختصاص حروف الجر بالعمل في الأسماء: "... فإنما عملت في الأسماء للزومها إياها، فكل ما يلزم شيئا وهو خارج عن حقيقته أثَّر فيه وغيَّره غالبا بشهادة الاستقراء، وكان عملها الجرّ اللازم للأسماء ليدخل وصف العمل في وصف العامل لحكم المناسبة... " [18] ص155.

ونفهم من هذا القول أن قاعدة الاختصاص مردّها مبدأ التلازم الذي يكون بين عامل ومعمول، فيكون الأثر الإعرابي الناجم عن اقتران العامل بمعموله دليلا على هذا التلازم.

ولعلَّ هذا ما يفسِّر عدم اختصاص حروف الجرّ بالفعل، لأن الفعل لا يجر لذلك فهي لا تعمل فيه، في حين أنها تعمل الجر في الاسم، لأن الاسم يضاف إلى الاسم، كما أن المضاف يعمل في المضاف إليه لأنه حل محل حرف الجر المضمر، نحو قولنا: ثوب صوف،والتقدير: ثوب من صوف.

والحكم ذاته ينطبق على(إن وأخواتها) المختصة بما أصله مبتدأ و خبر فتعمل فيهما، حيث إنها لا تباشر الأفعال فلا تعمل فيها،لأنها شبيهة بالأفعال فهيأها ذلك الشبه للعمل في الأسماء.

قال ابن السرَّاج في معرض حديثه عن الحروف العاملة في الاسم وهي ما " يدخل على المبتدأ والخبر فيعمل فيهما فينصب الاسم ويرفع الخبر نحو(إنَّ وأخواتها) كقولك: زيد قائم، وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه، لا تقول: مررت بيضرب ولا ذهبت إلى قام، ولا أن يقعد قائم"[39] ج1 ص55.

ولعل ما يؤكد أن الاختصاص مردُّه مبدأ التلازم هو ما قرره جمهور النحاة ،ومفاده أنَّ (أن)المصدرية تعمل في الفعل المضارع للزومها إيَّاه، والحكم ذاته بالنسبة لباقي النواصب التي حملت

عليها وهي (إذن ولن وكي)، قال ابن يعيش مبيِّنا علة انتصاب الفعل المضارع بعد هذه الحروف: «فإن قيل:ولِمَ قلتم إنَّ (أن) مقدَّرة بعد هذه الحروف،ولم تكن مقدرة بعد إذن و لن وكي،قيل:إنَّ إذن ولن وكي في أحد وجهيها تلزم الأفعال و تحدث فيها معاني فصارت كأنْ في لزومها الفعل، فحملت عليها وعملت عملها لمشاركتها إيَّاها على ما وصفنا،فأمَّا اللام وحتى فهما حرفا جر،وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال،فإذا وُجِدَ الفعل بعدهما منصوبا كان بغيرهما،فإذا قدَّرت أن صارت اللام و حتى عاملتين في اسم على أصلهما،لأن أن والفعل في تأويل الاسم." [23] ج7 ص246.

وواضح من قول ابن يعيش أنَّ (أن) المصدرية لمـاَّ كانت أوسع تصرُّفا من غيرها،كانت عاملة ظاهرة ومضمرة للزومها الفعل،فأهَّلها ذلك لأن تكون على رأس الباب ثم حملوا عليها باقي النواصب وهي (إذن ولن وكي)،فصارت تلازم الفعل ولا تنفك عنه،فتحدث فيه معاني نحوية،لتكون علامة النصب دليلا على ذلك المعنى النحوي الذي أحدثته تلك النواصب،ولأجل ذلك لم يصح انتصاب الفعل المضارع باللام وحتى،بل وجب تقدير (أن)مضمرة بعدهما،لأن أصل هذين الحرفين أن يعملا الجر،فلم يعملا لأجل ذلك في الفعل المضارع،لأن عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال وعوامل الأفعال لا تباشر الأسماء،وذلك راجع في الأساس إلى مبدإ التلازم والاختصاص.

وتنصُّ قاعدة الاختصاص أيضا على أن حروف الجزم مختصة بالفعل المضارع دون الماضي لانفرادها به ، فلا تباشر الأسماء إطلاقا، وهذا راجع في الأساس إلى فكرة اللزوم، أي أنها تلازم الفعل المضارع فلا تعمل في غيره، قال الأنباري مبيِّنا علة اختصاص حروف الجزم بالفعل المضارع:" إن قال قائل: لمَ وجب أن تعمل"لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي" في الفعل المضارع الجزم؟، قيل: إنما وجب أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل، وذلك لأن "لم" لما كانت تدخل على الفعل المضارع، فتنقله إلى معنى الماضي كما أنَّ " إن" التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي، فتنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حروف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم، فكذلك ما أشبهه، وإنما وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم، لأنه يقتضي جملتين فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم، لأنه حذف وتخفيف فمنزلته"لم" في النقل، وكان محمولا عليه، وأما " لام الأمر" فإنما وجب أن تعمل الجزم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى ،فيجب أن تعمل لام الجزم ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ، وإن كان أحدهما جزما والآخر وقفا، فأما "لا" في النهي، فإنما وجب أن تجزم حملا على الأمر، لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، ولمـاَّ كان الأمر مبنيا على الوقف، وقد حمل النهي عليه، جعل النهي نظيرا له في اللفظ، و إن كان أحدهما جزما والآخر وقفا على ما بيَّنا، فلهذا وجب أن تعمل الجزم." [46] ص236.

ويبيِّن الأنباري ها هنا أن حروف الجزم لمـاَ انفردت بالفعل المضارع عملت فيه الجزم،لأنها مختصة به،كما كان الأمر بالنسبة لأسماء الشرط،إذ الأصل فيها ألا تعمل لأنها أسماء و الأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة،إلا أنها لماَ حملت على "إن" الشرطية صارت عاملة ولازمة للأفعال فلا تنفك عنها،لأن العرب إذا شبَّهت الشيء بالشيء أعطته حكمه بدليل أنها لما حملت على الهمزة وتضمنت معناها لم تعمل.

ومن كل هذه النصوص التي سقتها في هذا المبحث يتبيَّن لنا أن الاختصاص شرط للعمل وأنَّ العمل الإعرابي هو حصيلة التَّشبُّث اللفظي والمعنوي بين العامل ومعموله،وبالتالي فإن الاختصاص نشأ عن علاقة لزوم بين شيئين هما العامل والمعمول وليس العلة والمعلول،ذلك أن العامل يعمل فيما يدخل عليه إذا لزمه واقتضى فيه معنى نحويا فيرفعه أو ينصبه أو يجره أو يجزمه،لتدلَّ تلك العلامة الإعرابية فيه على ذلك المعنى من فاعلية ومفعولية أو إضافة،وما حمل على هذه المعاني النحوية،وهذا قصد السُّهيلي في كتابه (نتائج الفكر)عندما قال: " والحرف ما دل على معنى في غيره، وذلك الغير إما اسم وإما فعل،وليس للحرف معنى في نفسه ،وأما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم ،ومن ثمَّ وجب أن لا يكون عاملا في غيره على الحقيقة ،ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دلَّ على معنى فيه،لأن الألفاظ تابعة للمعاني ،فكما تشبَّث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبَّث به لفظا وذلك هو العمل،فأصل كل حرف أن يكون عاملا،فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل،وأما الفعل فلا بدَّ أن يكون عاملا في الاسم لما بُيِّن في المسألة قبل هذا،فإن قيل:فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟قلنا لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض،وسبق إليها عمل الابتداء ونحوه ،وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق،وهو الابتداء ونحوه ،وذلك نحو: هل زيد قائم؟ ونحو:أ عمرو خارج؟ في الاستفهام،فإنَّ الحرف دخل لمعنى في الجملة،ولا يمكن الوقوف عليه ،ولا يُتَوهَّم انقطاع الجملة عنه،لأنه حرف مفرد لا يتوقَّف عليه..."[114] ص59.

فالحرف أصله عنده أن يعمل لأنه يدل على معنى في غيره،وكذلك الفعل ولهذا يقتضي معنى في هذا الغير، فيرفعه أو ينصبه أو يجره أو يجزمه،فيكون هذا الاقتضاء المعنوي سبب اختصاص عوامل الأفعال بالأفعال وعوامل الأسماء بالأسماء وملازمتها إيَّاها،فالاختصاص ضرب من التلازم بين العامل والمعمول ومردّه اقتضاء العامل لمعموله وتطلُّبه معنى،أماَ ما اختصَّ بالجملة كلها واقتضى فيها معنى للزومه إيَّاها، فلا يعمل كحروف التحضيض وحرفي الاستفهام،لأنها تختص بالجملة وتحدث معنى في جملة قد عمل بعض عناصرها في بعض قبل دخول هذه الحروف عليها.

أمَّا الأسماء فإن معانيها في ذاتها ولذلك فهي تختص بها عوامل الأسماء،لأنها تدل على معان فيها،ولا تختص هي بشيء ما دامت تدل على معان في أنفسها لا في غيرها، ولذلك كانت معمولة في

الأصل لا عاملة،وإن عملت فلمشابهتها الفعل وتطلُّبها معنى في الاسم الذي تدخل عليه، كالفعل الذي اشتقَّت منه ،ومثل ذلك اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما.

ومحصِّلة الكلام في هذا الفصل أن التلازم الموجود بين العلة والمعلول في الفلسفة وعلم الكلام شبيه إلى حدّ ما بالتلازم الموجود بين العامل والمعمول في النحو العربي، لأن اطراد التلازم بين ظاهرتين في العلوم الطبيعية، يجعل إحداهما دائما متبوعة بالأخرى وجودًا وعدماً بحيث إذا حضرت الأولى حضرت الثانية، وإذا غابت الأولى غابت الثانية، فكانت الأولى دليلا على الثانية فكذلك هو الشأن بين العامل والمعمول، ، إلا أنَّ التلازم بين العامل والمعمول في النحو العربي هو محض تلازم واقتران اقتضته طبيعة اللغة وحكمه واضعها، فهو تلازم لغوي أي اختصاص كل عامل بمعموله لأنه يقتضيه معنى ويتطلَّبه فيلزم عن ذلك علامة إعرابية في المعمول تدل على ذلك المعنى، وليس تلازم علَّة بمعلول، لأن التلازم بين العلَّة و المعلول يخضع لقانون العلِّيَّة.

خاتمة

حاولت في الفصول السابقة أن أتتبَّع مسلك الاختصاص باعتباره أحد المسالك المعتمدة في التحليل الإعرابي في نظرية العامل، وما خلصت إليه من نتائج هو كالآتي:

أولا. نظرية العامل هي الركن الأساس الذي قام عليه صرح النحو العربي ،وقد اقترن ظهورها بكتاب سيبويه، نظرا لما ورد فيه من مصطلحات ومفاهيم مرتبطة بنظرية العامل كالإجراء على الموضع، والإضمار والتقدير، والإلغاء والتعليق، فانتهى بنا القول إلى أن مؤسس هذه النظرية هو الخليل بن أحمد- على أرجح التقديرات-.

ثانيا. العامل عند جمهور النحاة هو علامة وأمارة مرشدة إلى الحركات الإعرابية، وإلى معاني المعمول النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، وليس مؤثرا على الحقيقة- كما زعم ذلك بعض النحاة- كابن مضاء القرطبي ومحمد عيد وغيرهما.

ثالثا. الخلاف بين النحاة في تحديد العوامل مردّه عدم تقيد النحاة بأصول موحّدة لنظرية العامل ومفهوم واحد له.

رابعا. الاختصاص مسلك هام من مسالك التحليل الإعرابي في نظرية العامل، إذ به تتحدد العوامل المختصة وغير المختصة، لأن الإعراب أثر لعامل، والعامل إنما عمل لاختصاصه بمعموله.

خامسا.التلازم الموجود بين العامل والمعمول في النحو العربي شبيه إلى حدّ ما بالتلازم الموجود بين العلة والمعلول في بعض العلوم العقلية كالفلسفة وعلم الكلام، بحيث إن اطراد التلازم بين ظاهرتين في الحضور والغياب يفضي حتما إلى أن حضور الأولى يكون متبوعا دائما بحضور الثانية،فجعل أحدهما دليلا على الآخر والعكس صحيح، إلا أن الفرق يكمن في أن العلة موجدة للمعلول، وليس كذلك العامل ها هنا، لأن العامل موجب إعراب المعمول، وليس موجدًا للعلامة الإعرابية لأن الرفع والنصب والجر للمتكلم، وهو محكوم في ذلك بقوانين النحو.

سادسا.التلازم الموجود بين العامل والمعمول هو تلازم مترتب عن اقتضاء العامل لمعموله معنى ولفظا أي إعرابا، ولذلك نجد الأفعال تختص بالأسماء لأنها تقتضيها معنى ،وكذلك ما أشبه الأفعال ،كما نجد العوامل التي تختص بالأفعال إنما اختصت بها لأنها تقتضيها معنى كأدوات الشرط والنواصب.

قائمة المراجع

1- شوقي ضيف:المدارس النحوية،دار المعارف، القاهرة-مصر، ط/7- 1992.

2- السيرافي، أبوسعيد بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ملتزم الطبع والنشر عيسى البابي الحلبي وأولاده،القاهرة-مصر،ط/1-1955.

3- عيد محمد: أصول النحو العربي ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث،عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة-مصر،ط/4-1989.

4- بن لعلام مخلوف:نظرية العامل نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب،رسالة ماجستير،مخطوط،جامعة الجزائر،1996.

5- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط – مادة عمل- تحقيق: مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د، ط، د، ت.

6- ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب- مادة عمل-تحقيق : علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط/2-1992.

7- قباوة فخر الدين: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط/1-2003.

8- الجرجاني، الشريف علي بن محمد: كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/3-1988.

9- التميمي صبيح: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الهداية للنشر والتوزيع، قسنطينة – الجزائر، ط/2-1990.

10- دك الباب جعفر: النظرية اللغوية العربية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق- سوريا، ط/1-1996.

11- البركوي، زين الدين محمد بن بير علي: إظهار الأسرار، ضمن كتاب مجموع مهمات المتون، دار الفكر، بيروت- لبنان ، ط/4-1949.

12- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر:الكافية في النحو، ضمن كتاب المجموع الكامل للمتون، جمعه وصححه:محمد العطار، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط/1-2005.

13- سورة يوسف.

14- الغلاييني مصطفى: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان د،ط-2003.

15- الملخ حسن خميس: التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء- التحليل- التفسير) دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن- ط/1-2002.

16- ابن جني،أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق :محمد علي النجار،دار الكتب العلمية،بيروت- لبنان،ط/1-1952.

17- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: الجمل- بدون معلومات.

18- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/2-1987.

19- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت- لبنان، ط/1-1999.

20- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة- مصر، ط/2-1992.

21- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين: متن الألفية، دار الإمام مالك، الجزائر، ط/1-2002.

22- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت- لبنان، د-ط-2001.

23- ابن يعيش،موفق الدين يعيش بن علي:شرح المفصَّل،تحقيق:أحمد سيد أحمد ،مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني،المكتبة التوفيقية،القاهرة-مصر،د.ط،د.ت.

24- الزمخشري،أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب،قدم له وبوبه:د/علي أبو ملحم،دار ومكتبة الهلال ،بيروت-لبنان،د.ط-2003.

25- النعساني،محمد بدر الدين: المفصل في شرح أبيات المفصل،مطبوع على هامش المفصل،قدم له وبوبه:د/علي أبو ملحم،دار ومكتبة الهلال،بيروت-لبنان،د.ط،2003.

26- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة- مصر، ط/2-1994.

27- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس: الإمتاع والمؤانسة، ضبط وتصحيح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د- ط، د- ت.

28- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: البُلغة في تاريخ أئمة اللغة، مراجعة وتحقيق: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، ببيروت- لبنان، ط/1-2001.

29- الحموي ياقوت: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط/1 -1993.

30- إلياس منى:القياس في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط/1- 1985.

31- سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : كتاب سيبويه، تحقيق وشرح :عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر،ط/3-1988 .

32- سورة الرعد.

33- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط/1-2000.

34- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، د،ط- 1993.

35- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن: الردّ على النحاة، تحقيق: شوفي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط/2-1982.

36- عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة- مصر، د-ط- 1968.

37- عضيمة محمد عبد الخالق: أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط/1-1985.

38- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة- مصر، د- ط -2001.

39- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط/4-1999.

40- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله: البسيط في شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق: عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان،ط/1-1986.

41- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه و النظائر في النحو، تحقيق: فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط/3-1996.

42- العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، ط/1-1992.

43- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط/1-1995.

44- سورة التوبة.

45- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، د، ط، د، ت.

46- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن: أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم ،بيروت- لبنان، ط/1-1999.

47- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا- ط/1- 1997.

48- أبو حيَّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د/ مصطفى أحمد النّمّاس، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط/1-1987.

49- الشَّلوبين، عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي: شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط/2-1994.

50- المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم، الجنى الداني، في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية.بيروت، لبنان. ط/1-1992.

51- محمد محي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان،د، ط- 2003.

52- سورة النـبأ.

53- سورة مريم.

54- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد: مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت- لبنان ، ط/2- 1988.

55- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن: لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق- سوريا، د- ط-1957.

56- سورة الزخرف.

57- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدّارة، دار الجيل، بيروت- لبنان، د، ط-1989.

58- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل: الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د، ط-1965.

59- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط/4-2001.

60- الحاج صالح عبد الرحمن: الجملة الاسمية في كتاب سيبويه، مجلة المبرز، العدد 02 . الجزائر 1993.

61- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك. دار النفائس، بيروت، لبنان. ط/5، 1986.

62- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، د.ط- د.ت.

63- المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان. ط/2، 1986.

64- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، القاهرة. مصر ط/3، 1998.

65- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق، ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت. لبنان، د.ط.2002.

66- السامرائي إبراهيم، مباحث لغوية، منشورات مكتبة الأندلس، بغداد. العراق، د.ط.1971.

67- دك الباب جعفر، نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق. سوريا، ط/1. 1996.

68- ابن فارس، أبو الحسين أحمد: مقاييس اللغة - مادة خصَّ – تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان ط/1-1991.

69- الكفوي ،أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة،بيروت- لبنان،ط/2-1993.

70- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط/1- 1999.

71- البخاري،أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت-لبنان ، ط/3- 1987.

72- سورة يس.

73- مسلم،أبو الحسين بن الحجاج:صحيح مسلم:تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي،بيروت-لبنان،د.ط-د.ت.

74- السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:شرح شواهد المغني، تحقيق:أحمد ظافر كوجان،لجنة التراث العربي، القاهرة-مصر،د،ط-د،ت.

75- الترمذي،أبو عيسى محمد بن عيسى: سنن الترمذي،تحقيق:أحمد محمد شاكر وآخرون،دار إحياء التراث العربي،بيروت-لبنان،د.ط-د.ت.

76- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين:أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د،ط-2003.

77- الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق و دراسة: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط/1-1999.

78- ابن السيرافي،أبو محمد يوسف:شرح أبيات سيبويه،تحقيق:محمد علي سلطان،دار المأمون للتراث،دمشق-سوريا،ط/2-1979.

79- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد: المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، بدون دار نشر، دمشق- سوريا، د. ط-1972.

80- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر: الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ،د، ط-د،ت.

81- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين: شرح قطر الندى و بل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، د، ط- 1998.

82- سورة الكهف.

83- الخضري،محمد بن مصطفى بن حسن: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق و شرح: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/1- 1998.

84- سورة الشورى.

85- سورة النحل.

86- سورة القصص.

87- سورة الصف.

88- سورة النازعات.

89- سورة الحديد.

90- سورة طـه.

91- سورة البقرة.

92- سورة الأنفال.

93- سورة النساء.

94- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: حنَّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط/1-1988.

95- سورة فاطـر.

96- سورة المنافقون.

97- سورة غافر.

98- القبقابي، محمد بن خليل بن أبي بكر شمس الدين: إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر، دراسة و تحقيق: فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط/1- 1995.

99- سورة آل عمران.

100- سورة الأنعام.

101- الحلواني محمد خير:أصول النحو العربي، مطبعة جامعة تشرين، اللاذقية- سوريا، د،ط- 1978.

102- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، د، ط-1963.

103- الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط/3- 1990.

104- الشافعي، أبو عبد الله بن إدريس: ديوان الإمام الشافعي، عني به: أبو زكرياء يحي سعيدي، دار البلاغ، الجزائر، ط/1-2002.

105- سورة البيِّنة.

106- سورة الحجرات.

107- سورة الطلاق.

108- سورة لقمان.

109- السيرافي،أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، على هامش الكتاب (طبعة بولاق)، مكتبة المتنبي،القاهرة-مصر،ط/1-1316هـ.

110- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد: أمالي ابن الشجري، دراسة و تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط/1-1992.

111- سورة الأعراف.

112- سورة الشعراء.

113- الحديثي خديجة: أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة، بغداد- العراق، ط/1-1966.

114- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:نتائج الفكر في النحو،حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط/1-1992.

115- البغدادي،عبد القادر بن عمر:خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة- مصر،ط/4-1997.

116- سورة ص.

117- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة الاستقامة، القاهرة- مصر، ط/1-1976.

118- ذو الرمّة، غيلان بن عقبة العدوي: ديوان ذي الرمّة، تحقيق و تعليق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط/3- 1993.

119- سورة البلد.

120- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله، أمالي السهيلي في النحو و اللغة و الحديث و الفقه، تحقيق، محمد ابراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.د.ط. 2002.

121- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: الشعر والشعراء، تحقيق: أديب من أدباء العصر، مطبعة الفتوح الأدبية، القاهرة- مصر، ط/1-1912.

122- مالك بن أنس: الموطأ برواية يحي بن يحي المصمودي،تحقيق: محمد الأسكندراني وأحمد إبراهيم زهوة،دار الكتاب العربي،بيروت-لبنان،ط/1-2004.

123- سورة الأحزاب.

124- ٍبن لعلام مخلوف: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه- مخطوط، جامعة الجزائر،2002.

125- ابن قيّم الجوزية،شمس الدين محمد بن أبي بكر: بدائع الفوائد، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي ود/أحمد عوض أبو الشباب، المكتبة العصرية،بيروت-لبنان،ط/1-2003.

126- الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى: معاني الحروف: تحقيق: عرفان بن سليم العشّا حسُّونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط/1-2005.

127- سورة الحشر.

128- سورة إبراهيم.

129- سورة القلم.

130- سورة الضحى.

131- سورة القيامة.

132- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: يوسف الحمادي، مكتبة مصر، القاهرة- مصر، د -ط، د- ت.

133- سورة الحجر.

134- التهانوي،محمد علي بن علي بن محمد: كشاف اصطلاحات الفنون،وضع حواشيه:أحمد سبج،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط/1-1998.

135- الغزالي،أبو حامد محمد بن محمد الطّوسي:شفاء الغليل في بيان الشبه والمُخيَّل ومسالك التعليل،تحقيق:د/حمد الكبيسي،مطبعة الإرشاد،بغداد-العراق،ط/1-1971.

136- المبارك مازن: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط/3- 1981.

137- بن حجر محمد: العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء،مذكرة ماجستير،مخطوط،جامعة البليدة،2005.

138- العكبري،أبو البقاء عبد الله بن الحسين:التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،تحقيق:د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،دار الغرب الإسلامي،بيروت-لبنان،ط/1-1986.

139- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريره: عبد الستار أبو غدة- دار الصفوة، ط/2-1992.

140- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين: المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق:د/طه جابر فياض العلواني، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض- السعودية، ط/1-1980.

141- يعقوبي محمود: مسالك العلة وقواعد الاستقراء عند الأصوليين وجون ستوارت مل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط/1-1992.

142- الآمدي، علي بن محمد بن سالم سيف الدين: الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،د،ط-1983.

143- النشَّار علي سامي: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان،ط/3-1984.

144- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم: الملل والنِّحل، تحقيق وتعليق: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، ط/1-1994.

145- السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام،تعليق:د/علي سامي النشار،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،د.ط-د.ت.

146- راسل برتراند: الفلسفة بنظرة علمية،تلخيص وتقديم:د/زكي نجيب محمود،مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة-مصر، ط/1-1960.

147- النجدي علي ناصف: سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة-مصر، د،ط-1953.

148- محمود سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم،دار المعرفة الجامعية،القاهرة-مصر،ط/1-1994.

149- يعقوبي محمود: ابن تيمية والمنطق الأرسطي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط/1-1992.

150- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة- مصر،ط/2-1969 .

151- سورة الطارق.

152- الزركشي،بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة- مصر، ط/1-1957.

153- سورة العاديات.

154- السامرائي فاضل صالح: ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد- العراق، د،ط-1969.

155- الحاج صالح عبد الرحمن:النَّحو العربي ومنطق أرسطو،مجلة كليَّة الآداب،الجزائر،ع/1-1964 .

156- بن حمزة مصطفى:نظرية العامل في النحو العربي- دراسة تأصيلية وتركيبية- دار النجاح،الدار البيضاء- المغرب،ط/1- 2004.